التحولات السياسية في المنطقة لعام

2011

Al-Kataib

مركز الكتائب للرصد و الإستطلاع

AL-KATAIB CENTER FOR MONITORING & RECONNAISSANCE

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

في هذا التقرير تم جمع أهم التحاليل والتقارير التي نشرت حول الصومال والتحولات التي تنتظرها البلاد.. وقد تم رصد التحليلات بالتركيز على ما يلي:

5- الصومال:

- الحكومة الجديدة.
- قرب انتهاء فترة شريف.
- مؤتمر المغتربين في جيبوتي.
- حالة قوات أميسوم.
- المشركين.
- المؤتمرات الدولية والإقليمية عن الصومال.
- القراصنة.
- تقارير مراكز الفكر الغربية عن الصومال وعن الشباب.
- ظاهرة النزوح ومخيمات اللاجئين في كينيا.
- الجفاف.
- الحزب وما كتب عنه أو قيل عنه في وسائل الإعلام وكذلك تصريحاتهم.

ملاحظات هامة: يجدر التنبيه إلى أن التقرير يشمل ترجمة للبيان النهائي الصادر عن مؤتمر المغتربين في جيبوتي، إضافة إلى ترجمة لبضعة مقالات نشرت على مواقع غربية لمفكرين ومحللين حول الوضع في الصومال تستحق المتابعة. رغم احتوائها على معلومات كثيرة غريبة تم تداولها لأول مرة على الشبكة، مثل تغيير قيادة الشباب من الشيخ أبو الزبير إلى الشيخ الأفغاني..واستلام فضل عبد الله قيادة مقديشو بدل قيادة الاستخبارات ..الخ..

من المعلومات العسكرية الملفتة: اهتمام أميسوم بتقاطع 4 كم كمخرج استراتيجي لهروب القوات في حال تغيرت الأوضاع فجأة واضطروا للانسحاب.

وتدخل البحرية للإتحاد الأوروبي التي تقبع في سواحل الصومال بدعوى التصدي للقرصنة، تدخلها بالمشاركة في الحرب التي تتحدث عنها حكومة الردة بأنها ستشنها لرد ماء الوجه قبل نهاية ولاية شريف في أغسطس/ آب القادم..

أيضا الطائرات التي تدخلت مؤخرا في الصومال كاستعراض للعضلات.

من الناحية السياسية برزت تصريحات تدل على أن نهاية ولاية شريف ستكون قريبة وأنه تم تحديد البديل في الكواليس والذي سيظهر بعد شهر أغسطس القادم.

- تم إرفاق ترجمة لدراسة لراند حول التشدد الاسلامي في شرق إفريقيا.

بسم الله وبحمده نبدأ...

ملخص: "القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، الواقع والمستقبل"

تشهد منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا حراكا سياسيا واستراتيجيا وأمنيا واقتصاديا كبيرا، نظرا لما تمتلكه من موقع حيوي وفاعل لدى كل الأطراف المتنازعة أو الفاعلة في المنطقة، ولما تمثله من عمق استراتيجي للمنطقة العربية حولها متمثلة بمصر والسودان في أفريقيا من جهة، والسعودية واليمن في الخليج العربي من جهة أخرى، والمنطقة تعاني من تدخل وأطماع أجنبية غربية وشرقية وإسرائيلية تسعى إلى السيطرة عليها سياسيا واستراتيجيا وأمنيا واقتصاديا. والوضع القائم في المنطقة يؤثر بشكل مباشر على العمق العربي، إلا أن ظهور هذا التأثير قد لا يظهر إلى بعد زمن، لاعتبارات سياسية وجغرافية وداخلية.

ملخص: الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الأجنبية

إن الوضع الصومالي المعاصر ينبأ بمزيد من التحولات السياسية والأمنية نحو مشاهد أكثر سوءاً مما شهدته البلاد منذ سقوط نظام الرئيس محمد زياد بري وحتى الآن برغم

أن قوى الصراع قد أختزلت نفسها في مجموعتين رئيسيتين، الأولى متمثلة بقوات الحكومة الحالية التي يقودها رئيس الدولة الحالي الشيخ شريف شيخ أحمد، الزعيم التنفيذي السابق للمحاكم الإسلامية المنهارة وبقايا زعماء الحرب الأهلية السابقين ممن تراصف معه على اقتسام غنيمة السلطة، فضلاً عن جماعة أهل السنة والجماعة الصوفية التي انضمت إلى مساندة (شريف) مؤخراً. والثانية متجسدة في مجموعة السلفيين الحركيين (الجهاديين) والمؤلفة من قوات الاتحاد الإسلامي «الحزب الإسلامي»/ بقيادة الشيخ حسن طاهر عويس وتنظيم شباب المجاهدين.

الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال

- حكومة الصومال بعد استقالة شرماركي.. مستقبل غامض ومصير مجهول

تبدو الأزمة الصومالية بعد استقالة عمر عبد الرشيد على شرماركي رئيس الوزراء الصوماليوم 21 من سبتمبر أكثر قتامة وسواداً ؛حيث الغموض يكتنف مستقبل الحكومة الصومالية ومصيرها التي كانت ــ ولاتزال ــ تستقوي بالقوات الافريقية في مواجهة الاسلاميين الذين يشنون الهجمات العسكرية في عمق مراكز الحكومة الصومالية ليل نهار هذا من ناحية، والضبابية التي أحاطت بخيار المفاوضات والسلام بين الفرقاء الصوماليين الذين كانوا بالأمس القريب حلفاء في خندق المواجهة من ناحية أخرى.

وزاد من ضبابية المشهد الصومالي إعلان جماعة أهل السنة والجماعة في 25 سبتمبر عن انسحابها من حكومة الصومال الانتقالية بحجة عدم وفائها بوعود قطعتها على نفسها تتعلق بتقاسم السلطة بعد قرار استقالة شرماركي.

وستضعف هذه الخطوة موقف الرئيس الانتقالي شيخ شريف أحمد حيث كانت جماعة أهل السنة من أبرز حلفائه العسكريين المتواجدين على الأرض فيما أصبح أمام مواجهة كبيرة مع حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي اللذان يسيطران على معظم الأراضي الصومالية.

وفي هذا التقرير نلقي نظرة على مستقبل الحكومة الصومالية وآفاق المعارضة المسلحة بعد استقالة رئيس الوزراء الصومالي (عمر عبد الرشيد) بعد خلافات عميقة أدت إلى تركه هذه المنصب، والتوقعات المستقبلية حول الأزمة الصومالية التي بقي لها ثلاثة شهور فقط من إكمال العقد الثاني من الصراع والفوضى والنكبات والمأسى التي تشهدها البلاد منذ الإطاحة بالنظام المركزي في عام 1991 .

مستقبل غامض

تبدو آمال الحكومة الصومالية وحظوظ نجاحها -بعد مضي عام ونيف على تولي شيخ شريف أحمد مقاليد الرئاسة - ضعيفة للغاية ؛كما أنها باتت في الوضع الراهن أقل حظاً مقارنة بالحكومة الانتقالية السابقة بقيادة عبدالله يوسف أحمد التي كانت تتمتع بنفوذ واسع بمباركة إثيوبية والتي اجتاحت البلاد نهاية عام 2006 بضوء أخر من أمريكا ، أما الحكومة الانتقالية بقيادة شريف أحمد فأصبح نفوذها

ينحسر تارة بعد الأخر ولاتسيطر إلا على أجزاء قليلة في مقديشو .

واللافت هنا أن الحكومة الصومالية الجديدة من قِبَل شيخ شريف أحمد سيكون مصيرها ومستقبلها مرهون بتجاوز العقبات الجمة والتحديات الصعبة المحفوفة على الطريق الطويل، ويمكن حصر أبرز التحديات التي ستواجه الحكومة الصومالية المقبلة في البنود الآتية .

- الانفلات الأمني

تعتبر معضلة " الأمن " في الصومال أبرز التحديات التي تواجه الحكومات الصومالية قديماً وحديثاً وخاصة تلك الحكومات التي أنشئت بعد الاطاحة بنظام سياد بري في مطلع تسعينيات القرن الماضي ، وتكون هذه العقبة الرئيسية هي التي ستفشل مخططات الحكومة الصومالية وجهودها كونها تفقد نسبة كبيرة من الأراضي في الجنوب ووسط البلاد فضلاً عن فقدانها نسبة كبيرة في مقديشو القلب الأهم في الجسم الصومالي.

- الفساد الإداري والمالي

تعاني الحكومة الصومالية فساداً مالياً وادارياً منذ تشكيلها في مطلع عام 2009 ؛حيث أصبحت تحوز بالمركز الأول بدون منازع في الفساد الاداري بحسب تقييم أجرته المنظمة الشفافية العالمية في العام الماضي التي تتخذ من ألمانيا مقراً لها . وهذا يعني أن الحكومة الصومالية لاتقدر على لمّ شملها حالياً كونها تحتاج إلى لباقة ادارية للنهوض من المستنقع الفوضوي الذي تقبع فيه في الوضع الراهن .

ومما يجعل القضية أكثر وضوحاً كسطوع الشمس في كبد السماء الاتهامات التي وجهت لرئيس الصومال حول اختلاس أموال وعجزه الاداري ؛حيث تدعي جهات صومالية انسلخت من رحم الحكومة الصومالية بأن شريف أحمد لايعرف شكلية الحكومات الحديثة اللهم إلا صورة نمطية وجيزة .

وينتظر أن تضع الحكومة الصومالية الجديدة حداً للفساد المإلوالاداري اللذان يضعفان قوة وهيبة الحكومة الانتقالية التي من المقرر أن تنتهي ولايتها في أغسطس المقبل عام 2011 .

- العجز العسكري

لايختلف اثنان من المتابعين للشأن الصوماليعلى أن الحكومة الصومالية تتراجع عسكرياً في كل مرة خاضت حرباً دموية مع الحركات المعارضة التي تقترب من وق ت لأخر من القصر الرئاسي حتى أصبح هذه المعقل الحكومي في مرمى نيران المعارضة المسلحة .

ومنذ أن سقطت الأحياء الشمالية في مقديشو في يد المعارضة في يونيو عام 2006 انحسر نفوذ الحكومة الصومالية في مساحة صغيرة قرب القصر الرئاسي ؛حيث لايكتب جنودها أي تقدم عسكري إلى الأمام بل إن الخطر المحدق يأتيهم خلسة من كل حدب وصوب .

ورغم أن الغرب يحاول دعم الحكومة الصومالية لوجستياً إلا أن الضعف العسكري لازال سائدا في الاجهزة العسكرية الحكومية، وكانت أمريكا وحدها هي التي أنفقت 120 طناً من الأسلحة (الخفيفة ـ الثقيلة) في غضون عام 2009 ؛

لقمع المعارضة المتمثلة في (الحزب الاسلامي وحركة الشباب) ، وبحسب الدوائر الأمريكية فان حركة الشباب المجاهدين أصبحت جزءاً من تنظيم القاعدة ومدرجة بنفس الوقت في قائمة التنظيمات الارهابية في العالم .

وبهذا الوضع الشائك الذي تتخبط فيه الحكومة الصومالية عسكرياً لاتزال فعاليات تدريب القوات المسلحة الصومالية مستمرة وجارية في الداخل والخارج وخاصة في مدن متفرقة في البلدان الاقليمية بدعم أوروبي، بيد أن الوضع العسكري في مقديشو لم يحسم بعد ، كما أن فعاليات تدريب القوات الصومالية لم تثمر جهودها ، وأصبحت فعاليات التدريب بمثابة " جعجعة بلاطحن " .

الخريطة العسكرية الصومالية

وقبل أن نمضي قدماً في هذا التقرير لابد أن نلقي نظرة على الخريطة العسكرية في الصومال ، وخاصة تلك الدوائر والأحزب المتصارعة على حلبة الصراع سواءاً كانت جهة حكومية أم تمثل جبهة مناوئة لها ، علما أن الصراع الدموي في الصومال تحول بشكل مفاجئ في السنوات الأخيرة إلى صراع فكري وأيديولوجي بين أقطاب اسلامية رفعت راية الجهاد في الصومال قديماً وحديثاً ، وكان الصراع قبل عام 2005 يدور بين أمراء حرب وصراعهم المرير كان مبنياً على أساس تقاسم السلطة والصلاحيات في مقديشو ، وهم الذين كانوا يريقون دم الأبرياء لمصالح ذاتية ومطامع شخصية ، لكن التغيرات السياسية الجذرية تفاجئنا بقتال الإسلاميين بعضهم البعض بعد أن كانوا حتى وقت قريب يقاتلون جنبا إلى جنب في خندق واحد.

1-الحكومة الصومالية

تشكلت الحكومة الصومالية في يناير عام 2009 بعد أن تضافرت جهود دولية اجتمعت في جيبوتي كمحاولة لملء الفراغ الحكومي الذي ساد في الصومال قرابة عقدين من الزمن ، وخلال مؤتمر جيبوتي في عام 2009 أختير شريف أحمد رئيساً للصومال بعد موافقة من غالبية البرلمان البالغ عددهم 550 نائباً .

2-حركة الشباب المجاهدين

تعتبر هي الأقوى نفوذا والأوسع انتشار في جنوب الصومال، ويعود تأسيس حركة الشباب إلى عام 2004، ويعتبرها بعض المراقبين امتدادا طبيعيا لحركة الاعتصام (الاتحاد الإسلامي)؛ حيث اختار مواصلة حمل السلاح رافضا لقرار جماعة الاعتصام القاضي بتجميد الأنشطة المسلحة.
غير أن كثافة نشاطها وتداول اسمها في الإعلام يعود إلى عام 2007، وقد ظلت الحركة تمثل النواة الصلبة للمحاكم الإسلامية في فترة استيلاء الأخيرة على أكثرية أراضي الجنوب الصوماليفي النصف الثاني من عام 2006 .

وقد أدى هزيمة المحاكم، وتحالفها مع المعارضة الصومالية في مؤتمر أسمرا المنعقد في سبتمبر 2007، إلى انشقاق حركة "الشباب" عن المحاكم، متهمة إياها بالتحالف مع العلمانيين، والتخلي عن الجهاد في سبيل الله.

وتوسع نفوذ الحركة إلى أقطار بعيدة في جنوب الصومال في عام 2009 ، بدءاً من مدينة كسمايو في اقليم جوبا السفلى (على بعد 500 كلم جنوب مقديشو) مروراً باقليم باي وبكول (على بعد 250 كلم جنوب العاصمة) ووصولاً إلى اقليم شبيلي السفلي (على بعد 200 كلم جنوب

مقديشو) وانتهاءاً باقليمي شبيلي الوسطى واقليم هيران (على بعد 300 كلم شمال مقديشو) فضلاً عن مناطق أخرى تشارك في السيطرة مع الحزب الاسلامي والحكومة الصومالية .

أما القوة العسكرية لحركة الشباب المجاهدين فأصبحت قوة لايستهان بها في القرن الأفريقي ، وبحسب مدير المخابرات الصومالي فإن مقاتلي الشباب (الأجانب) بلغ عددهم قرابة الف أجنبي من جنسيات مختلفة ناهيك عن الآف الآخرين من الشباب الصومالي الذين استقطبتهم حركة الشباب من هنا وهناك .

وفي عام 2010 أدرجت كل من بريطانيا وكندا حركة الشباب المجاهدين في قائمة المنظمات الإرهابية على غرار واشنطن التي صنفت الحركة في قائمة التنظيمات الارهابية حول العالم في عام 2009 .

3-الحزب الاسلامي

جاءت فكرة تأسيس الحزب الاسلامي من قِبَل الدكتور عمر إيمان أبوبكر في 13 فبراير عام 2009 ، وكانت الفكرة الساعية وراء ذلك هي عرقلة مسيرة الحكومة الصومالية التي تبنت النهج الإسلامي والتي صوت برلمانها بدون صمت أو معارضة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، لكن الحزب الإسلامي لم يصغ للنداءات الدولية في الوقوف إلى جانب الحكومة الصومالية بل خطط لإفشالها وإجهاض هذا المشروع مستخدماً كل قوة وحيلة ، وأشهر سيف الحرب في وجه الحكومة الصومالية ، وأعلن عمر ايمان عن انطلاق معركة جهادية أخرى ضد الحكومة الصومالية وتجاهل كل

الدعوات المطالبة بوقف النزيف الدم الصوماليوالتي أطلقها رئيس رابطة علماء الصومال الدكتور بشير صلاد أحمد .

أما نفوذ الحزب الاسلامي فليس هو الأكثر اتساعاً وانتشـاراً بالنسبة للحكومة الصومالية، ولكنه يسيطر على مـدن قليلـة في جنوب الصـومال ، وشـهد الحـزب الاسـلامي انشـقاقات عريضة أضعفت قدرته العسكرية التي كان يفتخر بها .

4-تنظيم أهل السنة والجماعة

تنظيم أهل السنة والجماعة برز نجمـه أواخـر عـام 2008 ، كحركة صوفية مسلحة تسعى لوضع حدٍ لاستفزازات حركـة الشباب المجاهدين التي تحطم المزارات والمقابر الصوفية، ويتمتـع بـإدارة معظـم المـدن الواقعـة فـي اقليـم جلجـدود وخصوصاً مدينة جرعيل التي يتخدها التنظيم مقـراً عسـكرياً وادارياً له ، اضـافة إلـى مدينـة طوسـمريب (عاصـمة اقليـم جلجدود) ومدينة عبدواق التي تقـع علـى الشـريط الحـدودي بين الصومال واثيوبيا .

وبحسب جهة مراقبـة لتنظيـم أهـل السـنة فـإنه يجـد دعمـاً لوجسـتياً مـن قبـل اثيوبيـا الـتي تـوفر للتنظيـم الأسـلحة بأنواعها ، بيد أن التنظيم يرفض كل هـذه التهـم والأقاويـل ، مؤكداً أنه يستمد قوته من الشعب الصومالي.

أما قوة أهـل السـنة فإنهـا غيـر معروفـة بعـد ، كمـا لايوجـد احصائيات دقيقة حول عدد المقاتلين الذين ينتمون له، إلا أن بعض الجهات المراقبة تقدر تعداد قواته بالمئات .

المعارضة : آفاق ومعطيات

نشير هنا إلى أن المعارضة المسلحة ستمضي شوطاً في طريقها إلى الأمام ، ولاتزال مصرة على استخدام لغة الرصاص في مواجهة الحكومة الصومالية بدلاً من التفاوض السلمي عبر الطرق الدبلوماسية ، مايخلق احباطاً في نفوس الوسطاء الدوليين ، وكانت المعارضة قبل عام 2010 تشترط لدخول المفاوضات مع الحكومة الصومالية تنفيذ عدد من المطالب التي ترفعها هذه الحركات ، وكان من أبرزها سحب القوات الأفريقية من الصومال والتي تعتبرها المعارضة بأنها قوات غازية حلت محل القوات الإثيوبية التي توغلت في الصومال قبل عامين ، إلا أنه ومن خلال الوضع الراهن تغيرت المطالب التي تريدها حركات المعارضة ، وحلت محلها قيود ومطالب تعكر صفو الحراك الدبلوماسي الدولي والإقليمي .

ومن هنا يمكن القول أن الاشتراطات السابقة تزيد تعقيد الأمر في الأزمة الصومالية ويكون الخيار محدوداً بالنسبة للغرب وحلفائه في المنطقة في تحديد مصير الحكومة الصومالية.

سيناريوهات المرحلة القادمة

هناك جملة من السيناريوهات التي ستحول مسار الصومال مستقبلياً و تجعل منطقة القرن الأفريقي قوس النزاعات والأزمات ، وربما تشعل نار الحرب من جديد بين دول إقليمية من جهة و الحركات الإسلامية التي ترفع أعلاماً متباينة ومتغايرة من جهة أخرى، فالحرب القادمة لاتخلو من تدخلات أجنبية وإقليمية نظراً لتنامي نفوذ الاسلاميين الذي يتخوف الغرب من أن يسيطر على القرن الافريقي ، ويضطر إلى استخدام قوى اقليمية (بالوكالة) لدحر هذه الجماعات الإسلامية ، بعد أن وفر كل مقتنيات الحرب

ودعائمهـا رغبـة فـي اطاحـة هـذه الجماعـات الاسـلامية الموصوفة بـ " الارهاب ".

ومما يجعل الصورة أكـثر وضـوحاً هـو التوسـع الكينـي علـى الحـدود الصـومالية الجنوبيـة فـي الآونـة الأخيـرة ، وانتشـار وحدات من القوات العسكرية الإثيوبيـة علـى طـول الحـدود بيــن الصــومال وإثيوبيــا ، إضــافة إلــى تلميحــات ميلــس زيناوي(رئيس وزراء اثيوبيا) إلى رغبته في تدخل عسكري جديد في الصومال لتنفيـذ مخططـات الغـرب وأمريكـا بـــ " الوكالة " .

ليـس ثمـة مـن ينكـر أن الحكومـة الانتقاليـة سـتكون خـارج الإطار بعد فشل كل محاولاتها لاستعادة سيادتها فـي جنـوب الصومال ، ولا سيما بعد إعلان جماعة أهل السنة والجماعـة انسحابها من حكومة الصومال الانتقاليـة بحجـة عـدم وفائهـا بوعود قطعتها على نفسها تتعلق بتقاسم السلطة بعـد قـرار استقالة شرماركي.

ومما يجعل الأمر صعباً في تحقيق آمال الحكومة الصـومالية التشكيلة البرلمانية الحاليـة الـتي يبلـغ عـددها (550 نائبـاً) والتي تعتبر بأنهـا مـن أبـرز معوقـات الحكومـة الصـومالية ، وهي نقطة بدء الصراع الداخلي الحكومي ؛حيث المشاحنات والخلافات لاتنتهي بيـن النـواب، ومـا إن انتهـت مشـاجرات حتى تتجدد خلافات أخرى في عنان السماء ، ما يشكل هنــا علامات استفهام كبيرة ، لمـاذا تـم تشـكيله مـن هـذا العـدد الهائــل مــن النــواب ؟ آلا يعتــبر هــذا شــوكة فــي خاصــرة الحكومــة الصــومالية الــتي لاتســتطيع الخــروج مــن عنــق الزجاجة في الوقت الحالى؟ .

أما المعارضة (حركة الشباب المجاهدين والحزب الاسلامي) فليس عندهم مايضمن لهم البقاء، وخصوصا في ظل نظرتهم القصيرة سياسياً في القرن الافريقي .(من وجهة نظر الكاتب)..

كما أن " الفوضى الخلاقة " المستشرية في جسد البلاد مرشحة للبقاء والازدياد تبعاً للتعقيدات السياسية بين أطراف الصراع في الصومال ، وهذه العوامل كلها تصب في خانة المؤشرات التي توحي باستمرار الوضع على ماهو عليه والإرهاصات القادمة حول تدخل أجنبي في الصومال من جديد (اقليمياً او دولياً)، لكسر شوكة حركات المعارضة في جنوب الصومال .

- حكومة الصومال : مآلات الواقع وملامح الفشل الاستراتيجي

تبدو الحكومة الصومالية في الوقت الراهن ضعيفة العضلات والقدرات في آن واحد أمام الغرب الذي ساندها في الوهلة الأولي، فالسماء ملبدة بغيوم الفشل التي تضرب رياحها العاتية على أسوار القصر الرئاسي من كل الاتجاهات؛ فبينما لاتزال الجهود الدولية حثيثة لمساعدة الحكومة الصومالية فإن الأخيرة تنزلق إلى أسفل قاع الزجاجة فضلاً عن الخروج عن عنقها، ما يضطر المجتمع الدولي في نهاية المطاف إلى استخدام آلة رافعة قوية للحؤول دون بقائها في وضعها المزري المأساوي الذي ينذر بالفشل الذي حالف كل الحكومات السالفة منها بعد عام 1991.

وفي هذه الورقة نستكشف مآلات الواقع وإفرازاته التي أحدثت رجة قوية بالنسبة للحكومة الصومالية بعد المعارك

الأخيرة التي نهشت قوة وهيبة الحكومة الانتقالية بشكل ماثل للعيان؛ حيث المعارضة تتقدم باتجاه القصر الرئاسي، بالاضافة إلى أنها تضرب معاقل استراتيجية في عمق الحكومة الصومالية، ناهيك عن مأزق الخلافات الذي ما تنتهي حلقة منه حتى ينطلق غبار حلقة أخرى في العنان، ما خلق إرباكا في عمل وأداء الحكومة ضد من تقول عنهم "ارهابيون خارجون على القانون".

مأزق الخلافات

الواضع للعيان في بلد السجال العجيب (الصومال) أن حكومة عمر عبد الرشيد كانت لا تكاد تخرج من خلافات دستورية وبرلمانية منذ تشكيلها في مطلع عام 2009، ولم تنته هذه الخلافات حتى دخلت الحكومة في خلافات دستورية أخرى؛ حيث يدورخلاف حول الدستور الجديد الذي من المتوقع عرضه في أروقة البرلمان الصومالي، لكن جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير عندما عرضت الحكومة الصومالية مقاطع ونسخا من الدستور الصوماليالجديد حيث اشتعلت نار الخلافات من جديد بين القيادة العليا في الحكومة الصومالية وتحديدا بين رئيس الصومال الشيخ شريف أحمد ورئيس وزرائه عمر عبدالرشيد.

وكان الخلاف الحاد بين الرجلين حول شرعية الدستور الجديد؛ حيث يعارض رئيس الصومال المقاطع الأولية من الدستور وبحسب وصفه فإنها "غير شرعية" بينما الرجل الثاني من قيادة الحكومة الصومالية ـ عمر عبدالرشيد ـ يحتج بأن الدستور عارٍ عن كل عيب، والأنكى من ذلك أن الأخير يتمسك ويتشبث بشرعية الدستور الجديد ما خلق أزمة خلاف استباقية خطيرة بين الرجلين اللذين وصلت

الحكومة التي يقودانها إلى طريق مسدود، مما يضعها على حافة الهاوية والهلاك في آخر أمرها كحال العنزتين اللتين تعاركتا فوق قمة جبل لتكون نهايتهما السقوط على وادٍ سحيق.

ومما يجدّر الخلاف بين الشخصيتين المتبارزين على المسرح السياسي – والمفروض أن يكونا متوافقين – هو التصريحات المتبادلة بينهما عبر الاعلام المحلي بدلاً من إنهاء الخلافات بينهما سراً دون حاجة إلى تبادل التهم والتصريحات النارية عبر الفضاء والأثير، ما يعكس مدى قوة وشرارة الخلاف الدستوري بين الرئيس ومرؤوسه. إضافة إلى أن هناك مؤشر أخر يحيل الحكومة الصومالية بأكملها إلى الخروج عن حلبة الصراع السياسي والعسكري ألا وهو أن بنودا في الدستور الجديد تطالب بتخطي من الفترة الانتقالية إلى الفترة الدستورية، وهذا يفرض على الشيخ شريف التخلي عن منصبه بحلول أغسطس عام 2011 المقبل، بينما رئيس الصومال يرفض رفضاً قاطعاً أي ايحاءات من هذا القبيل في هذا الدستور الجديد ويطالب بالتوقف الفوري عن كتابة الدستور الذي أعدته لجنة مستقلة من نواب البرلمان الصومالي.

وما يساند خطوة الشيخ شريف أحمد ويصب مزيداً من الزيت على نار الخلافات من جديد معارضة المدعي العام الصومالي"عبدالله طاهر" بقوله "إن الدستور الجديد غير شرعي" وقرر صحة مقاطعة "شريف أحمد" مقاطع ونسخ الدستور التي تم كشفها للبرلمان الصوماليسابقا، كما أكد أن مقاطع الدستور تفتقر إلى مرجعية صحيحة فضلاً عن قلة المشاركين فيها عند كتابته وغياب الهيئات الوطنية المعنية في كتابة الدستور جنباً إلى جنباً مع اللجنة البرلمانية المستقلة عن البرلمان الصومالي.

وأياً كانت الحال فإن هناك أموراً عدة كانت ولا تزال الحكومة الصومالية تعانيها سواء القديمة أو الجديدة وليس في يدها حل ناجع لتجاوز العقبات الجمة التي تواجهها، ويمكن حصر هذه الأمور في النقاط التالية:

* الخلافات البرلمانية والدستورية التي طالما عكرت صفو نشاط الحكومة الصومالية والتي تشكل عائقاً يحول دون تحقيق الحكومة الصومالية نصراً عسكرياً أو سياسياً أمام المعارضة الصومالية.

* فشل قواتها المسلحة في الصمود في الجبهات القتالية أمام المعارضة عموماً وتحديداً أمام حركة الشباب المجاهدين؛ حيث عقارب الساعة تدور إلى الخلف بالنسبة للحكومة الصومالية، بنيما "الشباب المجاهد " يشق طريقاً نحو القصر الرئاسي الذي بات محصوراً من كل الجهات الأربع.

* التفكك الجارف والذي ينهش الهيكل الاداري للحكومة الصومالية وانشقاق عناصرها وتحولها الفجائي إلى صف ألد أعدائها.

* الخلافات السائدة بين نواب البرلمان الصوماليحول القضايا المثارة داخل البرلمان، إضافة إلى المشاحنات التي تدور فيما بينهم داخل جلسات البرلمان، اينما كان المكان والزمان.

* عجز الحكومة الصومالية عن دفع رواتب الجنود الحكوميين ونواب البرلمان أيضاً، مايسبب احباطاً في نفسية الجندي في وجه المعارضة ما يؤدي إلى أن يلجأ في

نهاية الأمر إلى الخروج عن الحصون الأمامية والتراجع إلى البقع الآمنة هرباً من الخطر المحدق في الجبهات القتالية، لتتراجع الحكومة بجانبها من مناطق استراتيجية في يد المعارضة إلى قرب القصر الرئاسي.

بوصلة "سياسية" مختلة

لا يختلف اثنان من المتابعين للشأن الصوماليبأن السياسية الراهنة التي تتبعها الحكومة الصومالية "مختلة"، ونعنى ذلك بأن لا اتجاه لها؛ حيث تدور حسب الرياح ومهما كانت النتيجة في نهاية الأمر، على الرغم من أن الرياح في بعض الأحيان تأتي بما لا تشتهي السفن.

يجادل عدد من البرلمانيين بأن سياسة حكومة الصومال لم تفلح في اعادة الأمن إلى مقديشو، كما أنها لم تقدم شيئاً يذكر للنازحين المشردين على ضواحي مقديشو، فضلاً عن طرد مليشيات المعارضة من مقديشو إلى خارجها على الأقل، لكن كل هذا لم يكن نصب أعين الحكومة الصومالية، بل اقتصر أمرها علي القيام بجولات مكوكية (ذهاباً وايابا) إلى مختلف دول العالم مما لا يجمعها هدف ولا سياسة ولا استراتيجية وكأن السفر بحد ذاته أصبح هدفا لوزرائه ورئيسه، وهذا ما دعا بعض النواب إلى وصف هذه الزيارات في الوضع الراهن بأنها مجرد (زيارات وداع) واستقبال تعازي فشلها الذي منيت به من قبل دول العالم؛ حيث لا توجد لها سياسة حكيمة لتدبير أمورها السياسية للنهوض من الوعكة السياسية والعثرة العسكرية التي ألمت بها كثيراً، إضافة إلى غياب قادة عسكريين يسعون لقلب موازين المعادلة ضد المعارضة، والتقلص من أخطبوطها المتمرد نهائياً.

العجز السياسي الحكومي بلغ ذروته حين كشفت وسائل إعلام غربية بأن القيادة العليا في الجهاز الاداري كانت تستنجد وتستقوي شخصيات غربية في وضع سياسة الصومال، بل إن البعض يضيف أن هذه القيادة كانت تتلقى املاءات وايحاءات من قبل هذه الشخصيات وأصبحت "دمية" يقوم الغرب بتحريكها أينما شاء ومتى شاء، بحثاً عن تنفيذ رغباته في المسألة الصومالية.

الحكومة التي يدعمها الغرب بكل تكاليفه من عتاد عسكري وأموال باهظة لا تستطيع السيطرة على 4 كليومترات في عمق مناطقها، بل تسود فوبيا "الشباب" على الجميع ـ كبار الحكومة الصومالية وصغارهاـ ؛ حيث الهاجس من قبضة الشباب يسيطر عليهم حتى في قاعات القصر الرئاسي، ويكشف هذا العجز السياسي العسكري مدى تخبط الحكومة في أزمة أمنية عميقة لا تحمد عقباها.

يمكن أن نعرض في هذا السياق عدداً من البنود السياسية التي فشلت الحكومة الصومالية في تنفيذ سياستها وأجندتها لتحسين صورتها المهمشة وتحديد مستقبل مصيرها الغامض الذي يتجه يوماً بعد الأخر نحو الحضيض الأسفل ويعطي المعارضة فرصا متعاظمة.

1. عدم الوفاء بوعودها السابقة نحو تنفيذ الخطة العسكرية الحكومية لتقليص الهجمة العسكرية من قبل المعارضة، فمنذ منتصف عام 2009، لاتزال الحكومة الصومالية تكرر قراراتها الهزيلة عبر الاعلام المحلي والتي لاتطبق على أرض الواقع بشكل فعلي يضع اليد على جرحها الغائر.
2. عجزها السياسي الذي أفضي إلى عدم وضع خطة عسكرية لقوات حفظ السلام الافريقية نحو مهمتها،

وعدم إدراك مهمة هذه القوات الافريقية نحو الأزمة الصومالية؛ حيث تشن هذه القوات الأفريقية قصفاً عنيفاً على الأسواق والمناطق المأهولة بالسكان في داخل مقديشو، مايخلق تساؤلاً مثيراً حول مهمة هذه القوات الافريقية: أهي مهمة حرب أم سلام ؟ !.

3. غياب أجندة سياسية في التعاطي مع الملفات الشائكة التي تعرقل مسيرة الحكومة الصومالية، وخاصة الفساد المإلىوالاداري الذي يهيمن على ترويكا الحكومة الصومالية، حيث ما انتهت دعوى وشكوى البرلمان الصومالينحو وزير ما بتهمة اختلاس أموال وفساد مإلىحتى ينكشف فساد مإلىبوزيرآخر.
4. عدم الالتزام بوعودها لإعادة إعمار مقديشو، وإعادة توطين النازحين إلى منازلهم؛ أو حتى على الأقل دعم المستشفيات الصحية التي تعاني من نقص حاد في المواد الطبية والكهرباء، إضافة إلى نقص في الاسرة لدرجة أن المرضى يلتحفون السماء ويتفيأون تحت ظلال الأشجار ويتعرضون للعلاج داخل خيام نصبت في باحات المستشفيات.

بيد أن العامل الأخير لايتحقق إلا بإعادة الأمن والسلام إلى منبع العنف والفوضي في الصومال (مقديشو)، لكن ماهو من الممكن تنفيذه ويتوقع من قبل حكومة الصومال هو مساعدة النازحين بشكل مباشر أو غير مباشر وتوفير الخدمة الصحية للمرضي والجرحى في مستشفيات مقديشو.

دلالات ومآلات

باشرت الحكومة الصومالية في الأونة الأخير في خوض حرب دموية مع حركة الشباب المجاهدين بعد إعلان الاخيرة

عن حملة عسكرية في 24 / أغسطس الماضي مفادها استقصاء ما تبقي من نفوذ الحكومة الصومالية، وربما هذه المعارك هي التي أطلعتنا على مزيدٍ من الدلالات والملامح التي باتت نذير شؤم لسقوط الحكومة الصومالية كحال سابقتها التي قادها عبدالله يوسف أحمد؛ بعد أن عجزت عن الوقوف أمام المقاومة الإسلامية، ما أحال في نهاية دوامة العنف الدموي بين الحكومة الانتقالية آنذاك وبين المقاومة الإسلامية إلى أن زالت الحكومة الصومالية برئاسة العقيد يوسف أحمد من الوجود بعد فشل جهودها السياسية نحو البقاء في أرض المعركة لكن لم يكتب لها البقاء أو الصمود بسبب الغضب الشعبي الذي خرج إلى الساحات متضامناً مع المقاومة الباسلة التي منعت بقاء التوغل الاثيوبي في مقديشو.

وبكل تأكيد فإن السلوك السياسي والحياة السياسية الراهنة لحكومة الصومال تبدو الآمال فيها ضعيفة في ظل تنامي واضح للنفوذ الإسلامي السلفي الذي يقود زمام مبادرته حركة الشباب المجاهدين التي تستقطب مزيدا من المقاتلين في أصقاع العالم، لكي تستفيد من خبراتهم العسكرية ودفعهم نحو ساحات القتال الأمامية.

ومهما يكن الأمر فإن ملامح الفشل ودلالات سقوط الحكومة الصومالية تكمن في أحد أمرين هما :ـ

أولاً : التراجع العسكري الحكومي المستمر إلى الخلف، والهروب من المواجهة المباشرة وجها لوجه مع المسلحين الاسلاميين المنضوين لحركة الشباب أو الحزب الإسلامي الذين يتمركزون على مقربة من القصر الرئاسي، فما هو صحيح لحد أن نجزم بالقول أن الحكومة الصومالية باتت بنظر بعض الكتاب الغربيين بأنها حكومة اسمية فحسب

بعيدة عن شكلية حكومات دول العالم الثالث سياسيا وإدرايا وعسكريا.

بالاضافة إلى أن فرصها بدأت تتضاءل وتضمحل مع كثرة التحديات التي تواجهها في هذا الصيف الذي يعتبر هو الأشد من نوعه نظراً للفجوة العميقة بين القادة العليا في الحكومة الصومالية ومدى التباعد بين الأجهزة الإدارية في المجلس الوزاري والمجلس التشريعي في البرلمان الصومالي، ما يعنى أن هناك غيابا في التوافق بين الجهاز التنفيذي والتشريعي ليكتملا معاً نحو المهمة المطروحة على كاهلهم.

ويجزم آخرون القول بأن حكومة عمر عبدالرشيد كانت الأقل حظاً مقارنة بالحكومة الانتقالية السابقة؛ حيث لاتوجد فرص جديدة تطفو فوق السطح وتسمح لها لتنفيذ أيّة أجندات سياسية للخروج من عنق الزجاجة، كما أن الخيارات التي كانت متوفرة في بداية تشكيلتها باتت معدومة للغاية في الوقت الحالي، مايوحي بأن فرصها كانت تنعكس بشكل طردي على الأزمة الصومالية ولعله نفس الحال بالنسبة للحكومة الجديدة.

ثانياً : افتقارها إلى سياسة واضحة المعالم للمّ شملها، واعادة هيكلة جيشها للدخول في حرب فاصلة مع قوى المعارضة، إضافة إلى أنها تستنجد ــ ولاتزال ــ بالقوات الأفريقية بدلاً من قواتها المسلحة ما أدى إلى تآكل شعبيتها نهائياً، واستفادة المعارضة بلفت انتباه الصوماليين بأن الحكومة الصومالية لاتملك قرارها بل مدفوعة الأجر من قبل الغرب، أي "من لايملك قوته لايملك قراره".

انقلاب دولي وشيك

ماهو صحيح أن الوضع الحرج الذي تعيش فيه الحكومة الصومالية يفقد شعبيتها محليا بالاضافة إلى فقدانها الدعم الدولي الذي كان يقف إلى جانبها ولو معنويا وربما أن هذا الواقع المتخلف الحكومي يقلب الأمور رأساً على عقب ويسبب انقلاباً دولياً وشيكاً عليها مالم تبادر الحكومة الصومالية إلى إبعاد نار الخلافات من محيطها السياسي والعسكري، فالتجارب السابقة حول التعامل الدولي مع الحكومات الصومالية السابقة يبنئ لنا بأن انقلاباً دولياً بدأ لتخطي الحكومة الحالية نحو حكومة بديلة، وربما كان الغرب يمارس سياسة (العصا والجزرة) بالنسبة للحكومات الصومالية السابقة، إلا أنه في هذه المرة أبدى تعاطفاً وتعاملاً مع هذه الحكومة الانتقالية بقيادة شريف أحمد؛ حيث وفرت امريكا وحدها مايقارب 120 الف طن من الأسلحة (الخفيفة ـ الثقيلة)، إلى جانب الاتحاد الأوربي الذي وعد بإنفاق 58 مليون دولار للحكومة الصومالية وفق مؤتمر بروكسل في ابريل عام 2009، إلا أن الحكومة الصومالية لم تتسلم منه سوى 5,6 مليون دولار من هذه المبالغ، وهذا الدعم الغربي يهدف لإنجاح تجربة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حيث يعود تشكيلة هذه الحكومة الحالية إلى نتيجة الجهود الحثيثة التي بذلها المجتمع الدولي في يناير مطلع عام 2009 بغية الحيلولة دون أن تصبح الصومال ملاذاً آمناً للإرهاب، لكن اتجهت بوصلة الحكومة الصومالية إلى منعطف خطير، وبات الغرب عاجزاً عن دفع مبالغ أخرى مقتصراً فقط على إبداء تأييده للحكومة الصومالية وحشد الرأي الدولي حول الأزمة الراهنة في البلاد لوقف إراقة الدم، وإرسال مزيد من القوات الافريقية إلى مقديشو، لتأخذ حصتها من المأزق السياسي وإضافة تأزيمات أخرى لمعضلة "الصوملة".

الخلاصة

يمكننا أن نقول باختصار أن نفـوذ الحكومـة الصـومالية بـات ضعيفاً كما تنزف شعبيتها الضيئلة أصلاً رويداً رويداً، وماتبقي من نفوذها العسكري فقد أصبح لقمة سائغة للمعارضة التي تحيك مؤامرات غريبة متعاقبة وتشن هجمات عسكرية علـى عمق المناطق التي تسيطر عليها الحكومـة الصـومالية منهـا اقتحام خلية "شبابية" في فندق "منى" الذي كان يستضيف جموعاً من النواب في البرلمان، مـا يـوحي بـأن الأمـن فـي مناطق الحكومة الصومالية بات غير مسـتتب، كمـا أن أزمـة تفاقم الخلافات بين القيادة العليا في الحكومة الصومالية ما ان يخمـد لهيبهـا حـتى يتأجـج مـن جديـد، مـايقود الحكومـة الصومالية إلى الوادي السحيق لتشرف على النهاية والهلاك وتتنفس رمقها الأخير.

- أين يتجه الصومال؟

امتـدادٌ جديـد لرقعـة الصـراع الـدائر فـي الصـومال، تقـابله مخاوف إقليمية، وعـدم اكـتراث دولـي. ولا ريـب بـأن هنـاك الكثير من المتضررين جـراء غيـاب الاسـتقرار فـي البلاد، إلا أن الشعب الصومالي نفسه هو من يـدفع الفـاتورة الباهظـة للتدهور المريع في حالة الأمن، منذ عقدين من الزمن.

وعلــى صــعيد العمليــة السياســية، نــال رئيــس الــوزراء الصوماليالجديد، محمد عبدالله محمد فرماجو، ثقة البرلمـان في 31 تشرين الأول/ أكتـوبر الماضـي، ليخلـف بـذلك عمـر عبدالرشـيد شـرماركي، الـذي اسـتقال فـي نهايـة أيلـول/ سبتمبر، إثر خلاف مع الرئيس الصوماليشـريف شـيخ أحمـد،

حـول قضـايا الأمـن والدسـتور القـادم، ومـدة والمرحلـة الانتقالية.

في هذه الأثناء، تقلصت المساحة الضيقة أصلاً التي تسـيطر عليها الحكومة الانتقالية، والتي تكاد تنحصر اليوم في بضـعة أحياء من العاصمة مقديشو.

وكـانت حركـة الشـباب المعارضـة قـد أعلنـت فـي آب/ أغسطس الماضي عن بـدء "معركـة حاسـمة" ضـد القـوات الحكومية، وقـوات حفـظ السـلام الأفريقيـة، لـن تتوقـف إلا بتحقيق "نصر نهائي".

وتقاتل حركة الشباب ضـد الحكومـة الصـومالية منـذ مطلـع العام 2007، ويسيطر مسـلحوها، وجماعـة مسـلحة أخـرى، على معظم العاصـمة، ومنـاطق كـبيرة فـي وسـط وجنـوب البلاد.

وفي شباط/ فبراير الماضي، قالت مجلة "التـايم" إن قرابـة 300 شـاب، مـن أبنـاء المغـتربين الصـوماليين، عـادوا إلـى بلادهم خلال السنوات الأخيرة، وإنهم يسيطرون على حركـة الشـباب. وقـالت التـايم إن المسـلحين فـي الصـومال بـاتوا يشكلون تهديداً على مستوى العالم، ذلك أن معظم قياداتهم من أبنـاء المهـاجرين الصـوماليين المغـتربين، فـي الولايـات المتحدة وبريطانيا وكندا، وأستراليا والنرويج والسويد، ودول أوروبية أخرى. وقالت المجلة إن المشكلة تكمن في احتمال قيام حركة الشباب بإشعال القرن الأفريقي، فضلاً عن كينيا.

وفي الأول من كانون الثـاني/ ينـاير الماضـي، قـال مسـؤول في حركة الشباب إن الجماعـة مسـتعدة لإرسـال تعزيـزات

إلى اليمن، إذا ما هاجمت الولايات المتحدة فرع القاعدة هناك.

وزادت المخاوف الإقليمية في اليوم التإلىعندما اتهم وزير الدفاع الصوماليتنظيم القاعدة في اليمن بإرسال حمولة قاربين من الأسلحة، إلى مقاتلي حركة الشباب في ميناء كيسمايو، الذي تسيطر عليه الحركة في جنوب البلاد.

ووفقاً لبعض التقارير، فإنه بينما كان اليمن، على مدى سنوات، مصدراً للأسلحة التي تذهب إلى الصومال، فإن هذ التجارة يديرها في العادة سماسرة وشركات شحن، وليس المسلحين أنفسهم.

وتشير تقارير أمنية إلى أن اليمنيين يشكلون جزءاً كبيراً من قوة أجنبية تقاتل في صفوف حركة الشباب، كما يوفرون خبرة في صناعة القنابل والاتصالات. ووفقاً لأحد التقارير، هناك نحو 500 مقاتل أجنبي في صفوف حركة الشباب،التي يقدر عدد مقاتليها بخمسة آلاف أو أكثر.

وقد قتل عدد من المسلحين الأجانب عندما انفجرت قنابلهم قبل الوقت المحدد في مقديشو، في آب/ أغسطس الماضي. وهم من باكستان والهند وأفغانستان والجزائر.

وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، عادت حركة الشباب وسيطرت على مدينة بولاحاوو الحدودية المتاخمة لكينيا، وذلك بعد أن فقدت سيطرتها عليها لمصلحة القوات الحكومية، المدعومة أثيوبياً. وقد لجأت السلطات الكينية من ناحيتها لنشر قوات عسكرية على الشريط الحدودي تحسباً لمزيد من التدهور في الموقف.

وكان وزير الخارجية الكيني، موسى ويتانغولا، قد انتقد في السابع عشر من أيلول/ سبتمبر المجتمع الدولي بسبب تجاهله "التهديد الأمني القادم من الصومال". ورأى يتانغولا، في حديث صحفي من نيويورك، أن النزاع الصوماليلا يحوز على أي اهتمام دولي، وأن التعاطي معه يتراجع أمام الوضع السائد في السودان، والحرب الأفغانية، ومساعي السلام في الشرق الأوسط، بل وحتى مكافحة المخدرات في المكسيك – حسب تعبير الوزير الكيني.

وقال يتانغولا إن الصومال "يمثل أكبر تهديد في القرن الأفريقي"، خصوصاً مع تنامي نفوذ حركة الشباب، التي كانت قد أعلنت مسؤوليتها عن قتل 79 شخصاً في هجوم بالعاصمة الأوغندية في 11 تموز/ يوليو الماضي.

وفي الثالث والعشرين من آب/ أغسطس، أعلن مسؤول في الاتحاد الأفريقي أن مئات من الجنود الأوغنديين قد وصلوا إلى مقديشو لتعزيز قوة حفظ السلام الأفريقية هناك. وكانت حركة الشباب قد شنت، في ذلك اليوم، هجوماً على فندق يضم مسؤولين محليين، في العاصمة الصومالية، مما أسفر عن مقتل 38 شخصاً، بينهم 11 نائباً في البرلمان الوطني.

وتعد الصومال دولة متوسطة الحجم، تنبسط على مساحة تبلغ نحو 638 ألف كيلومتر مربع. وهي تصغر قليلاً عن مساحة أفغانستان، البالغة 652 ألف كيلومتر مربع. وتعادل مساحة الصومال نحو 64% من مساحة إثيوبيا، و110% من مساحة كينيا، و120% من مساحة اليمن. ويصل عدد سكان الصومال إلى 10.11 ملايين نسمة، وفقاً لمؤشرات

منتصف العام 2010. ويقع 45% من سكانه تحت سن الخامسة عشرة.

وخلال الفترة بين كانون الثاني/ يناير 2010 ونهاية يوليو/ الماضي، قتل 918 مدنياً على الأقل، وأصيب 2555 آخرين في الصراع الدائر في البلاد. وكان قد قتل 745 شخصاً على الأقل، وأصيب 3435 آخرين في نفس الفترة من العام 2009.

ويحاول معظم المدنيين الفرار من العاصمة مقديشو بحثاً عن الأمان، وينتهي الأمر بالكثير منهم في مخيمات في ضواحي المدينة. ولا يملك العديد من النازحين من خيار سوى العودة بانتظام إلى مقديشو على الرغم من قناعتهم بانعدام الأمن فيها.

وقد سجل عدد جرحى الحرب الأهلية الصومالية، في المستشفيات التي تدعمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مقديشو، ارتفاعاً حاداً منذ العام 2009. وبلغ عدد المصابين الذين دخلوا مستشفيي الإحالة المخصصين لمصابي الحرب 5000 شخص خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير حتى أيلول/ سبتمبر الماضي، بينهم 1900 امرأة وطفل.

وكان قد دخل المستشفيان خلال الفترة ذاتها من العام الماضي ما مجموعه 4000 مصاب، بينهم 1100 امرأة وطفل.

وتكشف هذه الأرقام عن زيادة قدرها 25% في العدد الإجمالي للجرحى الذين أدخلوا المستشفيات، وزيادة قدرها 72% في عدد الجرحى من النساء والأطفال.

وعلى صعيد إنساني آخر، قالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في تقرير لها في آب/ أغسطس الماضي، إن ملايين الصوماليين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وقد بلغ الناتج القومي للبلاد في العام 2009 خمسة مليارات وستمائة وخمسة وستين مليون دولار. ولا تتجاوز حصة الفرد من هذا الناتج الستمائة دولار. ويقع الصومال على هذا الصعيد في ذيل قائمة دول العالم، حيث يأتي في الترتيب 224 من أصل 229 دولة ومنطقة مصنفة عالمياً.

وقد أظهرت دراسة لمنظمة الفاو، في آب/ أغسطس من العام 2009، أن عدد الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في البلاد قفز بنسبة 17.5 % خلال عام، إلى 3.76 ملايين نسمة. وقالت الدراسة إن 75% ممن يحتاجون المساعدات يتمركزون في المناطق الوسطى والجنوبية، حيث تدور أعنف المعارك بين الحكومة والمسلحين، ويتعذر وصول عمال الإغاثة. ومن بين من يحتاجون المعونة 1.4 مليون شخص من سكان الريف ممن تضرروا من الجفاف الشديد. و655 الفاً من الفقراء من سكان الحضر، الذين يعانون من ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية. وأكثر من 1.42 مليون نازح في الداخل، ممن فروا من المعارك.

وما يمكن قوله خلاصة هو أن الصومال يشهد اليوم إحدى أكثر مراحله انهياراً على صعيد مقومات الدولة وظروف الحياة العامة.

- رئيس وزراء الصومال الجديد .. من أمريكا إلى مدينة الأشباح

تظهر بعض الدراسات الحديثة في مجال الإدارة أن المدراء الذين عاشوا في دول مختلفة ولهم تجارب عالمية هم في وضعية افضل لحل المشاكل وبارعون في خلق الأفكار اكثر من نظرائهم ممن لم يغادروا من اوطانهم الأصلية، والشخص الذي تأقلم مع المجتمع الذي وفد اليه بعد ترك بلده الأصلي اكثر قوة على حل المشاكل مقارنة مع غيره (Harvard Business Review عدد شهر سبتمبر 2010م)، ولكن يختلف الوضع في الصومال، فقد تم تنصيب اكثر من رئيس وزراء من الصوماليين في الخارج ولم ينجح أي منهم في حل ولو جزءا قليلا من مشاكل الصومال وقاموا بتأزيم المشكلة بدلا من حلها.

معظم رؤساء وزراء الحكومات الصومالية التي تعاقبت على حكم الصومال منذ مؤتمر المصالحة الصومالية في عرته بجيبوتي كانوا من الصوماليين الذين هجروا إلى أمريكا الشمالية وأروبا واستقروا فيها بفترة طويلة واندمجوا مع

مجتمعاتهم، وتحصل كل منهم قدرا كبيرا من العلم والخبرة، وبعد العودة إلى الوطن ودخولهم في القصر الرئاسي لم يبدي لأي منهم المهارات المطلوبة لحل الأزمات الصومالية وتورطوا في مشاكل عويصة استعصت على العلاج وفاقت معرفتهم العلمية وعادوا إلى أوطانهم الثانية، اخرهم كان رئيس الوزراء السابق عمر عبد الرشيد الذي لم تساعده دراسته الجامعية في جامعة كرلتون بكندا وعمله الدبلوماسي للأمم المتحدة في مناطق النزاعات في كل من سيراليون وسريلانكا ودارفور إلى إحراز اي تقدم يذكر في مجال اعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال ورجع إلى كندا وهو لا يحمل الا خفي حنين.

بعد استقالة ورحيل عمر عبد الرشيد جاء من حيث اتي -أمريكا الشمالية- مواطن صومالي آخر من حملة الثقافة الأمريكية وجواز سفرها وهو رئيس الوزراء الجديد الذي عينه الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد في 14 اكتوبر 2010م. في سيرته الذاتية التي كتبها السيد محمد عبد الله محمد في المواقع الالكترونية الصومالية تحتوي على التعليم والخبرة ما يبهر العين ولكن للاسف الشديد أمامه تحديات جمة.

المهمة التي تقع على عاتق محمد عبدالله محمد رئيس الوزراء الصومال الجديد جسيمة، تربع على اعلى هرم حكومة لا تسيطر الا على احياء قليلة من العاصمة مقدشو وتعيش تحت نيران الإسلاميين ويحاسب ادائها برلمان مترامي الأطراف يتكون من 500عضوا مايقارب بالنصف منهم يعيشون في الخارج والشيء الوحيد الذي يجمعه هو جلسات صاخبة تهدف إلى سحب الثقة عن الرئيس أو رئيس الوزراء وسماتها تبادل الشتائم والتعارك بالأيادي، ومليشيات قبلية تأخذ من المواطنين الموبايلات وساعات

اليد تحت تهديد السلاح، ومجتمع دولي لا يفي بوعوده وشغله الشاغل هو احتواء الإسلاميين في داخل خريطة الصومال على حساب سلامة المواطنين الصوماليين العزل. هل يا ترى عمله في الحكومة المحلية لمدينة بافلو في ولاية نيويورك وتخصصه في الماجيستير الذي يحمل في طياته عدة تخصصات منها العلوم السياسية وادارة الأزمات و المهارات القيادية سيمكنه بإدارة كل هذه الملفات الشائكة بصورة تصب في المصلحة العليا للشعب الصومالي الذي عان من ويلات الحرب وهستيريا المجاعة والتشرذم بعيدا عن القبلية والجهوية؟.

في أول تصريح له لوسائل الإعلام قال الرئيس الوزراء في حوار مع اذاعة صوت أمريكا-القسم الصومالي- أن مهمته الأولى هي التعامل مع الملف الأمني، وهو تصريح اثلج صدور كثير من الصوماليين في الداخل والخارج والمشكلة تكمن في ترجمة هذه الكلمات إلى أفعال. هل في جعبة السيد محمد عبد الله خطة واضحة المعالم لإغراء المعارضين لحكومته للجلوس في طاولة المفاوضات لإنهاء الخلافات بالطرق السلمية أم سيراهن على انشقاقات محتملة في داخل حركة الشباب لتضعف قوتها العسكرية كما يروج في هذه الأيام؟.

الإدارة الأمريكية أيدت رئاسة شيخ شريف للصومال لأنها كانت تعتقد أن الشعب الصومالي خاصة القاطنين في جنوب ووسط الصومال سيأزره بنفس المؤازرة والحفاوة التي تلقاها شيخ شريف ايام المحاكم الإسلامية في 2006م ليسحب (اي شيخ شريف) البساط تحت اقدام الحركات الإسلامية المتشددة مثل حركة الشباب والحزب الإسلامي،يقترب الآن تأييد الإدارة الامريكية والمجتمع الدولي لشيخ شريف وحكومته لنقطة الصفر إلى أن وصل

الامر بإعداد خلف له كما تحدثت بعض الأوساط الإعلامية، المقياس الأول الذي يقيسه المجتمع الدولي على اداء اي حكومة صومالية ومحركها لمواصلة مساندتها ماليا وسياسيا هو مدى تواجدها على ارضي الواقع وقدرتها على كبح جماح الحركات الإسلامية المسلحة، والمواطن البائس في داخل الصومال ايضا يقيس بمدى نجاح الحكومة بميزان الأمن، لا تهمه المصطلحات ولا يفهم لغة الدبلوماسية والمجتمع الدولي التي يرددها الرئيس شيخ شريف ولكن يفهم بلغة الأمن التي ترسل اليه اشارات ايجابية تمكنه لقضاء حاجاته اليومية بأمن وأمان. لذا التحسن في الملف الأمني-وهي نفس الورقة الرابحة في ايدي حركة الشباب- هو الذي يستطيع من خلاله السيد محمد عبدالله محمد كسب ودّ الصوماليين وودّ اصدقاء حكومته من الدول الجوار والدول الغربية المنفلقة جدا من تنامي نفوذ الإسلاميين المتشددين في شرق إفريقيا. الطريق الأمثل لحل المشكلة الأمنية يعتمد على درجة توظيف السيد رئيس الوزراء بالمؤهلات العلمية والخبرات المكدسة في بيان سيرته الذاتية لكسب الرأي العام الصومالي ومدى قابلية هذه الخبرات للتطبيق على الأراضي الصومالية.

- الحكومة الصومالية الجديدة: قوة الطموح وضعف القدرة

"الحرب القادمة – المتوقعة اندلاعها في مقديشو – ستكون أشد ضراوة وإيلاماً من الحروب التي شهدتها مقديشو سابقاً" عبارات قيلت بأسلوب قوي مثير يصاحبها صوت جهوري يصدح "وليعلم الشباب المجاهدين بأننا سوف نواجههم، إذا رفضوا السلام" كلمات ألقاها رئيس الوزراء الصومالي الجديد على الساحة السياسية الصومالية، محمد

عبد الله محمد، خلال مؤتمر صحفي عقده في مقديشو خلال هذا الأسبوع ، مايعكس رغبة القيادة الجديدة في الحكومة الصومالية في بت الأمور عسكرياً مهما كلف الأمر إذا لم تستجب القوى المناوئة للحكومة .

وعلى الرغم من أن المحللين يبدون تفاؤلاً حذراً في حكومة فرماجو إلا أن ثمة مايبدد الآمال ويراوح الأمور في مكانها؛ لأن الضعف بأشكاله يسود على الحكومة الصومالية من حيث القدرة التنفيذية والتقريرية واستلام المهام الإدارية و العسكرية، وقبل كل ذلك فإن القضايا الداخلية الشائكة التي تثار الخلافات فيها دائماً هي التي تمثل عقبة كؤود في وجه الحكومة الجديدة. ومن المحتمل أن تعود الخلافات البرلمانية والسياسية إلى داخل الحكومة الصومالية، لأن هناك مايكفي لتأجيج مثل هذه الخلافات في داخل البيت الحكومي قبل غيره. فما هي الاصلاحات الجديدة التي تضيفها حكومة فرماجو إلى الواقع السياسي الملتهب؟، وهل تنجي الحكومة من النكسات الخطيرة التي تواجهها؟.

قد تجيب الأشهر القادمة على هذه التساؤلات المحيرة. ولكن لننظر إلى ما يجري في الساحة حاليا.

استلهام الماضي

الملفت للنظر في الآونة الأخير أن رئيس الوزراء الصومالي يبعث المعنويات في نفوس القوات الحكومية، حيث قام بجولات تفقدية لمقار الجيش في مقديشو ، إضافة إلى تفقده لأحوالهم الصحية في مستشفي الاتحاد الافريقي الكائن في المطار؛ حيث العديد من القوات الحكومية يرقدون هناك .

كما أن محمد فرماجو فاجأ الجميع بجرأته في الذهاب إلى الجبهات القتالية في شمال مقديشو، متفقداً أحوال القوات الحكومية، وهذا ما يشكل نقطة فارقة كبيرة بينه وبين سلفه (شرماركي) ، الذي لم يحاول خلال عهده أن تطأ قدماه مقرا عسكريا أو شرطيا حتى ولو كان يقع في داخل القصر الرئاسي.

ومن الواضح أن القيادة الجديدة في الحكومة الصومالية تسلتهم الماضي في حل المعضلة الصومالية، بيد أن الأمر تغير عسكرياً واستراتيجياً، فالصومال ليست على حالها، بل تحولت إلى بؤرة صراع عالمية ، تشهد تفككاً وتشتتاً يوماً بعد الأخر بفعل التدخلات الأجنبية والإقليمية، وفضلاً عن كل ذلك غدت منطقة خصبة لما يسمى الإرهاب، وجميع من ألصقت به ـتهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة .

سيناريوهات العنف

منذ أن تشكلت الحكومة الصومالية وحتى اليوم فهي تخوض صراعاً مع جبهات المعارضة المسلحة وتحديداً حركة الشباب المجاهدين التي أصبحت الوحيدة في جبهات القتال، وتعلن دوماً عن أنها لاتزال متمسكة بشعارها القائل "لاحوار إلا بالسيف"، وهذا ما أدى إلى أن تعلن الحكومة الصومالية من جانبها إلى سياسية عسكرية مستندة إلى القوات الأفريقية بالقيادة الأوغندية في محاولة لاستئصال المعارضة المسلحة.

وهناك قاعدة راسخة بين أطراف الصراع في مقديشو والتي تقول "السيطرة على مقديشو، إما لك أو عليك" إذ مفتاح النصر أو الهزيمة تقاس بمدى تمكنك من السيطرة على العاصمة مقديشو، إلا ان هذه القاعدة لم تكبح جماح

الجماعات المعارضة أو الحكومة الصومالية فحسب، بل زادت الأمور تعقيداً، لأن الأمور لاتشهد تغيراً من الجانبين حتى ولوكان هذا التغير طفيفاً لصالح جماعة ما.

وعلى أية حال فإن هناك سيناريوهات تبقي على الساحة السياسية في الصومال. ولعل السيناريو الأكثر احتمالا هو استمرار الأوضاع على ماهي عليه، إضافة إلى ذلك المؤشر الذي يوضح مدى تفاقم الأوضاع إلى وضع لايحسد الصوماليون عليه، فنواقيس الخطر لاتزال تدق من قبل المنظمات الدولية والجمعيات المحلية. ورغم هذا فإن المجتمع الدولي يتجاهل هذه النداءات والصيحات التي تصدرها الهيئات الحقوقية والمنظمات الإنسانية من تفشى الأمراض والأوبئة في أوساط الصوماليين وازدياد أعداد الجرحى والقتلى ناهيك عن المشردين الذين يفترشون العراء في المخيمات الواقعة على تخوم وضواحي مقديشو .

الخاسرون

يعتبر المدنيون هم المتضررون الُأول في العنف الذي لم يضع أوزاره بعد في مقديشو؛ حيث يدفعون فاتوة باهظة جراء نزوحهم من منازلهم إلى مناطق لاتطيب فيها العيش ولاتستقر فيها الحياة، إلى جانب ذلك، الخسائر البشرية الهائلة التي تسقط بشكل شبه يومي بين أطراف القتال في مقديشو .

وبحسب مصدر طبي في مقديشو فإن حصيلة القتلى في هذين العامين بلغت مايقارب أربعة آلاف ومئتين وستين ، أما الجرحى فجاوز عددهم أكثر من 12 ألف جريح.

وهـذه الإحصـائية تمثـل جـزءاً مـن الحقـائق الدقيقـة الثابتـة المؤكدة صحياً؛ لأن شركة لايـف لايـن – صـحبة لإحصـائية – هـي الـتي تقـوم بنقـل القتلـى وتقـدم الإسـعافات الأوليـة للجرحى خلال اشتداد المعارك في مقديشو .

وبينما يزداد أعداد القتلى والجرحـى فـإن أعـداد المشـردين الصـوماليين فـاقت التوقعـات والاحصـائيات الدقيقـة؛ حيـث أكدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن المشردين داخـل الصومال وصل عددهم إلى 1,4 مليون، بينما اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات الواقعة في دول الجوار يقدر عددهم بـ أكثر من 300 ألف مشرد، ويرتفع هذا العدد عندما يضـاف إليه اليمن ليصل إلى أكثر من 560 ألف لاجئ صومالي.

جـدير بالـذكر أن المسـألة الصـومالية لاتحتـاج إلـى تـدخلات إقليمية ودولية تزيد الأمور تعقيداً بل إلى حل سلمي لتجـاوز هذه المحنـة، وإلـى الجلـوس علـى مائـدة المفاوضـات بيـن الفرقاء الصوماليين للتوصل إلى نتائج مرضية وحلول ممكنة لاخراج الصومال من النفق المظلم.

- رئيس الوزراء الجديد...والتحديات القديمة

محمـد عبـد اللـه "فرمـاجوا" ظهرهـذا الإسـم فـي السـاحة السياسية الصـومالية، بعـد إعلان الرئيـس الصـومالي"شـيخ شريف شيخ أحمد" عن تعيينه لمنصب ر ئيـس الـوزراء فـي البلاد. فرماجوا الـذي عـاش مغتربـا فـي الخـارج بعيـدا عـن أسلاك السياسة المضطربة في الصومال، بدأ يحاول لملمـة شمل الأوراق المتبعثرة للبحـث عـن جـذور المشـكلة، وفـي

إطار ذلك، علم الر جل فـي بدايـة مراحـل هـذه الجهـود أن الحل بعيد المنال في ظـل وجـود قاعـدة 4.5 (أربعـة قبائـل كـبيرة وأخــرى صـغيرة وهــو النظــام الــذي يعتمــد عليــه الصـوماليون لتقاسـم المناصـب السياسـية) ولكـن أصـواتا معارضة خرجـت لتؤكـد بـدورها أنـه لا وجـود لـه دون هـذ ه القاعدة المعمول بها ، وسار ع محمد عبد الله إلى الر جو ع عن مقولته المثيرة للجدل، قبل أن يختلط الحابل بالنابل.

تحديات جمة

فتحديات جمة تطـارد "فرمـاجو" مـن كـل الجهـات ولايعنـي حصـوله علـى ثقـة البرلمـان أن الطريـق بـات مفـر وشـا بالورود، تمكن رئيـس الـوزراء الجديـد مـن تشـكيل حكومـة قليلة العدد حظيت بوجوه جديـدة، كمـا تعهـد فـي أكـثر مـن مناسبة، مما جعل بعـض المسـئولين الحكـو ميين يتـذمرون من تصريحات رئيس الو زراء، وهذ الأمر أحـدث أيضـا خلافـا حادا بين الرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد ورئيـس الـبر لمـان، وعلـى الرغـم مـن تـذليل هـذه الخلافـات مـن قبـل المجتمع الدو لي، إلا أنها عادت من جديد وبقوة وهذ التباعـد بين الجانبين جله بسبب قائمة الحكو مة المشكلة مـن قبـل "فرمـاجوا" الـتي لـم ترسـم الفرحـة علـى شـفاة رئيـس البرلمان شريف حسن شيخ آدم، ولجأ الرجل إلى اسـتخدام نفوذه كرئيس للبرلمان عند ما اعترض على نشاط السـلطة التشريعية (البرلمان)، وقام بتعطيـل جلسـاته تمامـا كورقـة للضغط على رئيس الوزراء محمد عبد الله "فرماجو" لتنفيذ مصـالحه الـتي تكمـن فـي إضـافة شخصـيات مقربـة مـن "شريف حسن" إلى تشكيلة الحكومة الجديدة، الأمـر الـذي بدا حلما لم يتحقق لدى الرجـل الـذي كـان يسـعي للحفـاظ على تحالفه في المسـتقبل، ويقـول المـر اقبـون انـه أصـبح

معروفا بذكائه الشديد انطلاقا من أسلوبه الإداري في الأمور السياسية في البلاد، رغم أن المعادلة تنقلب ضده إذا جرى الحديث عن الإسلاميين.

يتعرض مقر البرلمان للقصف المدفعي من قبل المسلحين الإسلاميين، والحكومة الصومالية لا تسيطر إلا على أجزاء قليلة من العاصمة، والرصاصات الطائشة تصل إلى عمق القصر الرئاسي، حيث تصيب نوابا برلمانيين بجروح متفاوتة، والفساد الإداري يضرب بمؤسسات الحكومة الإنتقالية، والقائمة تطول، فكل هذه العقبات والعراقيل ليست وليدة اليوم وإنما برزت في الوجود أيام الحكومات السابقة.

لايمكن لفرماجو أن يفعل أشياء سحرية لتجاوز هذه الاعتراضات، ولكنه يستطيع أن يلعب دوره لتولي هذ المنصب والسير على نهج أسلافه، وصرح "فرماجو" أنه يعطي الأولوية للأمن ويحرص على إعادة الاستقرار إلى العاصمة ولكن،كيف؟ ومتى؟ يبدو أن رئيس الوزراء الجديد يتظاهر بأنه قادر على فعل ما عجز عنه السابقون، هل نستطيع القول أنه يستمد قوته من الولايات المتحدة المحركة الأساسية وراء تعيينه؟ ألم يكن شرماركي رئيس الوزراء المستقيل وصل بنفس هذ ه الطريقة؟ أم إن الرجل (فرماجوا) لم يأت إلى الكرسي سوى ليجرب المنصب القابل لتجارب أخرى؟؟؟؟

- تشكيلة فرماجو الجديدة .. هل تخرج الصومال من الجُمود السياسي؟

لم يعد خافياً إن الحكومة الصومالية تعاني من عجز سياسي واداري ، إضافة إلى جملة من الاخفاقات السياسية والعسكرية التي كانت تتخبط فيها الحكومة حالياً ، ولكن تشكيل الحكومة الصومالية الجديدة من قِبَل (محمد عبدالله فرماجو) كان يبعث التفاؤل المشوب بالحذر في النفوس ، على عكس ماكانت عليه الأمور سابقاً ، لكن ما يدور في أذهان المتابعين للشأن الصومالي كان مغايراً لهذه السياسية العجيبة التي أفرزها السيد فرماجو ، حيث تضم حكومته الجديدة 18 وزيراً من أصل 39 وزيراً إلى جانب ادراج وجوه صومالية أخرى في مسرح الأحداث كانوا يقبعون في قفص من النسيان ، وإن لم نقل كانت أحقيتهم مهمشة بالنسبة لكثيرين من المحللين والمراقبين للأوضاع المأساوية في البلاد .

واللافت في هذه السياسة الجديدة التي أضافها فرماجو إلى مسرح الأحداث نالت اقبالاً حتى بات الأمر حديث معظم المقدشيين كما حظيت سياسته بمعارضة شديدة من قبل ادارة بونتلاند التي تقول عنها بأنها سياسة عنجروفية لايمكن التأقلم معها في هذا التوقيت ، بل من الضروري عودة بدء النظر في صفحة العلاقات المتسمة بالأخد والتبادل بين حكومة الصومال واقليم بونتلاند .

هناك ثمة تساؤل بارز هنا مالذي أدى إلى هذا الضجر من هذا القبيل ؟، ولماذا سارع وزير الشؤون الفيدرالية والديمقراطية (عبد حسن) إلى اعلان طي صفحة التعامل

الأخوية وفتح صفحة ربما يكون التوتر السياسي بين الجانبين سيد الموقف ؟ .

والحقيقة أن معظمنا يدرك الأمر الذي أفضى إلى تساؤلات من هذا النوع ، ولكن لنؤكد لكم أن هذا الامر متعلق بالحقائب الوزارية التي تم توزيعها بشكل غير مقبول ومقنع بالنسبة لادارة بونتلاند ؛ وتقول أن هذا التشكيلة الجديدة تضم في جنباتها أشخاص غير محبوبين لنظام بونتلاند أو بكلام أخر أعداء خارجيون لأدارة بونتلاند ، كما يكون المبرر الثاني أن التشكيلة استبعدت من الشخصيات التي تكون في صف بونتلاند وتتفق مع نظرتها السياسية في المنطقة ، انفصالاً أم توحداً مع الجنوب الهش الذي يعاني من ديمومة العنف المزدوج الذي لايرحم صغيراً ولاكبيراً في بقاع الجنوب.

هب ماشئت لكن التمزق والطمع إلى سياسة الانفصال لايكون مجدياً للصوماليين جميعاً، وهذا مايعلمه العديد ، لكن لزم التنويه والحذر ..

وهناك جملة من التحديات التي تواجهها الحكومة الصومالية ، وتتمثل في معضلة الأمن وتجاوز عقبة الفساد الاداري الذي بات وصمة عار على جبين الصومال ــ جنوباً وشمالاً ـ اضافة إلى العجز العسكري الذي نهش أركان الحكومة الصومالية ، ولتجاوز كل هذه العقبات لابد من الإتيان بسياسة حكيمة ولباقة ادارية وعسكرية ، لأن الخصوم (المعارضة) تتهيأ وتستيعد دوماً في دحر الحكومة الصومالية سياسياً وعسكرياً ونفسياً ، وإذا لم تغير حكومة الصومال سياستها السابقة فستكون على المحك وتكون أكلة تشتهي المعارضة هضمها وابتلاعها بين عشية وضحاها .

وكما أننا ندرك حق الإدراك أن حكومة فرماجو لاتحمل رياح النصر وأسبابها ، لأن واقع الحال هو الذي يعكس بكل هذه التوقعات، كما لانعرف هل سيستخدم عصا سحرية تغير واقع المزري إلى واقع يريح الجميع من الفوضى الأمنية التي يتلظى بنارها عدد من الصوماليين الذين باتوا بين سندان الحكومة ومطرقة المعارضة .

ستكون الشهور المقبلة هي الفاصلة بين الواقع والأوهام التي يحلم بها العديد ، وإن كان معظمهم يجنحون إلى حكومة فرماجو ، للنتظر ماذا ستلجب لنا الشهور المقبلة وهي التي ستجيب كافة الأسئلة التي تتعلق بمستقبل ومصير " طبخة جيبوتي " التي تشكلت في يناير عام 2009 .

- **هل أصبحت أيام شريف شيخ في في الحكم معدودة؟**

يبدو وكأن أيام الرئيس شريف شيخ أحمد في القصر الجمهوري محدودة للغاية.. يبدو وكأننا لن نراه في داخل فيلا صوماليا قريبا لأن فترة ولايته على وشك الانتهاء وأن سفراء أمريكا والاتحاد الأوروبي في المنطقة منشغلون بإعداد خلف له. طبعا هي مهمة صعبة قد تستغرق بعضا من الوقت بما تتضمنه من عمليات لإيجاد مرشحين محتملين وغربلتهم واختيار واحد منهم وقفا لمعايير أمريكية غربية ولكن ربما لا تتعدي هذه المدة على اقل التقدير في شهر اغسطس الفين واحدى عشر- موعد انتهاء صلاحية الحكومة الصومالية الانتقالية قانونيا كما ينص الميثاق الفدرالي الانتقالي المتفق عليه في مؤتمر امبغاثي.
من الغلو في السياسة ان نقول بكل بساطة فشل الرئيس شريف شيخ أحمد في بسط سلطته على الصومال لأنه

يفقد المقومات الأساسية للقيادة، أو فشل لأنه فاقد الرؤية والخبرة السياسية المطلوبين لرئاسة الصومال. للصومال تضاريس سياسية وأمنية تتحدي اذكى ما انتجته مدارس الإدارة في العصر الحديث وما عندهم من حنكة إدارية وسياسية.. في البيئية السياسية الصومالية لاعبون محليون ودوليون اقوياء وتحكمها قواعد لعبة اكبر من ان تدار ببراعة شخص حتى نقول "فشل شيخ شريف أو لم يفشل"، ورغم ذلك أرى أن زمن شريف شيخ أحمد قد ولى واصبح جزءا من الماضي. وبقي سؤال واحد: هل للصوماليين دور في تحديد ملامح الرئيس القادم وماذا سيكون دوره في القرارات الداخلية.. دور كومبارسي كأسلافه أم لا؟.

حسم الاتحاد الأوروبي موقفه من مستقبل الحكومة الصومالية الانتقالية قبل أيام من مصادقة البرلمان على الحكومة الجديدة عندما قال مندوب الاتحاد الأوروبي لدى الصومال جورجس مارك اندريه في حوار مع اذاعة صوت أميركا " لا بد أن يبدأ يوم 21 من اغسطس 2011م وجه جديد للصومال غير تمديد الفترة الانتقالية".. لا أحد يتوقع حدوث تغيير سياسي أو أمني ايجابي على ارض الواقع خلال 8 اشهر القادمة نظرا للخلافات الداخلية بين قيادات الحكومة الصومالية الانتقالية وتلكؤ المجتمع الدولي بمساعدتها ماليا وعسكريا، قوة وتماسك المعارضة الإسلامية المسلحة تنظيميا وعسكريا، اضافة إلى قوات حفظ السلام الإفريقية التي صممت مهمتها فقط لحماية المنشآت الحكومية الحيوية مثل الميناء الجوي والبري، وتوفير حماية أمنية للمسؤولين الحكوميين. هذا الوضع يعطي للمتابع بالقضية الصومالية أن القوات الحكومية لن تكون قادرة على احراز تقدم أمني في الفترة المتبقية من صلاحيتها، وأن الوزراء الجدد قد لا يتمكنون من تجاوز عقبة انهاء الفساد المالي والإداري الذي يخيم علي وزاراتهم.

يدرك المجتمع الدولي استحالة حدوث تغيير في الوضع الداخلي يسمح للحكومة الصومالية بالسيطرة على جنوب الصومال وكتابة دستور جديد تتم اجازته باستفتاء عام قبل شهر اغسطس 2011م لكي يبدأ للصومال وجه آخر غير الذي اعتاد ابناءه خلال فترة رئاسة شريف شيخ أحمد، اذا ما هو الوجه الجديد الذي يتوعد به السيد مارك اندريه للصوماليين؟ الا يحق لنا أن نستنتج من كلامه أن التغيير المنشود من قبل المندوب الأوربي هو تغيير يطيح بشخصيات ويأتي بشخصيات أخرى رغم انف الجميع..

اليس من المنطقي أن نقول يد اسياد السيد مارك اندريه ستطال علي شريف شيخ أحمد وبعضا من مشايعيه في داخل الحكومة الصومالية الانتقالية في الوقت القريب؟.

صدّق رئيس الوزراء السابق عمرعبدالرشيد علي شرماركي عندما قال مؤخرا في سياق حديثه عن العقبات التي واجهت حكومته أن انسحاب ميليشيات المحاكم الإسلامية التي كانت متمركزة في مقدشو وفي كل من اقليمي شبيلي الوسطي وهيران من ساحات القتال وانضمامها إلى المعارضة بدون قتال يذكر كانت الطامة الكبرى التي خلطت اوراق الحكومة الصومالية لاسيما وأن الحكومة الانتقالية كانت تدفع رواتبهم وتعتبرهم "طوق النجاة" في حال تعرضها لهجوم من قبل ميليشيات حركة الشباب المجاهدين.

التيار شبه العلماني في الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي كانا يراهنان علي هذه القوات ويعتقدان انها ستدافع عن مواقعها وقادرة على حماية الحكومة. مع انسحاب هذه القوات من ميدان المعركة وتقهقرها أمام ميليشيات

الشباب في العاشر من مايو الماضي بعد اربعة ايام من المعارك اهتزت ثقة الدول الغربية على الرئيس شريف بهزيمة الحركات الإسلامية المتشددة، وكانت فعلا الحلقة الأولى لمسلسل فشل الرئيس شريف الذي نحن الآن في حلقاته الأخيرة.

إذا سلمنا بصحة تفسير بعض المحللين السياسيين لكلام مارك اندريه، وقلنا أن الدول الغربية اخذت بالفعل قرارها بعدم تمديد الفترة الانتقالية فثمة سؤال حول الطريقة العملية التي سيتم بها هذا التغيير الموعود. هناك عدة خيارات للسياسيين الصوماليين للتعامل مع وضع بلدهم السياسي بعد انتهاء الفترة الانتقالية، أولها تمديد الفترة الانتقالية واضافتها بسنوات تحدد بالتوافق مع ابقاء القيادات العليا للبلد كما هي الآن. وثانيها استكمال كتابة الدستور والمصادقة عليه من قبل البرلمانيين الحاليين اضافة إلى شخصيات صومالية وازنة قبل شهر اغسطس 2011م تمهيدا لإعلان انتهاء الفترة الانتقالية لتتشكل بعدها حكومة فدرالية جديدة تأتي بوجوه جديدة غير تلك التي كانت تصول وتجول في الساحة السياسية الصومالية في السنوات الأخيرة.

يفضل المجتمع الدولي الخيار الأخير حسب معلومات من دوائر غربية في نيروبي ويشاطره نفس الرأي بعض الساسة الصوماليين الذين يلقون اللوم على الميثاق الفدرالي الانتقالي المعمول به حاليا ويعتبرونه منبعا للخلافات الداخلية التي تعاني منها الحكومة الصومالية، ولكن هناك حقيقة واضحة تقول: لن تستطيع الدول الغربية المهتمة بالشأن الصومالي تغييب الإسلاميين المعتدلين عن الساحة السياسية الصومالية كليا في الظرف الراهن وإن تم استبعاد شريف شيخ أحمد من رئاسة الصومال لأن

خطوة كهذه سترجح كفة حركة الشباب المجاهدين وتعطيها ورقة دعائية تستقطب بها مقاتلين جدد في حربهم ضد الحكومة.

- الصومال: سباق مع الزمن لمنع تمديد ولاية الرئيس أحمد

يسعى نحو ثلاثين عضواً في البرلمان الصومالي إلى تجنّب حدوث فراغ سياسي بعد انتهاء الفترة الانتقالية للإدارة الحالية التي لم يبقَ منها سوى أقل من تسعة أشهر. وينصبّ جهد بعض هؤلاء السياسيين على عرقلة أي محاولة ترمي إلى تمديد ولاية الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد الذي يقولون عنه إنه عازم على قيادة البلاد لعامين آخرين على الأقل بعد انتهاء مدة ولايته.

وينتمي هؤلاء البرلمانيون خصوصاً إلى قبيلة هاوي، إحدى أكبر القبائل الصومالية التي ينتمي إليها الرئيس أحمد، لكنهم يعارضونه. وهم قالوا في اقتراح مؤلف من أربع صفحات تم توزيعه على مجموعة مختارة من البرلمانيين الصوماليين في العاصمة الكينية نيروبي: «كل شخص يفهم أن المرحلة الانتقالية الطويلة قد أعاقت الوضع السياسي في الصومال ومنعت إنهاء الفوضى السياسية في البلاد».

ويقول عبدالرحمن عبدالشكور ورسمي، أحد معدّي الاقتراح الذي اطلعت عليه «الحياة»: «هدفنا هو أن نحاول ونفعل شيئاً ما. لأنه لا يليق بنا أن نجلس مكتوفي الأيدي وننتظر تاريخ انتهاء» ولاية الحكومة. وكان النقاش حول التاريخ الفعلي لنهاية فترة ولاية رئاسة أحمد قد بدأ منذ فترة بين الأوساط السياسية الصومالية. إذ يجادل طرف بأن ولايته

تنتهي في مطلع شباط (فبراير) المقبل الذي يُكمل عامين على أدائه اليمين الدستورية رئيساً انتقالياً للبلاد. بيد أن آخرين يقولون إن المدة ستنتهي مع نهاية فترة البرلمان في ٢٢ آب (أغسطس) العام المقبل.

وبصرف النظر عن الاختلاف بين التاريخين، فإن عدداً من البرلمانيين يقولون إن هناك حاجة للحيلولة دون تمديد ولاية أحمد كونه «لم ينجز شيئاً مهماً» خلال توليه منصبه منذ سنتين. وكان كثيرون يأملون في أن تحقق حكومة أحمد أكثر مما حققته حكومة عبدالله يوسف أحمد التي سبقتها. ويقول منتقدوها إنها خسرت أرضاً كانت بيد الحكومة السابقة بدل أن تتقدم للسيطرة على مناطق جديدة. ويعيب كثيرون على أحمد شخصياً ما يعتبرونه «إضاعة وقت» في الخلافات التي نشبت بينه وبين رئيس وزرائه السابق، الأمر الذي ترك وقتاً قليلاً أمامه كي يتصالح مع زملائه السابقين في حركة المحاكم الإسلامية الذين تحولوا اليوم إلى أعداء. وينفي مؤيدو الرئيس الصومالي هذه التهمة ويلفتون إلى أنه حاول جهده منذ وصوله إلى الحكم مد يد المصالحة إلى المتمردين الإسلاميين ولبّى بعض مطالبهم بهدف دفعهم إلى الالتحاق بالإدارة الصومالية ووقف سفك الدماء في البلد الغارق في الفوضى منذ مطلع تسعينات القرن الماضي.

ويقول النائب أحمد عمر غاغالي وهو أحد معارضي الرئيس أحمد: «إذا لم نرد زيادة ضعف الحكومة الضعيفة أصلاً، فإن على المجتمع الدولي أن يطلب منه (الرئيس الصومالي) ترك منصبه طوعاً عند انقضاء مدة ولايته». وأضاف: «الرئيس قد فشل، وهو لم ينجز أي شيء في العامين الماضيين».

وكان غاغالي واحداً من مجموعة من النواب الـذين اجتمعـوا بسرية في فندق بنيروبي لمناقشة الخيارات المتاحة أمامهم لإبقاء الحكومة على قيد الحياة في وجه مسلحين إسـلاميين يزدادون قوة.

وقـال النـائب ورسـمي الـذي قـرأ الاقـتراح أمـام النـواب الحاضرين وعددهم ٣٠ نائبـاً: «مـن الواضـح أن الهـدف مـن تعيين (الرئيس أحمد) لأشخاص جدد مسؤولين عن السياسة الصـومالية، وأولهـم رئيـس الـوزراء، هـو خطـف الفـترة الانتقالية. الهدف هو تمديد الفترة الانتقالية إضافة إلى تمديد فترة ولاية الرئيس والحكومة».

وعلى رغم عدم تعليق الرئيس أحمد على الجدل حول انتهاء فترة الحكومة في العام المقبـل، إلا أن متحـدثاً باسـمه أقـر بإمكان تمديد فترة ولاية الرئيس. وقال حسن عبدي حيلي لـ «الحيـاة»: «كـل شـيء يعتمـد علـى طريقـة علاج الحكومـة لقضايا جوهرية، مثل الأمن والحكم الرشيد». وأضاف حيلي: «إذا حققت الحكومة طموحها في اسـتعادة السـيطرة علـى العاصمة من الإسلاميين، فإن الرئيس سيصبح مرشحاً لفترة مقبلـة. وأقصـد بكلمـة اسـتعادة السـيطرة بـالوقت الـذي تسيطر الحكومة على معظم أحياء العاصمة، بصـرف النظـر عن استمرار تهديدات المتمردين فيها».

وكان المجتمع الدولي قد طلب من الحكومة الصومالية، في مؤتمر عُقد في مدريد في أيلول (سـبتمبر) الماضـي، إعـداد «خريطـة طريـق» خلال ثلاثيـن يومـاً تُضـمّنها اسـتراتيجيتها الشاملة قبل انقضـاء المرحلـة الانتقاليـة. إلا أن البرلمـانيين المعارضين يقولون إن الحكومة لم تعمل شـيئاً لإعـداد البلاد لمرحلة ما بعد انتهـاء مـدتها، مـا يجعـل عمليـة تمديـد ولايـة الرئيس أحمد واقعاً بسبب غياب أي خيار آخر.

وحضّت الأمم المتحدة وعدد من الدول الأوروبية الحكومة الصومالية على المصادقة على مسودة دستور جديد. إلا أن الرئيس رفض ذلك، متذرعاً بأن الدستور يحتاج إلى أن يُعرض على الشعب الصوماليلكن سوء الحال الأمنية في البلاد تعيق فعل ذلك.

ويدعو اقتراح السياسيين - الذي ما زال قيد المناقشة - البرلمان الصوماليإلى المصادقة على مسودة الدستور، أو على الأقل دمج المسودة مع الميثاق الانتقاليالمعمول به حالياً. وبعدها، يتم انتخاب رئيس جديد يُشكّل حكومة جديدة تعمل لثلاثة أعوام تُحقق فيها أموراً عدة مثل: إجراء إحصاء رسمي للسكان، وتشكيل إدارات في أقاليم البلاد، إضافة إلى إنشاء أحزاب سياسية وصوغ قوانين للانتخابات لينتقل البلد إلى مرحلة انتخاب قادته عوض المرحلة الحالية التي تختار فيها القبائل من يمثلها في مجلس الشعب الذي يختار بدوره الرئيس.

مؤتمرات

- مؤتمر للمثقفين الصوماليين فى جيبوتى

برعاية رئيس جمهورية جيبوتى السيد إسماعيل عمر جيله، نظم المعهد الوطنى للدراسات السياسية والإستراتيجية، التابع لمركز البحوث والدراسات الأهلية، بجمهورية جيبوتى،

مـؤتمراً للمثقفيـن الصـوماليين لبحـث الأزمـة الصـومالية المستفحلة.

ويأتى إفتتاح هذا المؤتمر، بالتزامن مع إختتام أعمال منتـدى للمثقفين الصوماليين، إستمر لمدة خمسة أيام.

ويتمحور المؤتمر الذي عقد فـى فنـدق شـيراتون بالعاصـمة جيبوتى، حول الطرق والوسائل اللازمة لتشخيص الوضع فى الصومال، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ويشارك فى المؤتمر نحو خمسـون مثقفـاً صـومالياً، قـدموا مـن الـداخل الصـومالي ومـن دول المهجـر، بالإضـافة الـى مثقفين من دول منطقة القرن الإفريقى.

ويـترأس المـؤتمر الـدكتور احمـد إسـماعيل سـمتر العميـد بجامعة (مالكيستر) الأمريكية،

وتم خلال الجلسة الإفتتاحية، تقديم عدة إقتراحات لمعالجة الوضع المتدهور فى الصومال، حيث شارك في المناقشـات أساتذة جامعيين، وخبراء فى مجال السياسة والإقتصاد.

وتحدث الرئيس الجيبوتى إسماعيل جيله فى المؤتمر، معربا عـن حزنـه للتجاهـل العـالمى للصـومال، وعـدم تـوفر الأساسيات اللازمة لنهوض البلاد من كبوتها،

الرئيـس جيلـه الـذي تحـدث بصـفته كفـرد مـن القوميـة الصومالية المعذبة، طالب المجتمـع الـدولى بمـد يـد العـون الحقيقى للصومال، مؤكداً على إستمرار وقوف جيبوتى الـى جـانب شـقيقتها الكـبرى، رغـم تواضـع القـدرة وقلـة الإمكانيات.

وأختتم الرئيس الجيبوتى إسماعيل عمر جيله، الذي شارك فى المؤتمر بمعية رئيس الوزراء الجيبوتى، ديليتا محمد ديليتا ووزير العدل والأوقاف الدكتور، حامود عبدى سلطان، بحث المثقفين الصوماليين على عدم اليأس من بذل الجهود، لإخراج البلاد من الوضع المتردى الذي ترزح تحته.

ترجمة بيان المؤتمر:

التقرير النهائي للمؤتمر الصومالي للمثقفين في جيبوتي من 13 إلى 20 ديسمبر ، 2010

5 يناير 2011

من أخبار نيروبي جيدو نت

(الكارثة الصومالية وعون المثقفين)

مؤتمر المثقفين الصوماليين

13- 20ديسمبر 2010 في جيبوتي

1- الديباجة

في أعقاب أكثر من ثلاثة عقود من الاعتلال السياسي المختلط والعنف الداخلي ، وتبخر الانتماء المدني ، والعديد من "مؤتمرات السلام" لقد وصلنا إلى هذا الاستنتاج : النهج القديم قد فشل فشلا ذريعا ، وبالتالي حان الوقت لتهوية أعمق وأكثر انضباطا من بعض العناصر الأساسية للحالة

الصـومالية. ليـس هنـاك إنكـار لـذلك ، ونتيجـة لـذلك ، فـإن الوضع فـي الصـومال لا يـزال كارثيـا. وهـذا هـو ، فـي حالـة الدولة المصابة بالشـلل (إذا لـم تصـبح جيفـة بعـد) ، النـدرة الحادة في القيادة المقتدرة ، وتبخر خير السياسـية مسـتمر بلا هوادة. وهكذا ، فإنه توجد حاجة ملحـة إلـى تغييـر جـذري وبحكمة بالطبع. للهدف الأساسي ، كما هو مبين في مختلف صفحات الوثيقة ، هو ، إذن ، لتعيين دفعة جديدة نحو نظـام سلمي وعادل واعادة اعمار المؤسسات الوطنية المختصة.

مخيـم فكـري صـومالي منظـم كـان غائبـا عـن السـاحة الصـومالية لفـترة طويلـة جـدا. بسـبب الظـروف الإنسـانية والسياسـية الوخيمـة الراهنـة فـي الصـومال ، ويحتـاجون لتشـكيل عناصـر متحـدة ومدنيـة مـن المثقفيـن فـي البلاد. إنشـاء مثـل هـذا التفكيـر التـدريجي أمـر ضـروري للتجديـد الجماعي و الحكم الذاتي الفعال.

الورشة ، التي عقدت في جيبوتي مبكرا في تشـرين الأول ، كـانت خطـوة أولـى حاسـمة فـي عمليـة الثلاث مراحـل. المرحلة الثانية كان الاستدعاء للمؤتمر الوطني الذي حضره العديد من المفكرين الذين قدموا جـدول الأعمـال الـذي تـم تحديده في الاجتماع السـابق. للخطـوة الثالثـة والأخيـرة ، و المؤتمر الوطني لأكثر من 100 مدني من العقول الصومالية وجهت لهم الدعوة للتداول بشـأن المضـي قـدما فـي تنفيـذ التوصيات الواردة في المرحلة الثانية.

2. الغرض الخاص:

أ . لوضع الأساس لنمـوذج جديـد وجريـء للسـلام (داخلـي / خارجي)،
الكفاءة ، والتعمير ؛

ب. لتحديد بعض العناصر الحاسمة للحالة الصـومالية (علـى سبيل المثال ، التشخيص الدقيق لشكل الدولة ونوع القيـادة ، ودور الإسلام ، والأمن ، والعلاقات مع المجتمعات الإقليمية والدوليـــة ، ودور الشـــتات) ، وتقـــديم التحليـــل المدمـــج والتوصيات الدقيقة ؛

ج.لتوضيح بنود الإجراءات القصيرة الأجل والطويلة الأجل ؛

د. لـدعوة الشـعب الصـومالي(داخـل وخـارج البلاد) ليصـبح متآلفا مع هذه الأفكار واتخاذ ملكية نشرها وتنفيذها و.

ه. للضغط على الجهات المعنيـة الإقليميـة والعالميـة لاتخـاذ هذه الافكار على محمل الجد وجبل التضامن غيـر المسـبوق مـع الشـعب الصـومالي لوضـع التوصـيات موضـع التنفيـذ الفوري.

3. الفرق من المؤتمرات السابقة

أ. لأول مرة ممثل لفيف من المثقفين الصوماليين وصل معا إلى :

1. عرض تأملات مكتوبـة / تحليـل السياسـات علـى شـرائح رئيسية من الكارثة ؛
2. الاستنتاج من الامتحانات مجموعة من التوصيات للتنفيذ ، و
3.التأكيـد علـى عامـل محـوري فـي قيـادة واحـدة تسـتحق الاهتمام الأكثر إلحاحا وتركيزا.

4. مصلحة جمهورية جيبوتي

1. الاهتمام الدائم والمنطقي ، و الاستراتيجي حول تداعيات (أي أثر عدوى) من الكارثة.

ب. تقارب عميق يحافظ على استمرار عدم التخلي عن الشعب الصومالي، على الرغم من عقود من الآمال المحطمة.

ج. وبما أن هذا الفوج من المثقفين الصوماليين قرر جبل هذه المبادرة الجديدة ، عرضت جمهورية جيبوتي المرافق وترحيبا كريما.

توصيات المؤتمر الخامس في / المؤتمر

أ. الدولة والقيادة : ورقة مناقشة كتبها الأستاذ أحمد ساماتار "الوضع الصومالي : ما هذه الدولة؟ وماهي هذه القيادة؟

الشعب الصومالي في حاجة ماسة إلى جولة قوية وديمقراطية وقيادة شرعية وأخلاقية مختصة. هذا الأخير هو المكان الذي يجب أن تبدأ منه الجهود : هو مظهر من مجموعة محددة من الأفراد قادرين على إظهار مجموعة من الطرق المبتكرة لجمع الأفكار ، والموارد ، والإجراءات الاستراتيجية التي يمكنها في النهاية تعبئة الشعب الصومالي إلى تخليص أنفسهم ، وطنهم ودولتهم الوطنية ، وإتاحة الفرصة لهم لإعادة الدخول في المجتمع الدولي مع كرامة وشعور وجود جديد. وبشكل أكثر تحديدا ، ينبغي على الفوج الجديد :

1. تخيل ونشر الترابط العاطفي العميق بين الشعب الصومالي لإحياء وحدتهم الوطنية. وهذا يعني الانضمام إلى الشعب الصومالي بأفضل الاستخبارات والطاقة ، والتضامن ، فضلا عن السياسة الحكيمة المدروسة مسبقا للحكم السياسي الجديد والفعال للمواطنة.

2. القانون بإقناع أبناء وطنهم ، أن صيغة 4،5 كصيغة لإعادة تشكيل بناء المؤسسات الوطنية هي ضارة ، وبالتالي، يجب أن يتم التخلي عنها.

3. صياغة نموذج للسلام الذي يمكن من إعادة الإعمار الداخلي والمشاركة الخارجية.

4. ننصح بشدة جميع الأطراف المعنية على احترام الشروط المتفق عليها والجدول الزمني للتغيير السياسي.

5. أقترح أن دستور 1960 (مع التعديل كما هو مشاهد) كنقطة انطلاق لمشروع وطني ترميمي.

6. إيلاء اهتمام خاص لشواغل الشعب من "أرض الصومال". وهذا يمكن أن يتخذ شكل :

• إنشاء منتدى حقيقي لسماع شكواهم ومعالجة تلك التي وجدت لتكون شرعية.

• تسهيل مشاركة "أرض الصومال" في صنع القيادة العليا للدولة المرممة.

• تذكير مجتمعات "صوماليلاند" بالالتزام الخاص بهم لإعادة الحياكة وتعزيز الوحدة الوطنية.

7. أقتراح أن الدولة يجب أن تكون مبنية على الصفات التالية الهيكلية :

• لا لبس في فصل السلطات بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية للدولة.

• رئيس تنفيذي ونائب الرئيس.

• وفيما يلي الحقائب الوزارية الاستراتيجية ، بقيادة الأكثر تأهيلا وخبرة :

أ. الداخلية والأمن الوطني.
ب. الاقتصاد والموارد الطبيعية.
ج. العدالة والدين.
د. التعليم.
ه. الصحة.
ف. الشؤون الخارجية.
ز. الإعلام والثقافة.
ه. الأشغال العامة والاتصالات ، والنقل.
و. الدفاع.

• لجنة دستورية مستقلة (سبعة أعضاء).

• محكمة عليا مستقلة (سبعة أعضاء).

• واللجنة الانتخابية المستقلة (سبعة أعضاء).

- لجنة مستقلة لجنة للخدمة المدنية.

- معهد وطني مستقل للبحوث.

• السفارات الاستراتيجية التي ستكون مبررة بأحد المعايير التالية على الأقل:

أ. المسائل التاريخية ذات الوزن الـتي تتصـل بالصـومال مـع ذلك البلد المعين.

ب. الشتات الصومالي الكـبير مـن الـذين أصـبحوا أصـحاب المصلحة في ذلك البلد.

ج. إمكانات صناعة مساهمات مادية وفكرية كبيرة لمشـروع الترميم.

<u>معايير للدبلوماسيين :</u>

1. مؤهلين فنيا وتربويا.
2. أصـحاب سـجل حافـل للتمييـز فـي المجـالات ذات الصلة والالتزام الوطني للتجديد.
3. إظهار الأخلاقيات والقيم.

• البرلمان الوطني الترميمي : 150 عضو ، الحد الأدنى من 25 ٪ يتعين تخصيصهم من المؤهلات (وكما هو متوقـع أيضـا من أبناء بلادهم للذكور) من النساء الصوماليات.

• ينبغي توظيف إعادة بناء الدولة وأجهزتها بتعيين حصة 25 ٪ من النساء المؤهلات الموظفات.

8. معايير القيادة :

ثلاث سمات حاسمة لزعيم (السفينة):
• سجل عام بدون أية أدلة على الجريمة المرتكبة ضد الأمة.
• السلوك الأخلاقي الذي يكون فيه العدل والإنصاف ، والثقة ، وغياب الفساد يكون ملحوظا.
• الكفاءة "المؤهلات والخبرة لتنفيذ المهمة. السيرة الذاتية له / لها ينبغي نشرها على العام.

9. نوع الدولة

نظام الدولة اللامركزية الموحدة :

هذا النوع من دولة لديها القدرة على أن تكون آلية فعالة لتتحدث بالنيابة عن الأمة الصومالية والقيام على الفور بمشاريع الحاجة الملحة للمصالحة والقانون والنظام ، وإعادة تأهيل البنية التحتية الوطنية ، وجدول أعمال التنمية الجديدة في شراكة مع المؤسسات الخاصة المشروعة . ومع ذلك ، هناك أسئلة كبيرة لمواجهتها إذا كان هذا الإصدار من دولة موحدة من المقرر أن يطرح. أولا ، إلى أين يمكن الآن لسلطة المؤسسات اللامركزية الذهاب؟ ثانيا ، هل تملك المقاطعات الولاية الدستورية لكبح جماح حالة قيادة المركزية الديكتاتورية؟ ثالثا ، ما هي الحريات التي يجب السعي لها من خلال هيكل الحكم؟ رابعا : ما هي الحريات التي يجب تعزيزها من داخل؟ خامسا ما هي الحريات التي يجب أن تكون محمية من وصول السلطة السياسية؟

ب. دور الإسلام : ورقة مناقشة كتبها عبد القادر فـرح ،"دور الإسلام في التجديد الوطني"

قد كـان الإسـلام جـزءا لا يتجـزأ مـن طريقـة حيـاة الشـعب الصومالي منذ الأيام الأولى لظهوره ، من القــرن الأول مــن التقويم الهجري. تاريخيا ، ليس هناك ما يدل انـه كـان هنـاك أي من الحملات المسـلحة و / أو الجهـاد كـان قـد وقـع فـي منطقة القرن الأفريقي لنشر الإسلام. بـدلا مـن ذلـك ، كـان الإسلام عن طيب خاطر ومقبول على نطـاق واسـع وآمنـت به شعوب المنطقة. منـذ الانهيـار ، الصـحوة الإسـلامية فـي الصومال لعبت دورا كبيرا في قطاع الخـدمات الاجتماعيـة ، لا سيما الإنسانية ، والصحة ، والتعليـم ، والأعمـال التجاريـة. ولئن كانت هذه الخدمات حفظت أجزاء كبيرة مـن المجتمـع الصومالي، ولا سيما من هم فـي حاجـة ، كمـا تـم اسـتخدام الإسـلام بشـكل سـيء كغطـاء للسـعي مـن أجـل السـلطة والمصالح السياسية "اجراءات مرتبطة أساسا بوجهات نظـر وثقافات اجنبية مستوردة ، وهـذه قـد دفـع البلاد الـى مركـز دولــي للصــراعات السياســية والايديولوجيــة الــتي ليســت للصومال فيها مصلحة علـى الإطلاق . فـي اسـتعادة القيـم الإيجابية لدينهم ، على مشروع إعادة البناء ما يلي :

1. إقامــة الشــريعة الإســلامية كأســاس للقــوانين فــي الصومال.

2. استخدام الدين الإسلامي لإعادة بنـاء البلـد والمجتمـع واستعادة الإخاء والثقة بين الناس في بناء السلام وحل النزاعات ، وتقديم المساعدات الإنسانية.

3. تعيين مجلس إسلامي مؤهل ، مختص ومستقل مع مركز البحوث / مرجعي ليس تابع لأي جماعة سياسية أو عقائدية.

4. استكشاف إنشاء المراكز التعليمية الإسلامية التي تخرج علماء على دراية جيدة ، استنادا إلى العقيدة التي يألفها المجتمع من قبل.

5. فتح حوار حر بين الجمهور الصومالي بشأن العلاقة بين الإسلام والمجتمع من أجل حل القضايا التي تؤدي إلى الطائفية. يمكن أن يقود هذه المؤتمر الوطني لعلماء المسلمين لمناقشة وجهات النظر بدقة ، وتجاوز الطائفية ، وكذلك تجنب نشر القضايا والبرامج التي تؤدي إلى تدويل الصراع في الصومال ، وبالتالي تلوث الهدف الصومالي الحقيقي.

6. التأكيد على أن التطرف في الإسلام تهديد خطيرا جدا على الإيمان والحدة والأمن الوطني في الصومال. وبالتالي، فإن مثل هذا التفكير أو العمل هو غير مقبول.

ج. الأمن : ورقة مناقشة كتبها اللواء أحمد جامع ،"إعادة صنع الامن القومي وقوى النظام".

يوم 21 أكتوبر 1969 ، اتخذ الجيش الوطني الصومالي أنحاء البلاد ، وشارك الشرطة وحرس السجون كشركاء جدد من أجل توسيع قاعدته. وكانت هذه هي المرة الأولى التي قررت فيها قيادة الجيش ان الشرطة وحرس السجون لهم حصة معهم باسم "القوات المسلحة". وقبل ذلك ، كان الحفاظ على الجيش الوطني بشدة في أن اسم القوات

المسلحة يمكن أن ينتمي فقط لفروعها : الجيش والقوات الجوية والبحرية. وقد شهدت القوات المسلحة الصومالية سقوط مدمر ، بل سيطر على البلاد مع جميع المؤسسات ببراعة ، وبعد 22 عاما من الحكم ، تاركا البلاد مع عدم وجود المؤسسات وحالة المجتمع هي الأكثر ضعفا. إن الدولة الصومالية المرممة تحتاج إلى قوات أمن مهنية ذات مصداقية ، على درجة عالية من الانضباط ، تدربت على الحفاظ على القانون والنظام، وقادرة على مكافحة التمرد والإجرام ، وتتلمذ على نحو كاف في التقيد الصارم للقانون واحترام حقوق الإنسان. مثل هذه القوة تحتاج إلى الاحتواء بشكل صحيح والقيادة بكفاءة ، في البداية من قبل أعضاء سابقين في القوات المسلحة ، والذين هم لائقين بدنيا وليسوا من المتورطين في القتل والتشريد والدمار وانتهاك حقوق الإنسان في السنوات العشرين الأخيرة. وينبغي أن تكون هذه القوة بشكل صحيح مدفوعة الرواتب ، ومجهزة ، وحاصلة على الرعاية الكافية. إن قوات الأمن الصومالية في المرحلة الأولى يجب أن تحصل على رواتبها من قبل المجتمع الدولي. وينبغي على مشروع الترميم :

1.تأسيس قوات الأمن الوطني (NSFs)ـ للبلاد ، التي ينبغي أن تكون موحدة.

2. NSFs تكون تحت قيادة واحدة.

3.مع قادة فروع مختلفة من المعينين في NSFs ، والمنتخبين والمطورين على أساس من الجدارة المهنية.

4. تأكد من أن قيادة NSFs تأتي في إطار السلطات المدنية.

5.إثبات أنه يجري التدريب الأساسي للمجندين الجدد محليا.

6.إنشاء لجنة لذوي المؤهلات العالية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة من قبل الصوماليين والجهات الفاعلة من غير الصوماليين.

7.ينبغي للقوة الدولية في هذا البلد إبلاغ الشعب الصومالي والعالم حول ولايتها واستراتيجيتها للخروج.

8. ندعو هذه الجماعات المتحاربة التي تقوم بسفك دماء الشعب الصومالي على وقف إطلاق النار غير المشروط.

9.التأكيد على أن أي قصف عشوائي للمدنيين يجب أن يتوقف فورا.

10.حماية الموارد الطبيعية كجزء من أمن البلاد. ولذلك ، لا السلطات الوطنية ولا الإقليمية ولا الأفراد لهم الحق في منح الأجانب غير الشرعيين الوصول إلى الموارد الطبيعية الصومالية. وعلاوة على ذلك ، ينبغي إحباط أي مفاوضات حالية أو مستمرة من هذا النوع.

11.إنهاء أي وجود لشركات الحماية الامنية الاجنبية في الصومال. هذا يشكل تهديدا خطيرا للمصالحة وإعادة بناء الأمن والدولة ، والمعيشة العامة.

د. العلاقات الخارجية : "دور المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في إعادة بناء الدولة الصومالية ،" مناقشة ورقة مكتوبة من قبل الأستاذ أحمد حسين ارسام.

لقد تلقت الصومال مليارات الدولارات من المساعدات الاجنبية منذ الاستقلال في عام 1960. ومع ذلك ، بسبب عدم الكفاءة والفساد وعدم تطابق الأهداف المانحة والمتلقية فإن المساعدات لم تحقق معظم أهدافها المعلنة. وبناء على ذلك ، يلزم نقلة نوعية في المساعدات اللازمة. على وجه التحديد ، فإن البرنامج الذي يتضمن تطوير سيادة القانون ، وحقوق الملكية ، والتمكين القانوني للفقراء يحقق نتائج أفضل من المناهج التقليدية لتوفير مساعدات التنمية. توجيه المساعدات الخارجية للتأثير على التمكين القانوني للفقراء لديه القدرة على زيادة القاعدة الضريبية للدولة المرممة. حيث التمكين القانوني يقلل من الشرعية الزائدة ويجذب الناس الفقراء بشكل أقرب إلى الدولة ، لديه القدرة على تحسين الوضع الامني. وبالتالي التمكين القانوني هو السياسة الذكية ؛ تجديد العاصمة الميتة هو الاقتصاد الذكي. إذا استكمل التمكين القانوني مع السياسات التي يتم اختيارها بعناية ولكن بسياسات تجارية مفتوح نحو البلدان المجاورة ، القاعدة الضريبية قد تصل إلى مستوى حيث العائدات من الضرائب سوف تكون كافية لتمويل معظم عمليات الحكومة. المساعدات الخارجية ، تكون وراء إعادة الإعمار الرئيسية في الجهاز الحكومي، وبالتالي، ستقلل كثيرا في المدى الطويل. باختصار ، حقن المساعدات الاجنبية أمر رئيسي لاعادة بناء مؤسسات الدولة و تمكين الفقراء يمكن أن يضع الصومال على طريق الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة. وينبغي على مشروع الترميم :

1. تأمين الدعم الاستراتيجي من جانب المجتمع الدولي لإعادة بناء المؤسسات الوطنية وتنمية ثرواتها الطبيعية.

2. الهدف أن التركيز الرئيسي للمساعدات الخارجية يكون على التمكين القانوني للفقراء واستيعاب أصولها خارج نطاق القانون ، والأعمال التجارية ، والعمل على اقتصاد البلاد الرسمي.

3. ضمان وصول المساعدات الدولية الأولية يجب أن يشمل الأموال اللازمة لإقامة نظم الضرائب قابلة للحياة والمشاريع التي تخلق فرص العمل والأنشطة التجارية ، وبالتالي تحسين الوعاء الضريبي.

4. تشجيع الأفراد والمؤسسات للاستثمار في البلاد ولكن بالإصرار على أنهم يحترمون سيادة القانون والامتناع عن الأنشطة التي تضر الدولة ورفاهية الشعب.

5. يجب أن يستند تقديم المساعدات الخارجية للدولة على برامج محددة ترميمية التي وافق عليها البرلمان والسلطة التنفيذية.

6. رسائل إلى العالم :

أ. جيبوتي

الشعب الصومالي مدين للدعم المستمر من حكومة جيبوتي وشعبها لتعاطفهم وكرمهم. و أمنية الشعب الصومالي أن هذه العلاقة الأخوية تبقى عميقة في المستقبل. عندما يعود الشعب الصومالي إلى مسرح التاريخ في منطقة القرن الأفريقي ، فإنه لن ينسى هؤلاء الذين وقفوا إلى جانبه في ساعة حاجته الماسة.

ب. كينيا

نثني على كينيا لمساعدتها للاجئين الصوماليين في بلدهم. ومع ذلك ، نحن ندعو السلطات الكينية إلى التحقيق بدقة في أي انتهاكات لحقوق اللاجئين الصوماليين وضمان أنه إذا كان مثل هذه الانتهاكات تحدث ، ينبغي أن تتوقف على الفور.

ج. اثيوبيا

الصومال واثيوبيا هما بلدان متجاوران ويجب أن تحترم كل منهما سيادة الآخر. وعلاوة على ذلك ، ينبغي للدولة الصومالية في طور إعادة البناء طمأنة قادة اثيوبيا وشعبها أن مصيرنا مرتبط معا ، والوصول إلى الأفكار التي تعالج القضايا والمشاكل المشتركة الدائمة ، فضلا عن بناء تضامنات عملية إفريقية.

د. الولايات المتحدة الأمريكية

الأفعال المتعاطفة للولايات المتحدة في لحظات مختلفة في الكارثة الصومالية مقدرة ومعترف بها. ومع ذلك ، يتعين على الولايات المتحدة إشراك الصومال في درجة أكبر من الاهتمام الجاد وتقديم مساهمات ملموسة لمشروع إعادة البناء. وعلاوة على ذلك ، ينبغي على الولايات المتحدة تجنب الحد من علاقتها مع الصومال في قضية واحدة هي مكافحة الإرهاب. ويتعين على البلدين إشراك بعضهما البعض بشكل مباشر "، أي دون المرور عبر طرف ثالث.

ه. الاتحاد الافريقي

ومن المسلم به أن الاتحاد الافريقي يقوم بتقديم الدعم للصومال. لكن الاتحاد الافريقي يجب عليه إعادة ضبط استراتيجيته نحو شراكة في إعادة بناء المؤسسات في البلاد. مثل إعادة التفكير ومن المرجح أن يكون له أثر إيجابي على الأمن على الأرض ونجاح المشروع الترميمي.

ف. الاتحاد الأوروبي
الشعب الصومالي يدرك المساهمات الثمينة للاتحاد الأوروبي لمعالجة المعضلة الصومالية. عندما يكون الشعب الصومالي قادرا على أن يقدم للعالم السياسة مرة واحدة في لهجة جديدة من شأنه الاعتماد على الذات وإعادة بناء المؤسسات الوطنية المختصة ، والأمل هو أن الاتحاد الأوروبي سوف يصبح أكبر شريك في هذا المشروع.

ز.الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي
أعضاء جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والشعب الصومالي يشتركون في حصة تقارب تاريخي عميق. الأمل والمتوقع هو أن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ستقوم بتقديم مساهمات قيمة لتحقيق المصالحة وإعادة الإعمار ، والأمن للدولة الصومالية.

ه. منظمة الأمم المتحدة (أونو)
الشعب الصومالي ممتن للفتات الطيبة والجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في هذه الأوقات الصعبة. ومع ذلك ، يجب على مكتب الأمم المتحدة نقل مكتبه للصومال إلى داخل البلاد. وبالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع أن يقدم مكتب الأمم المتحدة الموارد التي ستمكن من إعادة البناء البلاد ومواطنيها للشروع في رحلة التجديد. وعلاوة على ذلك ، يتعين على مكتب الأمم المتحدة المراجعة ، على الفور ، لولاية فريق الرصد الصومالي.

- الدول الأخرى

ونحن نطالب الدول الأخرى بالنظر في تمديد مساهمات إيجابية وملموسة للأولويات الرئيسية لمشروع الترميم.

ه. دور الشتات : استكشافات جماعية خلال المؤتمر

تسبب تدمير الدولة الوطنية في الصومال في عام 1991 وما تلاها من العنف المدني استمرار نزوح غير مسبوق من الشعب الصومالي. وينتشر الآن وربما بقدر مليون في جميع القارات. العديد يمثل بعض أثمن الرؤوس البشرية الصومالية الرئيسية. وعلاوة على ذلك ، هناك جيل جديد من الشتات يتشكل. بالفعل ، فإن هذه المجتمعات يكون لها تأثير واضح على كل من بلدانهم الجديدة وكذلك الصومال. وبما أن هذه الطبيعة المزدوجة لتلك الأرواح فقط سوف تصبح أكثر وضوحا ، لا بد أن نؤكد دورها في إحياء الروح الوطنية ، والحياة الترابطية والطموح الترميمي. وينبغي على الشتات :

1. تجنب أي أعمال يمكن أن تضر بالبحث عن السلام والتقدم المحرز في مشروع ..الترميم.

2. المشاركة في الأنشطة الحالية والمحتملة لاسترداد الأمة الصومالية والدولة القادرة.

3.العمل الجاد ليكونوا فضلاء وشرفاء داخل المجتمعات المضيفة لهم. مؤشر هام على مثل هذا الشكل هو الاندماج الناجح.

4.إنشاء قاعدة بيانات عن الشتات الصومالي، وخاصة بالنسبة للمثقفين والمهنيين.

5. مقابل ذلك ، عندما يكون ذلك ممكنا ، العودة إلى بلدهم الأصلي واستثمار معارفهم والموارد. أولئك الذين لا

يستطيعون العودة ينبغي لهم النظر في أي وسيلة أخرى لتيسير نقل المعرفة من أجل الوطن.

6.إنشاء صندوق استئماني يرعى إنشاء المعهد القومي للبحوث.

7.اللوبي داخل الحكومات المعنية المحلية والوطنية لدعم إنشاء ونجاح الدولة والروح البنائية.

8.الحفاظ على البعد الصومالي لهوية أبنائه من خلال الانتشار المناسب للغة والثقافة الصومالية.

6. التنفيذ

أ. العملية والمهمة : نشر توصيات حول استراتيجية الولايات والمنظمات العالمية والإقليمية ، والمجتمعات المحلية الصومالية داخل وخارج البلاد.

ب.الفرعية (التي انتخبها المؤتمر).
* 21 فردا (8 داخلية و 13 خارجية).

ج. الحيازة :
- سنة واحدة.
- تقارير مرحلية على فترات معقولة.

أرسلت بواسطة محمد جامع فرح بار ، مكتب أخبار نيروبي GedoNet. gedonetnews@gmail.com

ملاحظة : هذه نسخة نهائية.

نص بيان المؤتمر باللغة الأنجليزية

Somali intellectuals conference & congress report, final- Djibouti Dec.,
13 - 20, 2010
Jan 05,2011
byNairobi GedoNet News

HOOGGA SOOMAALIYEED IYO HIIL AQOONYAHAN
(Somali Catastrophe and Intellectuals' Succor)

A Conference/Congress of Somali Intellectuals
13-20 December 2010 Djibouti

I. Preamble

In the wake of over three decades of mixed political morbidity and internecine violence, an evaporation of civic belonging, and many "peace conferences," we have come to this conclusion: the old approaches have failed miserably and, thus, it is high time for a deeper and more disciplined ventilation of some of the critical components of the Somali condition. There is no denial that, as a consequence, the Somali situation is still catastrophic. That is, the status of the crippled (if not cadaver) state,

the acute paucity of able leadership, and the evaporation of political goodness continue unabated. Thus, it is urgent to radically and wisely change course. The fundamental objective, as articulated in various pages of the document, is, then, to set a new momentum towards a peaceful and just order and a competent reconstruction of national institutions.

An organized Somali intellectual camp has been absent from the Somali scene for a very long time. Because Somalia's current human and political circumstances are dire, they demand the formation of united and civic elements of the nation's intellectuals. The creation of such a progressive thinking is imminently essential for collective renewal and effective self-governance.

A workshop, which was held in Djibouti in early October, was the critical first step in a three-stage process.The second stage was the summoning of a national conference attended by many intellectuals that advanced the agenda set by the previous meeting. For the third and final step, a national congress of more than 100 civic-minded Somalis were

invited to deliberate on and carry forward the recommendations from the second stage.

II. Specific Purpose

A. To set the foundation for a new and daring paradigm of peace (internal/external), competence, and reconstruction;

B. To identify some critical elements of the Somali condition (e.g., careful diagnosis, form of state and type of leadership, role of Islam, security, relations with regional/ international communities, and role of the diaspora) and offer compact analysis and precise recommendations;

C. To clarify items for short-term and long-term actions;

D. To invite the Somali people (inside and outside the country) to become familiar with these ideas and take ownership of their dissemination and implementation; and

E. To press the relevant regional and global actors to take these ideas seriously and mount unprecedented solidarity with the Somali

people to put the recommendations into immediate action.

III. Difference from Previous Conferences

A. For the first time a representative cohort of Somali intellectuals have come together to:

1. Offer written reflections/policy analysis on key slices of the catastrophe;
2. Deduce from the examinations a set of actionable recommendations; and
3. Underscore the pivotal factor of leadership as one deserving the most urgent and concentrated attention.

IV. Interest of the Republic of Djibouti

A. Durable, rational, strategic concern about the ramifications (i.e., contagion effect) of the catastrophe.

B. Deep primordial affinity that sustains the persistence to not give up on the Somali people, the decades of dashed hopes notwithstanding.

C. Since this cohort of Somali intellectuals has decided to mount this new initiative, the

Republic of Djibouti has offered facilities and a gracious welcome.

V. Recommendations By the Conference/Congress

A. State and leadership: Discussion Paper written by Professor Ahmed
I. Samatar, " The Somali Interregnum: What State? What
Leadership?"

The Somali people are in desperate need of a strong and democratic state and legitimate, ethical, and competent leadership. The latter is where the effort should begin: It is the appearance of a determined cluster of individuals capable of demonstrating a range of imaginative ways to bring together enabling-cum-ennobling ideas, resources, and strategic actions that could finally mobilize the Somali people to redeem themselves, their country and their national state, and afford them opportunities to re-enter the international community with new dignity and sense of purposiveness. More specifically, the new cohort should:

1. Imagine and spread deep emotional bonding among the Somali people for the revival of their national unity. This means joining the Somali people to bring forth their best intelligence, energy, and solidarity, as well as a visionary prefiguration of the new politics of citizenship and effective governance.

2. Act on the conviction, and convey to their compatriots, that 4.5 as a formula for reshaping national institutional reconstruction is deleterious and, therefore, must be jettisoned.

3. Articulate a paradigm of peace that informs internal reconstruction and external engagement.

4. Advise strongly all concerned to respect the agreed terms and timetable for political change.

5. Propose that the 1960 Constitution (with modification as seen fit) as the starting point for the reconstructive national project.

6. Pay particular attention to the concerns of the people of "Somaliland." This could take the form of:

• The creation of a genuine forum to hear their grievances and address those that are found to be legitimate.

• Facilitate the participation of "Somaliland" in the making of the top leadership of the reconstructive state.

• Remind the communities of "Somaliland" of their own obligation to the re-knitting and the strengthening of national unity.

7. Propose that the reconstructive state should have the following structural traits:

• An unambiguous separation of powers between the Executive, Legislative, and Judicial organs of the state.

• An Executive President and a Vice-President.

• The following strategic ministerial portfolios, led by the most qualified and experienced:

a. Interior and National Security
b. Economy and Natural Resources

c. Justice and Religion

d. Education
e. Health
f. Foreign Affairs
g. Information and Culture
h. Public Works, Communication, and Transport
i. Defense

- An independent Constitutional Commission (seven members)

- An independent Supreme Court (seven members)

- An independent Electoral Commission (seven members)

- An independent Civic Service Commission

- An independent National Research Institute

- Strategic Embassies that will be justified by at least one of the following criteria:

a. Weighty and historic matters that link Somalia to that particular country

b. Significant Somali diaspora who are becoming stakeholders in that country

c. The potential to make significant material and intellectual contributions to the reconstructive project.

Criteria for diplomats:

i. Technically and educationally qualified
ii. Proven track record of distinction in relevant field and commitment to national renewal
iii. Demonstrated ethics and moral values.

- A national reconstructive Parliament: 150 members, a minimum of 25% to be allocated to qualified (as will be expected also of their male compatriots) Somali women.

- Staffing of the reconstruction of the state and its apparatuses should set a quota of 25% of qualified women employed.

8. Criteria for Leadership:

Three attributes critical to a leader (ship):
- A public record with NO evidence of committed crime against the nation

• Ethical conduct in which justice, fairness, trustworthiness, and absence of corruption are discernable
• Competence"qualifications and the experience to carry out the task. His/her CV should be made public.

9. Type of State

Decentralized Unitary State system:

This type of state has the potential to be an effective mechanism to speak on behalf of the Somali nation and immediately undertake the urgently needed projects of reconciliation, law and order, rehabilitation of the national infrastructure, and new developmental agenda in partnership with legitimate private enterprise. However, there are large questions to be confronted if this version of the unitary state is to be introduced. First, how far will the authority of the decentralized institutions go? Second, will the provinces have the constitutional mandate to rein in case of a dictatorial central leadership? Third, what liberties must be sought through the structure of governance? Fourth, what liberties must be promoted within? Fifth, what liberties must be protected from the reach of political authority?

B. Role of Islam: Discussion Paper written by Farah Abdulkadir,
"The Role of Islam in National Renewal"

Islam has been an integral part of the way of life of the Somali people since the early days of its emergence, from the first century of the Hijirya calendar. Historically, there is no indication of any armed campaigns and/or Jihad that took place in the Horn of Africa region for spreading and propagating Islam. Instead, Islam was willingly and widely accepted and embraced by the people in the region. Since the collapse, Islamic awakening (Sahwa Islamiya) in Somalia has played a big role in the social services sector, especially in the humanitarian, education, health, and business. While these services saved major portions of the Somali society, particularly those in need, Islam has also been used and abused as a cover up for the pursuit of naked power and other political interests"actions mainly linked to imported foreign views and cultures. These have thrust the country into the center of international political and ideological conflicts which Somalia has no interest in at all. In reclaiming the positive values of their religion, the reconstructive project should:

1. Establish Islamic Sharia as the foundation of the laws of Somalia.

2. Use of Islamic religion to rebuild the country and the society and to restore brotherhood/sisterhood and trust among the people in the peace building, conflict resolution, and the delivery of humanitarian aid.

3. Set up independent, competent, and highly qualified Islamic Council with a research/reference center NOT affiliated with any political or ideological group.

4. Explore the establishment of Islamic educational centers that produce well- versed scholars, based on the doctrine that the society is already familiar with.

5. Open a free dialogue among the Somali public on the relationship between Islam and the society in order to resolve issues that lead to sectarianism. This could be spearheaded by a national conference for Islamic scholars in order to thoroughly discuss and transcend sectarian perspectives, as well as avoid propagating issues and programs that

internationalize the Somali conflict and, therefore, contaminate the genuine Somali cause.

6. Stress that extremism in Islam is a very grave threat to the faith, unity, and national security of Somalia. Thus, such a mindset or actions are unacceptable.

C. Security: Discussion Paper written by General Ahmed Jama,
"Re-making National Security and the Forces of Order."

On 21 October 1969, the Somali national army took over the country, and co-opted the police and custodial corps as junior partners in order to broaden its base. This was the first time the army leadership decided that the police and the custodial corps share with them the name of "armed forces." Prior to that, the national army maintained vehemently that the name of the armed forces could only belong to their branches: army, air force, and navy. The Somali armed forces have experienced a devastating fall from grace; they took over a country with all institutions in tact and, after 22 years of rule, left country with no institutions and the society as most vulnerable. The reconstructive

Somali state would need a credible professional, highly disciplined security forces, trained in the maintenance of law and order, capable of combating insurgency and criminality, and adequately schooled in the strict observance of the law and respect for human rights. Such a force needs to be properly vetted and competently led, initially by former members of the armed forces, who are physically fit and have not been implicated in the death, destruction, displacement, and abuse of human rights in the last twenty years. This force should be properly housed, paid, equipped, and provided with adequate welfare. The Somali security forces at the initial stage will have to be paid by the international community. The reconstructive project should:

1. Establish the National Security Forces (NSFs) of the country, which should be unified

2. Have its NSFs under one command

3. Have the commanders of the different branches of the NSFs recruited, appointed, and promoted on the basis of professional merit

4. Make sure that the command of the NSFs come under the civilian authorities

5. Establish that the basic training of the new recruits be conducted domestically

6. Establish a highly qualified Commission of Inquiry to investigate human rights and environmental violations by Somalis and non-Somali actors

7. The international force in the country should inform the Somali people and the world about their mandate and exit strategy

8. Call on those warring groups who are spilling the blood of the Somali people to establish an unconditional ceasefire

9. Stress that any indiscriminate shelling of civilians must STOP immediately

10. Protect natural resources as part of the security of the country. Therefore, neither national nor regional authorities nor private individuals have the right to grant foreigners illegal access to Somali natural resources. Moreover, any current or ongoing negotiations of that kind should be aborted.

11. Terminate any presence of foreign security companies in Somalia. This is a severe threat to the reconciliation, rebuilding of the state, security, and general welfare.

D. External Relations: "Role of International and Regional Actors in Rebuilding the Somali State," Discussion Paper written by Professor Hussein Ahmed Warsame

Somalia has received billions of dollars of foreign aid since independence in 1960. Nonetheless, due to incompetence, corruption, and mismatch of donor and recipient objectives, that aid has not achieved most of its stated objectives. Consequently, an aid paradigm shift is necessary. Specifically, a program that includes the development of rule of law, property rights, and legal empowerment of the poor would yield better results

than traditional approaches to development aid provision. The channeling of foreign aid to affect legal empowerment of the poor has the potential to increase the tax base for the reconstructive state. Since legal empowerment decreases extra-legality and brings poor people closer to the state, it has the potential to improve security. Legal empowerment,

therefore, is smart politics; rejuvenating dead capital is smart economics. If legal empowerment is supplemented with carefully chosen but open trading policies toward the neighboring countries, the tax base may reach a level where revenues from taxation will be enough to finance most government operations. Foreign aid, beyond the major reconstruction of the government apparatus may, therefore, diminish a great deal in the long haul. In a nutshell, an injection of foreign aid capital to rebuild the state institutions and to empower the poor could put Somalia on the path towards self-reliance and sustainable development. The reconstructive project should:

1. Secure strategic support from the international community to rebuild national institutions and develop its natural wealth.

2. Aim that a main focus of foreign aid be on legal empowerment of the poor and the absorption of their extra-legal assets, businesses, and labor to the country's formal economy.

3. Ensure that initial international aid must include funds for setting up viable taxation

systems and projects that create employment and business activities, thus improving the taxable base.

4. Encourage individuals and institutions to invest in the country but insist that they respect the rule of law and refrain from activities that are harmful to the state and the well being of the people.

5. The delivery of foreign aid for the reconstructive state must be based on specific programs approved by the parliament and the executive branches.

6. Messages to the world:

a. Djibouti
The Somali people are indebted to the continued support from the Djibouti government and its people for their sympathy and generosity. It is the wish of the Somali people that this fraternal relationship continues into the deep future. When the Somali people return to the stage of history on the Horn of Africa, they will never forget those who stood by them in their hours of dire need.

b. Kenya

Kenya is commended for its assistance to the Somali refugees in their country. Nonetheless, we are urging the Kenyan authorities to rigorously investigate any violations of the Somali refugees' rights and ensure that if such violations are taking place, they should stop immediately.

c. Ethiopia

Somalia and Ethiopia are two neighboring countries and must respect each other's sovereignty. Moreover, the reconstructive Somali state and its leaders should reassure Ethiopia and its people that our fate is linked together, and bring forth ideas that address standing mutual issues and problems, as well as build new pan-Africanist practical solidarities.

d. The United States of America (USA)

The sympathetic acts of the United States at various moments in the Somali catastrophe are recognized and appreciated. However, the United States ought to engage Somalia with a greater degree of serious attention and offer concrete contributions to the reconstructive project. Furthermore, the United States should avoid the reduction of its relationship to Somalia to the single issue of counter-

terrorism. The two countries should engage each other directly"that is, without going through a third party.

e. African Union (AU)
The AU's advocacy for and support to the Somali is acknowledged. However the AU must re-tune its strategy towards a partnership in rebuilding the country's institutions. Such a rethinking is likely to have a positive impact on the security on the ground and the success of the reconstructive project.

f. European Union (EU)
The Somali people are cognizant of the EU's precious contributions to address the Somali conundrum. When the Somali people are able to
present to the world at once a new politics that will accent self-reliance and competent remaking of national institutions, the hope is that the EU will become a greater partner in such a project.

g. Arab League/Organization of Islamic Conference (OIC)
The members of the Arab League/OIC and the Somali people share a deep historical affinity. The hope and expectation is that the Arab

League/OIC will make meaningful contributions to the reconstruction, reconciliation, and security of the Somali state.

h. The United Nations Organization (UNO)

The Somali people are grateful to the good gestures and efforts of the UNO in these difficult times. Nonetheless, the UNO must move its office
for Somalia to inside the country. In addition, the UNO is expected to bring forth resources that will enable the reconstructive state and its citizens to embark on the journey of renewal. Moreover, the UNO ought to review, right away, the mandate of the Somali Monitoring Group.

i. Other States

We request that other states consider extending positive and concrete contributions to the key priorities of the reconstructive project.

E. The Role of the Diaspora: Collective Explorations during the Conference

The destruction of the Somali national state in 1991 and the subsequent continuing civil violence have caused an unprecedented

exodus of Somali people. Perhaps as much as a million are now spread across all continents. Many represent some of the most precious of Somali human capital. Moreover, a new generation of the diaspora is forming. Already, these communities have a palpable impact on both their new countries as well as Somalia. Since this dual nature of these lives will only become more pronounced, it is imperative to underscore their role in the revival of the national spirit, associational life and the reconstructive ambition. The diaspora should:

1. Avoid any actions that could damage the search for peace and the progress of the reconstructive project.

2. Take part in current and potential activities to retrieve Somali nationhood and a capable state.

3. Work hard to be virtuous and honorable within their host communities. An important indicator of such profile is successful integration.

4. Create a database for the Somali diaspora, especially for the educated and professionals.

5. Return, when possible, to their native country and invest their knowledge and resources. Those unable to return should consider any other means of facilitating the transfer of their knowledge to the homeland.

6. Establish a trust fund that sponsors the establishment of a National Research Institute.

7. Lobby within their respective local and national governments for supporting the establishment and success of the reconstructive state and spirit.

8. Preserve the Somali dimension of the identity of their children through an appropriate propagation of the Somali language and culture.

VI. Implementation

A. Process and Mission: Spread the recommendations around strategic states, regional
and global organizations, and Somali communities inside and outside of the country.

B. Subcommittee (elected by the Conference/Congress):

* 21 individuals (8 internal and 13 external).

C. Tenure:
• One year.
• Progress reports at reasonable intervals.

Posted by, Mohamed Jama Farah-Barre, GedoNet News-Desk Nairobi. gedonetnews@gmail.com

NB: THIS IS FINAL COPY

- حديث عن المؤتمرات

المؤتمر عبارة عن تجمُع للبحث حول قضية ما، وحديثي إليكم اليوم أيها الفضلاء حول المؤتمرات التي تعقد في العالم في إطارها السلبي، وإن سامحت لي ظروفي الأكاديمية فسوف أكتب لكم القسم الثاني.
بداية حول سلبية المؤتمرات التي تعقد في العالم، حيث إنها تسعى دوما إلى تجميد كرامة الإنسان وحظر توجهاته وسلوكياته عبر إيجاد قيود محكمَة ودقيقة للغاية، وهذا يمس الإنسانية بصورة عامة دون فئة معينة.
مما أتذكر عن أول مؤتمر كان مؤامرة بشعة لقتل المسيح، وانظر أنه كيف كان يجلب خسارة فادحة ويستهدف البشرية بأكملها تحت إشراف طائفة معينة. بعد هذه المؤامرة بقرون، حدث إعلان مؤتمر بحضور الشيطان الرجيم ويناقش فيه قراراً جريئاً ينص سحق النفوذ النبوي في مكة

وتخطيط قتله بصورة مثالية –لا يمكن إجـراء تحقيـق جنـائي مع مرتكب الجريمة - ومؤتمر المدينة بمشاركة أقوى الكتل السياسية آنـذاك تضـمن اغتيـال رسـول اللـه محمـد (عليـه الصلاة والسلام) ورغم أنـه كـان زعيمـاً ومصـلحاً اجتماعيـاً - كما يقول مايكل هارت ، لم تـترك لجنـة المـؤتمرات ليكـون رحمة للعالمين.

أضـف إلـى ذلـك مـؤتمر برليـن 1884-1885م والـذي جـاء لصـالح فئـة معينـة بينمـا قضـى بتهميـش مجتمعـات أخـرى وسلب حقوقها ونهب ثرواتها، ناهيك عن تبعاته من التخلـف وانتشار الأوبئة، ولم يكن لتـدمير هويـة مجتمـع مـا فقـط!!. وليس هذا المؤتمر وحده هو الذي يهيـن الإنسـانية، فمـؤتمر الشذوذ الجنسي عام 1982م تم على أساس إبعاد الإنسانية عن القيم الفاضلة والتمرد على الفطرة، وهذا بمثابة تضخيم ملف المؤتمرات السلبية التي تظلم الإنسـان، بزعامـة فئـة معينة من البشر.
ولا تنسى أيها القارئ ما عقده زعماء صهيون من مـؤتمرات منـذ سـنة 1897م وكـان آخرهـا المـؤتمر الـذي انعقـد فـي القدس لأول مرة فـي 14 أغسـطس 1951م، ولعلهـا الآن في طريقها نحو تحقيق نتائجه، ولم تتنازل عـن قرارهـا نحـو هدفها المنشود.

بناء على هذا فإن المؤتمرات تتمتع بطابع سـلبي وكـثيراً مـا نرى أنها لا تخدم للمصلحة الإنسانية البتة.

فإن البشرية بحاجة إلى تعايش سـلمي، ونبـذ الظلـم، وفتـح مجال للقيم والأخلاق الفاضلة.

فحـرب العـراق تمـت عـبر مـؤتمرات وغـرف مغلقـة، دون مشاركة المجتمع الأمريكي بقرار الهجوم على العراق، وهـم

بريئـون مـن ذلـك ، أيضـا الحصـار المفـروض علـى الشـعب الفلسطيني ليس حصارا برغبة الإنسانية جمعاء، ولكن هنـاك بعـض الأشـرار مـن النـاس يقفـون وراء كـل مشـكلة تهـدر كرامة الإنسان.

سامحوني لو قلت إن المـؤتمرات العربيـة فـي مسـلك غيـر إيجابي ، فإن موقفها عن القضية الفلسطينية غير واضح إلى الآن، والملف السوداني لم يجد الانتباه العربي بالكامل.

وأما الحديث عن المؤتمرات الصومالية ، بـالله عليكـم مـن يتذكر مؤتمراً صومالياً نزيهاً وشفَافاً؟

بداية من المبـادرات العربيـة المصـرية واليمنيـة والجيبوتيـة، ومروراً بمؤتمر الخرطوم المثالى كلها لـم تثمـر شـيئاً، رغـم إمكانية حل الأزمة الصومالية، ومؤتمر النخب الصومالية في جيبوتي لم تظهر نتائجه بعد، رغم وجود دلائل بعدم جديته.
إخواني الأوفياء، هذا رأيي حول مؤتمرات العـالم بمـا تتسـم من السلبيات. فهل لاحظتم ذلك؟.

ملاحظة: لـم يتـم العثـور علـى أي مـؤتمرات أو قمـم معلـن عنهـا لتعقـد بخصـوص الصـومال فـي الفـترة القادمة.

أميسوم

من خلال التقارير الإخبارية الأسبوعية:

ملاحظة: أهم الأخبار الخاصة بأميسوم هي تمديد الولاية لسنة وزيادة عدد القوات إلى 12.000 مع الدعم اللوجستي والمادي.

- مع بداية عام 2010 ـ كانت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي أميسوم في الصومال ، التي تتألف في معظمها من القوات الأوغندية تسيطر على أقل من 30 ٪ من العاصمة الصومالية مقديشو. قوة الاتحاد الافريقي تسيطر حاليا على حوالي 60 ٪ من مقديشو.

- وفي العام الماضي ، القوة سجلت ثلاث سنوات في ما يعتبر اخطر مدينة ، حيث قتل 45 أوغندي منذ بداية العملية.

- في بداية 2010 ـ كانت أميسوم تسيطر فقط على الميناء البحري والمطار وقصر الرئاسة وتقاطع 4 كم الشهير في مقديشو. ولكن بحلول أكتوبر ، كانت القوة قد امتدت سيطرتها على جوبا 1 وجوبا 2، بونديري ، شكارة ، مبنى البرلمان ، فيشباي، سيغالي وكانت ضمن مجموعة صغيرة لاطلاق النار من سوق بكارو الشهير ، والذي هو مركز عمليات لحركة الشباب في مقديشو .

- بعيدا عن جبهة القتال ، حصلت القوات على خدمات أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة. على سبيل المثال ، تم توفير أماكن إقامة أفضل مكيفة

الهواء ، المطاعم جيدة التجهيز وتسجيل للضباط في القوات والسكان في المناطق القريبة

- وكان أبرز حدث كبير في السنة هو زيارة الرئيس يوري موسيفيني في 28 نوفمبر المفاجأة. وبالاضافة الى الاجتماع مع الرئيس الصومالي ، قال انه تفاعل مع القوات خلال زيارته لمدة نصف يوم.

- في ديسمبر ، رئيس قوات الدفاع الجنرال اروندا نياكايريما ، زار أيضا العاصمة. كما زار قائد القوات البرية الجنرال كاتومبا واملا أكثر من مرتين.

.

- جميع ضباط اميسوم لديهم أرقام هواتف صومالية يستخدمونها للاتصال بأسرهم. الضباط أيضا يقومون بإرسال خطابات ورسائل مع زملائهم الذين يتصادف أن يكونوا في عودة لقضاء عطلة قصيرة. ولكن كل موظف يحصل على عطلة لمدة أسبوع واحدة كل شهرين للعودة إلى أوغندا على الرغم من أن هذه ليست منتظمة مع الجميع وهذا يتوقف على الوضع الأمني.

- **قراءة سريعة فى زيارة يورى موسفينى الأخيرة الى مقديشو**

ماذا تعني زيارة يوري موسيفني إلى الصومال؟

في زيارة مفاجئة لم تكن معلنة من قبل وصل الرئيس الأغندي يوري مسفني إلى الصومال، زيارة غير مسبوقة بمثلها استنفرت الرأي العام المحلي ، وحظيت باستغراب شديد في الأوساط الاعلامية في البلاد.

زيارة موسفيني إلى مقديشو كانت تحمل رسالتين، احدها تهدف إلى اقامة جولة تفقدية لمعسكرات القوات الافريقية في البلاد وخاصة القوات الأغندية، اما ثانيها فهي التعبير عن مدى وقوفه إلى جانب الحكومة الصومالية ــ تظاهراً ــ أم حقيقة ، خصوصا وأن زيارته تزامنت مع إقرار البرلمان الصومالي لحكومة فرماجو .

لا نعارض زيارة موسفيني إلى مقديشو وتقفد أحوال جنوده الذين يواجهون بشكل شبه يومى هجمات الحركات المسلحة المناوئة لحكومة مقديشو ، لكن مايشد الانتباه هنا ويثير الاستغراب مدى تجاهل رؤساء الحكومة الانتقالية لمرضى وجرحى الصوماليين الذين يرقدون المستشفيات ، وهذا مانعارضه بشدة وبشكل عميق .

ومن الواضح فإن زيارة موسفيني كان هدفها الاول معايشة الواقع الحقيقي الذي تعيشه فيه القوات الافريقية ولو لبضع ساعات ، ومن أجل هذا قطع الرئيس الأوغندي شوطاً كبيراً من المسافات والمساحات جواً وبراً .

دعونا نتساءل هل يفكر ساسة الصومال اجراء زيارة قصيرة إلى المستشفيات التي لاتقع فى بلدً أجنبيً أخر ولاتقع في عمق المدن التي تخضع لارادة المعارضة ، هذه المستشفيات لاتبعد عن مراكز الحكومة الصومالية سوى بضعة كيلومترات ـ وهل يوفرون العون للمحتاجين والفقراء لأجل مسح دموعهم الغريرة ، كلها هذه التساؤلات لاترعب

بالهم ، مايهم فقط اجراء زياراة مـن بلـد افريقـي إلـى آخـر عربي وغربي .

فإذا كانت هذه الزيارة مفيدة لهم وللمجتمع الصومالي يوجد هناك أدنى تبرير لتجـاهلهم الحالـة المأسـاوية الـتي يعيشـها أفراد منا ومنكم ، لكن ماهو صحيح أن كل هذه الزيارة وكل الوعود التي تتبناها الدول الأوربية والافريقيـة والعربيـة كلهـا مثلُ صادق لمواعيد عرقوب .

عندما يجري رئيس بلد افريقي زيارة غير مسـبوقة إلـى بلـد هو الأخطر أمناً وأشد تـوتراً سياسـياً وعسـكرياً يعكـس هـذا التضحية التي بذّلها هـذا الافريقـي مـن أجـل الوقـوف علـى الحالة الحقيقة التي تعيش فيه وحدات من قواته الـتي لبـت أوامره رضاءاً أم جبراً عليها .

وأخيراً ، فهل من المرجو والمنتظر أن يجري رؤساء الدولــة زيــارة تفقديــة إلــى المستشــفيات والمخيمــات ، وتــوفير مساعدات انسانية للمتضررين الصوماليين ، لادخـال البهجـة والفرحة في قلوبهم التي تحن إلى الأمـن والسـلام وانفـراج عقدة الأزمة الراهنة في البلاد .

المشركين

- الصوفية في الصومال..''الطريقة'' تبحث عن دور

يدل التاريخ القريب أن الهيمنة شبه المطلقة كانت لمؤسسة التصوف دون منافس، شأن الصومال في ذلك شأن معظم بلدان العالم الإسلامي، هذا وتعتبر الطريقة القادرية أهم الطرق الصوفية في القرن الإفريقي، وقد دخلت البلاد في وقت مبكر منذ القرن السادس أو السابع الهجري على يد العلماء الحضارمة، وتمكنت في ربوع الصومال دون منافس، حتى دخلت الطريقة الأحمدية مطلع القرن التاسع عشر الميلادي بعد أن خمدت جذوة القادرية وانحرفت نحو الدروشة، وبعدت تماما عن روح الجهاد، مع ظهور الحاجة إلى المقاومة والدفاع عن أراضي المسلمين في وجه الحملة الاستعمارية الأوروبية.

في ذلك الزمن الغابر كانت الطريقة الصوفية لا تعرف الحدود القبلية، والانتماء، وقد لعبت دورا ثقافيا، وأدبيا، ودعويا هائلا، خاصة أن تاريخ التصوف مرتبط إلى حد كبير بتاريخ انتشار الإسلام في الصومال وشرق إفريقيا كله..

وفي الأربعينيات من القرن الماضي كانت الصوفية ما زالت تحتفظ بقوتها وتغلغل تيارها في النسيج المجتمعي، لكن المعطيات قد شهدت قدرا لا يستهان به من تبدل الأحوال، وتغيير الموازين لغير صالح الهيمنة الصوفية مع حلول حقبة الخمسينيات؛ حيث بدأت تباشير المعارك مع الصوفية على يد زعيم "أنصار السنة" الشيخ نور الدين علي السلفي الذي شن حربا لا هوادة فيها على سلوكيات واعتقادات كانت من صميم التصوف، ومنذ تلك الحقبة بدا أن الصوفية لم تعد تملك زمام الواقع الصوماليالمجتمعي وتتربع على عرش مناشطه وفعالياته كما كان الأمر سابقا؛ حيث ظهر رويدا رويدا من القوى والاتجاهات من يناكف الطرق، ويزاحمها الساحة، ويقتطع من رصيدها.

تراجع الدور الصوفي وأسبابه

التيار الصوفي -في ظاهر الأمر- لا يتمتع حاليا بالتفاف جماهيري بعد أن تراجع دوره عما كان عليه، وزاحمته الحركات الإسلامية المعاصرة دون أن يعني ذلك أنه عديم الأنصار؛ فالغالبية العظمى من الشعب الصوماليلم تتخل عن الطرق الصوفية، بل إن الطرق الصوفية هي التي تخلت عنهم، وما زالت تحتفظ ببقية من الحنين الخافت إلى الطرق التقليدية، ومن السهل أن تنتقل إليه حين تستعيد دورها المؤثر، وتفعِّل العديد من المقومات الإيجابية الكامنة في التصوف، وتعمل جنبا إلى جنب مع الحركات الإسلامية المعاصرة بشقيها السلفي والإخواني، متسلحة بمشروع نهضوي أو تعبوي يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار للشعب الصومالي، ويمكنه من تحقيق حلمه بقيام دولة قادرة على بناء صرح مجتمعي يحقق متطلبات النهوض والإقلاع الحضاري، بعد أن انكفأ المشروع الوطني الصوماليطويلا في دوامة الحرب الأهلية.

فيما يتعلق بالواقع الحاللطرق الصوفية الصومالية وميزان الحضور بينها وبين الجماعات الإسلامية يمكن القول إن حسابات الظاهر تقول إن الحركات الإسلامية قد كسبت الصراع، ونجحت في سحب البساط من تحت أقدام الطرق الصوفية بقوة، وتصدرت الواجهة، لدرجة أن غير المدقق يقطع أنه لا يوجد للطرق الصوفية أي دور في الصومال، أو أنها فقدت قاعدتها الجماهيرية، لكن المدرك لطبيعة الشعب الصوماليالذي يسكن غالبيته في القرى والأرياف لا يمكنه أن يتسرع لإصدار حكم من هذا القبيل.

ويمكن عزو انهزام الطرق السريع إلى عدة أسباب:

• أن التصوف في الصومال تمثل فقط في جانبه العملي المتمثل بالأذكار والدروشة، وإقامة السماع (الذكر) أو (الحضرة) في عرف المجتمع الصومالي، وليس التصوف المسلح بالنظريات الفلسفية التي تملك المنظرين.

• ضعف حجج الجانب الصوفي في الدفاع عن سلوكيات يطلق عليها خصومها "شركيات"، أو "خرافات" و"خزعبلات"، وكذلك فإن المناخ الاشتراكي المحتقر لمظاهر التدين -مهما كان- وخصوصا الإيمان بالخوارق والكرامات ضرب الصوفية في مقتل؛ حيث ظهر أن التصوف هو شغل التعساء والكسالى والساقطين من ركب الحياة إلى كهوف العزلة، وأصبح تهمة شنيعة، ولونا من ألوان التقاعد العقلي المبكر، وأصبح الصوفي هو الرجل الكسول.. رث الثياب.. قليل العلم.. المتسول.. الذي يفترش الأرض ويلتحف السماء.. ويجد سعادته في الموالد والطرقات.. واستقرت هذه الصورة في الأذهان وشاعت وسيطرت، وأصبح من الصعب تغييرها بل رفض الناس غيرها.

• تصاعد قوة التيار السلفي المسلح بحجج قوية، والذي ركز على مواطن الضعف الظاهرة لدى المتصوفة، كالنذر للقبور والطواف حولها، وادعاء كرامات الأولياء، والتملق للسلطة، وقصائد الشاعر الصوماليأبشر نور فارح "بعدلي" -وهو أحد تلاميذ الشيخ نور الدين علي الذي لعب دورا كبيرا في إضعاف كفة الطرق الصوفية- التي امتلأت بأسلوب مشحون بالتندر والفكاهة اجتذب الكثيرين من حظيرة التصوف.

• أن الجماعات الإسلامية استقطبت منذ بدايتها العناصر الشابة، وطلاب الجامعة، وحملة الشهادات المرموقة؛ باعتبارها حامية الإسلام من التشويه الداخلي المتمثل في

الطرق الصوفية، ومن القوى العالمية المتربصة به كأمريكا، والاتحاد السوفيتي، ومتأثرة بخط اليقظة الإسلامية الصاعد في بلاد المنبع كمصر، والسعودية، والسودان، التي تعد روافد أساسية للحركات الإسلامية في الصومال.

• النظام الحاكم أيقن أن من مصلحته وقوف الصوفية بجانبه في مواجهة القوى الإسلامية المناوئة له، ولذا عمل طوال الوقت على إلهاب وقودها ليظل مشتعلا، وهؤلاء كانوا يفتون بجواز إعدام النشطاء الإسلاميين، كما منعت وزارة الشئون الدينية -التي كان تتحكم فيها المؤسسة الصوفية- إدخال الكتب التي تناصر الأفكار السلفية مثل كتاب التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب، وشروحه مثل فتح المجيد.

• التيار الصوفي أصبح سيئ السمعة بالتصاقه بالنظام الذي نشأت عدة جبهات لمحاربته، وعارضته العديد من القبائل، وهذا لا شك أفقده التعاطف الشعبي، وأيضا فإن التيار الصوفي لم يلعب دورا كبيرا أثناء الحرب الأهلية في مجالات التعليم والإغاثة، بخلاف الجماعات الإسلامية التي قامت بدور فعَّال في مجال الإغاثة، مستفيدة من الدعم القادم من بلاد الخليج، وتفردهم بإدارة المعونات الإغاثية، وأخيرا حين جاء الاحتلال الإثيوبي.

فمن الواضح أن التيارات الإسلامية التي تتهمها الصوفية بالتطرف هي التي قامت بدور ملموس في الاستماتة ودحر العدو، واستفادت من ذلك ببروز قياديين من شباب الصحوة إلى الساحة السياسية والنضالية.

• الطرق الصوفية لم تكن مسلحة في فترة الحروب الأهلية، ولم تنشئ معسكرات، ولذلك لم يكن لها تأثير في

الحرب الإثيوبية، وهذا لا يعني أن قيادات منها لم تعارض الوجود الإثيوبي في الصومال.

- السمة الغالبة على الطرق الصوفية في الصومال هي ظاهرة (الانشقاق) مثلها مثل بعض الجماعات الإسلامية المعاصرة، فمن رحم طريقتين هما: القادرية، والأحمدية، تولدت عشرات الطرق، ربما تماشيا مع القاعدة الصوفية الأصيلة: "الطرق إلى الله على عدد أنفاس البشر"، أو أن الأمر لا يعدو تنوعا في أساليب التدريس والتعليم والتعبير عن الحب، وهو أمر لصالح الصوفية وليس عليها.

وليس من الواضح مدى التنسيق والتعاون بين تلك الطرق الكثيرة، ولكن الملاحظ أنها تلتقي في معاداة تيارات الصحوة الإسلامية، وهناك تجربة لم تصمد طويلا أمام تقلبات الواقع؛ حيث أنشئ المجلس الأعلى للطرق الصوفية في عام 2001 بعد اجتماع كبير ضم علماء في جميع المناطق التي تسكنها القومية الصومالية في إثيوبيا وكينيا، وهو محاولة لإقامة نوع من التنسيق الفعلي وهيكلة المؤسسة الصوفية على غرار المجلس الأعلى للطرق الصوفية في مصر الذي تجرى له انتخابات، وله ميزانية سنوية.

ويحرص رجال الطرق الصوفية على إظهار العلاقة بينهم بأنها علاقة ودّ وتكامل، ولكن هذا يبقى في حيز الدعوى التي تقال في وجه المناوئين، وإلا فكيف نفسر النزاع المرير بين أقطاب تلك الطرق.

الخطاب الصوفي.. وبصيص من التحديث

خطاب المتصوفة في الصومال انحصر في السنوات الثلاثين الأخيرة في دائرة ردود أفعال إزاء الجماعات الإسلامية ومنازلتها، والدفاع عن المعتقدات التي صارت مرمى سهام السلفيين، ولم يحمل مبادرة لحل لقضايا المجتمع الصومالي، ولا العالم الإسلامي كالجهاد لتحرير بلاد المسلمين، وتسجيل مواقف عن المصالحة الصومالية، ومنازلة أمراء الحرب، والعمل التطوعي، وهي ميادين كان اللاعب الرئيسي فيها الجماعات الإسلامية (السلفيون، والإصلاح، والشباب أخيرا).

ولكنه في الفترة الأخيرة، نتيجة للمجادلات الفكرية مع التيارات الإسلامية المعاصرة، بدأت المؤسسة الصوفية تتبنى أساليب جديدة في الدعوة؛ مما يعد بصيصا من التحديث، وترك الجمود على النمط القديم المتمثل في الحضرة (السماع والأغاني الصوفية)، ودراسة الكتب التقليدية الصفراء ذات الحواشي في حلقات المساجد والزوايا، وبدأت في استحداث وسائل عصرية، والتشجيع على الالتحاق بالجامعات في شتى التخصصات، ويوجد حاليا من بين أنصار التصوف حملة الدكتوراه، وأساتذة جامعات، وباحثون، ورجال أعمال، تخرجوا من مصر، واليمن، وباكستان، وماليزيا، وسوريا، وهم متحمسون جدا لإبراز وجه صوفي حضاري يمسح عن التصوف غبار الدروشة، وعقدة التخلف والانهزامية؛ لكسر طوق الحصار، ولارتياد آفاق ظن البعض أنها محتكرة لآخرين.

وقد صاحب ذلك جهود شبه منظمة لمقاومة التيار الفكري السلفي عن طريق التأليف والنشر، واستيراد المؤلفات التي ترد على الأفكار "السلفية" (الوهابية)، و"الإخوان المسلمين"، والتيارات الإسلامية بتأليف علماء الشام، ومصر، واليمن، ومنها كتب السقاف، والغماري، والكوثري،

وغيرهم، وتركزت معظم تلك الجهود في العاصمة الصومالية مقديشو، وفي مدن وسط الصومال مثل جالكعيو وهي معقل لطريقتين فرعيتين من القادرية هما: "الباردیریة"، و"السمنترية"، وهما معروفتان بالتطرف الشديد.

وهنا يلمح المراقب تيارا قادما يتمتع بالعديد من المواصفات تتمثل في الاهتمام بالعلوم الشرعية، إلى جانب امتلاكه المؤسسات التعليمية والإعلامية التي تخوض في أمور الشأن العام، فهناك في العاصمة -على سبيل المثال- إذاعة "أهل السنة والجماعة" التي تبث القصائد الدينية، وهناك مطابع تنشر المطبوعات الصوفية، وهناك ناشطون في الإعلام وفي الخطاب الجماهيري الملطف، ويمكن أن نأخذ شخصيتين هما: الشيخ أبو بكر حسن مالم الواعظ في الإذاعات المحلية، والشيخ محمود عبد الله عريف المفسر في إذاعة "هورن أفريك" الواسعة الانتشار، وهما من أقطاب القادرية، وكذلك إنشاء المواقع الإلكترونية التي تنافح عن الأفكار الصوفية، وترد على مخالفيهم، وعقد مؤتمرات صحفية لتوضيح المواقف حول الأحداث الراهنة يدلي الناطقون باسمها بتصريحات ساخنة تتناقلها وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ثم الملتقيات والندوات الجماهيرية في الداخل وفي دول المهجر؛ حيث دأب نشطاء الصوفية في المهجر الغربي على الدعوة إلى ملتقيات فكرية على غرار ما يصنع منافسوهم من الجماعات الإسلامية.

حركة تصحيح أم صراع داخلي؟

هذا الاتجاه الجديد يمكن وصفه بأنه حركة تصحيح وترشيد لمسيرة التصوف، كما يمكن تفسيره على أنه صراع داخل

البيت الصوفي، بين أنصار الشطحات والطواف على القبور، وبين التيار الفقهي الذي يرتقي بالتصوف من ممارسات أدعياء التصوف -كما يقال- ولا غرابة في ذلك؛ فقد شهدت المؤسسة الصوفية تجديدا من الداخل تجسَّد في بروز الأحمدية في الصومال كتيار تجديدي ينأى بنفسه عن الكثير من البدع التي كانت منتشرة عند القادرية كالغلو في الصالحين، وبناء القبور، بالإضافة إلى المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وعدم الاكتفاء بالانتساب الاسمي، وإحياء شعائر إسلامية منسية كحجاب المرأة المسلمة، وإحياء نزاهة العلماء، وتوجيه الطاقات نحو البناء، والاعتماد على النفس بإنشاء تعاونيات زراعية؛ ولهذا ارتاد مؤسسها موضع مدينة باراديرا (الجنوب الغربي من الصومال)؛ نظرا لتوافر المياه، وصلاحية الموقع للإنتاج الزراعي الذي تمكن معه حياة الاستقرار التي تضمن لهم نشر التعليم، وتحقيق مشروعات طموحة كانت تراود أذهان المؤسسين الأوائل، والانصراف إلى الفقه على مذهب الإمام الشافعي، وترك نهج إنشاد القصائد، وإقامة السماعات المتواصلة وحفلات الموالد.

هل من برنامج سياسي في ظل ثقافة المريد؟

يرى الكثيرون من الكتاب أن البيئة الصوفية محضن للاستبداد السياسي؛ نظرا للثقافة السائدة التي تكرس الطاعة والسلبية؛ حيث إن المريد عليه أن يحب شيخه ويطيعه بلا سؤال وبلا نقاش, وأن يتحول بين يديه إلى إنسان بلا إرادة, وأحيانا يطيع المريد شيخه أكثر مما يطيع أوامر الشريعة, وأحيانا يحبه أكثر مما يحب النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهذا مما يجعل الكثيرين يصعب عليهم الاعتقاد أن التيار الصوفي يمكن أن يلعب دورا تنمويا وسياسيا

واجتماعيا؛ حيث تم اختزال ظاهرة التصوف عندهم في ظواهر احتفالية..

والحديث عن هذه النقطة يجرنا إلى تساؤل مشروع: هل يمكن أن تمتلك تلك الطرق رؤية سياسية متميزة تلبي متطلبات الواقع، وتنسجم مع حاجات المجتمع، وتكون في الوقت ذاته بعيدة عن الالتصاق بالظلمة والمستبدين من الحكام، وإعطاء الختم لهم دائما؟ وهل لديهم إجابات للمشاكل العصرية مثل: الديمقراطية، والحكم الرشيد، و"الإرهاب العالمي"(!)، والحرية، وحقوق الإنسان والمرأة، والتعددية الحزبية، والتنمية، وعمارة الأرض، والإصلاح الاقتصادي، ومساندة منظمات المجتمع المدني؟ وما هي القيم التي تحرص تلك الطرق الصوفية على غرسها؟ وهل تركز على قيم الجهاد وثقافة المقاومة، أم أن هذه عناصر غائبة في التفكير الصوفي في الصومال؟

في نظر كثير من الباحثين فإنَّ هذا ممكن جدا، فبإمكان الصوفية أن تخوض معارك تربوية وسياسية هدفها التغيير، ويكون لديها أدوات تنشئة سياسية يمكن تفعيلها وتوظيفها، ويؤيد ذلك تجارب كثيرة في تركيا، وماليزيا، وإندونيسيا، ومناطق أخرى من العالم، وهذا يكمن في أن التيار الصوفي يختزن بداخله قيما تربوية تتجاوب مع الجهاد ضد الاحتلال.

الأمر الآخر أن مطالبة تطبيق الشريعة الإسلامية لا يقتصر على الحركات الإسلامية، بل إن الطرق الصوفية -نفسها- تتمسك بتطبيق الشريعة الإسلامية، وقد دلت عدة سوابق على مساهمتها في إنشاء المحاكم الإسلامية في مقديشو؛ حيث حظيت محكمة الشيخ علي طيري من 1994-1997 بتأييد شعبي من الطرق الصوفية، وكان الشيخ عثمان حدك -أحد أبرز علماء الطريقة الأحمدية في الصومال- في وقته

رئيس المجلس الأعلى لتطبيق الشريعة الإسلامية، والمحاكم الشرعية في مقديشو في جيلها الأول والثاني قام بها علماء متصوفة أمثال الشيخ علي محمود علي ديري.

الحركة

- الشباب المجاهدين في الصومال.. العلاقات وصراع البقاء

إسلام أون لاين - محمد عمر - لابد أولا من تسجيل أن حركة "الشباب المجاهدين" تمثل علامة فارقة في تاريخ الصومال الحديث، ورقما صعب في معادلة الصراع الحالية في القرن الإفريقي، ويتميز مشروعها بكونه واسع الطموحات، جسيم التحدي، بل ضد الجميع، لدرجة يمكن وصفه بأنه "الانتحاري" أو المغامر.

وسواء قلنا إن العنصر الأجنبي الفائق التخطيط في "القاعدة" له الغلبة في توجيه الأحداث، أم غلبنا الكادر الصومالي، فإن "الشباب المجاهدين" شغلت الجميع بنجاحها العسكري السريع، وأساليبها "الحمراء"، ولولا الحراسة المشددة على القصر الرئاسي الذي تحيط به قوات إفريقية "أميصوم" لتمكنت من السيطرة عليه ضمن ثماني محافظات تسيطر عليها، من أصل 18 محافظة تألفت منها جمهورية الصومال؛ ولكن ماذا بعد؟
لم يكن ظهور "الشباب المجاهدين" مفاجئا فقد تمهد لها السبيل بظهور الحركات الإسلامية المسلحة متجلية في "الاتحاد الإسلامي" الذي مارس عسكرة الدعوة منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي في مختلف الأقاليم في

الصومال، والدخول في مواجهات مع إثيوبيا على الحدود الصومالية في مناطق جادو، وفي داخل إثيوبيا، وجربت الاستعانة بإخوة "الفكر" من خارج الحدود، وأخيرا مثل العدوان الأمريكي منذ 11 سبتمبر 2001 والاحتلال الإثيوبي للعاصمة الصومالية في 2006 -بعد إطاحة المحاكم تحت غطاء حماية الحكومة الصومالية- العامل الأبرز في الصعود الصاروخي؛ حيث ظهر "الشباب المجاهدين" كضرورة قومية لتحرير الصومال من الاحتلال في فترة حرجة؛ مما منحها رصيدا شعبيا ما لبث أن آل إلى التضاؤل بعد الانسحاب الإثيوبي، واتضح أن "الشباب المجاهدين" تسعى لتأسيس مشروع كوني يناطح الجميع، أوسع من طموحات شعب فقير راغب في تجاوز الفوضى.

وأهم سؤال يجول في أذهان المراقبين هو: إلى أي مدى يتمتع تنظيم "الشباب المجاهدين" بعلاقة مع المكونات الشعبية في الصومال كمؤشر على طول أو قصر أمد بقائه داخل البيت الصومالي؟ وهل هي نبتة مقطوعة الأصول فوق أرض صحراء؟ أم مجرد فقاعة ستخمد عما قريب؟ كما يقول الشيخ محمد نور "غريري" مؤسس حركة الإصلاح في حوار إذاعي، فلا تعدو مسألة الشباب عنده سوى مسألة وقت، فهم منقطعو الجذور، وقد استهلكوا جميع الوقت المخصص لهم للعب وسط الميدان.
وما نقوم به في المقال لا يعدو مجرد رصد تفاعل الحركة مع الواقع المجتمعي، ومع وسائل الإعلام في إطار الصراع المتلاطم حاليا في الساحة الصومالية.

صورة "الشباب" في الإعلام الغربي الناطق بالصومالية

لإدراك الغرب دور الإعلام في تحقيق النصر على الخصم فإن وسائل الإعلام الغربية وفيها وكالات الأنباء السيارة مثل

رويترز و"أ.ب" و"أ ف ب" تصور "الشباب" كالغول المفزع والسبع الضاري المنفلت من كل ضوابط الأخلاق، ويقدم للمستمع صورة موغلة في البشاعة، بهدف تخويف الغرب ليقدم مزيدا من الدعم، وكسب الصوماليين.

وبما أن الشعب الصومالي شعب شفاهي يلاحظ ارتباطه بإذاعتين عالميتين لهما أقسام باللغة الصومالية المحلية هما إذاعتا (بي بي سي) و(صوت أمريكا) وهما في قلب المعركة مع حركة "الشباب المجاهدين"، وهما لا تكتفيان بتسليط الأضواء على نقاط التقاطع مع الغرب وتصويرها بأنها نسخة من طالبان الأفغانية فحسب، بل تتصيدان حتى الهفوات اليسيرة التي من المرجح أنها تتم وفق أوامر من صغار القيادات، فقد تناقلت خبر نزع الشباب الأسنان الذهبية ومشدات الصدر للنساء، وهذه مجلبة للضحك.
القسم الصومالي من إذاعة صوت أمريكا -الذي يتولى كبر الهجوم- تأسس في فبراير من عام 2008، وهو يتزامن مع التاريخ الذي وضعت أمريكا حركة الشباب ضمن قائمة الحركات الإرهابية في العالم.

منطلقات أساسية لـ"الشباب المجاهدين"

تنطلق حركة الشباب من عدة منطلقات أساسية لا تخطئها عين المتابع تميزها عن غيرها من الفصائل الإسلامية المسلحة وغير المسلحة في الصومال وأهمها، على سبيل المثال لا الحصر:
- سرية الحركة والتنظيم مع الوضوح في التعبير عن الأفكار وعدم المجاملة على حساب أهدافها، ويمكننا الاستشهاد لصحة ذلك بإعلانها المتكرر في وسائل الإعلام أن الراية السوداء التي تحمل شعار التوحيد هي الجديرة وحدها أن تخفق في سماء الصومال دون العلم الأزرق ذي النجمة

الخماسية البيضاء، دون أن يعني ذلك أنه لا مكان للبراجماتية والخداع الإعلامي في قاموس "الشباب المجاهدين"، فقد فسر الكثير من المراقبين رفض الشباب تبني عملية تفجير فندق (شامو) في 3 ديسمبر 2009 -الذي يعتقد أنه يحمل بصمات القاعدة- هو بالاحتفاظ بسمعتها؛ نظرا لأن التفجير أودى بحياة خيرة الأساتذة والزهور المتخرجين، ممن هم خارج دائرة عملياتها غالبا.

- التغيير الراديكإلى-إن صح التعبير- بمعنى الرغبة في إعادة صياغة المجتمع سياسيا واقتصاديا وإعادة تشكيل القيم المجتمعية وفق رؤية خاصة صياغة جذرية لا تقبل أنصاف الحلول والترقيع، كما الحال عند الكثير من الإسلاميين في الصومال، وهذا واضح من الخطاب الصارم الذي لا يسترضي أحدا.

- التمرد على الإجماع الوطني الذي يؤمن بصومال ذي حدود دولية معترف بها، وله العلم والنشيد الوطني، والدستور، ويراعي مشاعر دول الجوار، والمجتمع الدولي، وقبوله عضوا في أسرة دولية كبيرة، ولذلك فإن الإعلان عن تأييد "الشباب المجاهدين" صعب التكاليف، خصوصا على من يكون في موقع السياسة والشأن العام.

- العداء السافر والتنافر مع المصالح الغربية في الصومال، وكذلك دول الجوار، مما يجعلها على طرفي نقيض معها.

- الإقصائية الشديدة في التعامل مع الإسلاميين في الساحة، ومع الطرق الصوفية، فالجهة الوحيدة التي تعايشت مع حركة "الشباب" هو الحزب الإسلامي نظيرها في الحرب ضد الحكومة والقوات الإفريقية، وهناك شبه إجماع من المراقبين على أن التعايش بينهما مؤقت، والطلاق وشيك،

وقد استفحل بينهما النزاع، لكنه حسم لصالح "الشباب المجاهدين" في كسمايو وما حواليها، ثم هدأ لاشتداد الهجمة عليهما من قبل تحالف الحكومة والجماعات الصوفية في الأقاليم الوسطى من الصومال، أما باقي الحركات الإسلامية غير المسلحة فإن "الشباب المجاهدين" لا تقيم لها وزنا.

مبررات العداء تختلف

سلوكيات "الشباب المجاهدين" التي تحمل -في نفسها- قدرا من التباين ولد رؤى مختلفة عنها داخل الشعب الصومالي، فبينما تسود رؤية سلبية عنها لدى سكان المناطق البعيدة عن نفوذها مثل "أرض الصومال" وبونت لاند -وهي متهمة بتنفيذ تفجيرات في تلك المناطق- والجاليات الصومالية داخل الغرب المتأثرة بالإعلام الغربي، ولدى كثير من الإسلاميين تمثل "الشباب المجاهدين" أخطر شيء على مصير الصومال، وعليه فإن كل الوسائل مشروعة في سبيل القضاء عليهم حتى لو وصل الأمر إلى الاستعانة بقوات من إثيوبيا بل بغيرها من الدول.

ويغذي تلك النظرة العدائية إزاء "الشباب المجاهدين" لدى هؤلاء طبيعة الحركة الاستعلائية على غرار"النازية "، وباعتمادها على أسلوب الاغتيالات ضد المخالفين في الرأي من الساسة والصحفيين, وتنفيذهم العمليات التي يسمونها بـ"الاستشهادية" والعنف اللفظي بخلع صفات الردة والكفر والعمالة إلى آخر ما في قاموسهم من ألفاظ القدح لإسقاط عدالة الآخرين؛ تمهيدا لتصفيتهم جسديا.

وإذا كانت عشائر صومالية تشبعت بروح العداء الكامل؛ بسبب عمليات معينة شهدتها أقاليمها، كحادثة بلدوين في

شـــهر يونيـــو 2009، والـــتي راح ضـــحيتها وزيـــر الأمـــن الصـــوماليالعقيد عمـــر حاشـــي آدم، وعشـــرات الضـــباط والمسئولين ووجهاء عشيرة "حوادلي"؛ ممـا فجـر معارضـة القبيلة ضد "الشـباب المجاهـدين"، أو بسـبب احتكـار رجـال الصوفية قيادة بعض العشائر، أو لأسباب أخرى، فإن عشـائر أخرى اسـتفادت مـن مشـروع "الشـباب المجاهـدين" الـذي يتضاءل معه المنطق العشـائري -ولـو ظاهريـا-؛ فقـد مثلـت الحركة بمثابة المحرر لعشائر اعتبرت نفسها مهضـومة قبـل اسـتيلاء "الشـباب المجاهـدين" علـى مناطقهـا؛ فهنـا يلعـب عامل الأزمات الاجتماعيـة، والتناقضـات الداخليـة دوره فـي الولاء والمفاصلة.

وعلى هذا فمبررات العداء ضد "الشباب المجاهدين" تختلف من فئة إلى أخرى، فعنـد السـلفية الـتي خرجـت "الشـباب" من تحت عباءتهـا، وحـتى قـادة حركـة (الاعتصـام) فـإنهم لا يترددون في وصف "الشباب" بأنها مـن جنـس الخـوارج، ولا تكمـن خطورتهـا فـي المجـال السياسـي فحسـب، بـل إنهـا تقضي على مكتسبات الصحوة، وتخلق الكراهية ضد تطـبيق الشـريعة، وتفسـح المجـال أمـام علمانيـة متطرفـة كنتيجـة طبيعيـة لتصـرفات "الشـباب" وتنفيـذهم لأحكـام الشـريعة الإسلامية بصورة استعجالية قاصرة.

وعنـد الإخـوان المسـلمين ممثلـة بحركـة (الإصـلاح)، فـإن مشروع "الشباب المجاهدين" يمثـل كارثـة محققـة لرهانهـا -أي الإخوان- على التغيير الهادئ، والبناء التدريجي، فانتصـار مشـروع "الغوغائيـة" المعتمـد علـى الأسـاليب العسـكرية يعطي مسوغا لانتشار أساليب القفز، ويغري على تكراره.

وعنـد العلمـانيين أو المتـأثرين بهـم مـن جماعـات المجتمـع المـدني تمثـل الشـباب خطـرا علـى الديمقراطيـة، وتعـزل

الصومال عن العالم بتبنيها تطبيقا صارما للشريعة الإسلامية، والعجيب أن آلة الإعلام المرئية جعلت من السهل مشاهدة كل "حد شرعي" كالرجم أو القتل، أو الجلد تنفذه مما يكثر التعليق والبكاء حوله.

بعكس تلك النظرة السوداء هناك نظرة أخرى "إيجابية" تتراوح بين التأييد المطلق، وبين التعاطف، أو التزام الحياد، وتلك النظرة تشيع بين المؤمنين بأن القوة هي الخيار المفضل لمواجهة الاستكبار الأمريكي والإثيوبي في منطقة القرن الإفريقي، وغالب هؤلاء من الإسلاميين، كما توجد تلك النظرة بين المقيمين في مناطق نفوذ الحركة، فالاحتكاك المباشر مع "الشباب المجاهدين" يولد التقارب ويخفف من حدة "الصورة الذهنية" الشديدة القتامة التي تخلقها وسائل الإعلام؛ حيث يلاحظون يوميا أنشطة "الشباب المجاهدين" عن كثب مما يتيح عمل مقارنات بينها وبين أمراء الحرب أو الحكومة التي تنهب مليشياتها المواطنين، علما بأن جميع مناطق نفوذها تنعم بالأمن الظاهر، فلا حواجز طرق ولا نهب الممتلكات، وهو أمر يشكك في بقائه مناوئوهم بإرجاعه إلى عامل القوة المفرطة التي تستخدمها الحركة وليس الاستقرار الاجتماعي.

وفي أحيان كثيرة بدت "الشباب المجاهدين" متفانية في سبيل خدمة المجتمع، وحارسة للقيم والمصالح بما تقوم به من أعمال خيرة، وهنا فإن رصد أنشطة "الشباب" من وسائل الإعلام خير ما يسعف أي باحث لفهم منهجها التغييري ورؤيتها التربوية والدعوية والسياسية، ومن خلال متابعة سريعة لعناوين الأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام وجدت من بين أنشطتها: بناء مدارس، وإقامة جسور، وجمع الزكاة وتوزيعها، ولعلها تكون أول مرة يتم ذلك في الصومال، وتوزيع الأضحية، وعقد مسابقات لحفظ القرآن،

وطـرد منظمـات دوليـة رفضـت شـراء المحاصـيل مـن المزارعين المحليين، وحرق أغذية وأدوية منتهيـة الصـلاحية، وتوزيع مساعدات مادية للمتضررين، وإعـادة حفـر القنـوات المطمورة في المناطق الزراعية، وفتح الطرق داخل المدن بهدم المباني المقامة بصفة غير شرعية، وإصلاح بين عشائر متنـاحرة، وإنشـاء خلـوات للقـرآن، وعقـد نـدوات علميـة، وتشجيع وإحياء اللغة العربية.

ونوع آخر من قائمة الممنوعات قد يجد ترحيبـا مـن البعـض، لكنه في نفس الوقت يثير حفيظـة آخريـن لأسـباب مختلفـة مثل: إقامة الحدود كالجلـد والرجـم وقطـع الأيـدي والأرجـل بشكل متكرر؛ مما يثير حفيظة الجماعـات الحقوقيـة، وهـدم الكنائس، وتوقيت مواعيد الأذان والإقامة في المدن لتسهيل مراقبة الرجال المتخلفين عن صلاة الجماعة فـي المسـاجد، وهـدم الأضـرحة، وطـرد المشـعوذين، وتسـريح النسـاء مـن العمل في منظمات دولية، ومنع الزيارات السنوية للصوفية، ومنع إقامة المولد النبوي في شهر ربيع الأول، والأمر بإعفاء اللحى وتعزير حالقيهـا، والأمـر بالحجـاب مـع النقـاب، ومنـع التدخين ومضـغ نبـات القـات، والأمـر بـإغلاق المحلات أثنـاء أوقات الصلاة، وقـص الشـعور الطويلـة مـن الشـبان، ومنـع مشاهدة الأفلام، ومنع موسـيقا الهواتـف المحمولـة، وإطلاق ميليشيات للحسبة تجـول فـي الشـوارع لمراقبـة سـلوكيات الجمهور.

وهناك أعمال أخرى تنسب إلى "الشباب المجاهدين"، وهـي جرائم بحتة مثل اغتيالات السياسيين والصـحفيين المنـاوئين لها، وقتل الأجانب.

وما سبق كاف للتدليل على أن "الشباب المجاهدين" حركـة سياسـية دينيـة اجتماعيـة، ولاتهامهـا بأنهـا لا تملـك تصـورا

متكاملا لنهضة الأمة؛ حيث تختزلها في أمور مثل إقامة الحدود، وإجبار الرجال على الصلاة في المسجد، وإطلاق اللحية، وبالتالي بإمكانها العمل في مرحلة إزالة النظام الفاسد، ولكن ليس لديها فكرة عن كيفية إقامة نظام إسلامي، وهو اتهام صحيح؛ ولكنه هل يرجع إلى مرحلة التأسيس التي تمر بها الحركة وظروف شح الكوادر أم يرجع إلى التنظير المنهجي؟ وما سبق من رصد أنشطتها اليومية في أقاليم نفوذها يرجح الفرض الأول.

الشباب وصناعة الهالة

المعروف عن تنظيم القاعدة وجيوبه المبثوثة حول العالم هو قدرته الفائقة في استغلال وسائل الإعلام لإيصال رسائل معينة إلى خصومه، والإجادة في إحاطة نفسه بهالة إعلامية تكفي لبث الرعب في قلوب المناوئين، واختيار توقيتات مناسبة، وهذا نفسه ينطبق على "الشباب المجاهدين" في الصومال، فالتفاعل مع الإعلام يبرز مؤشرات دالة على الوعي السياسي المتقدم، فالناطق باسم الحركة يحظى بحضور قوي في وسائل الإعلام، ويعلق على الأحداث التي تكون الحركة طرفا فيها، ويرد على الاتهامات من المجتمع الدولي.

وما يعتبره البعض بأن الشباب -مثل أغلب الحركات السلفية المسلحة- في فترة مراهقة سياسية، فلا تحسن فن اتقاء شر الخصوم بالمداراة؛ مما هو لب اللعبة السياسية، بدليل إرسالها التهديد إلى أمريكا وأوغندا وإثيوبيا وكينيا والتباهي بارتباطها بـ"القاعدة" في اليمن، أو ادعاء تحرير القدس، فإن ذلك ليس بسبب ضعف الخبرة السياسية -في نظري- بقدر ما هو تماش مع الخط العام لـ"القاعدة" الذي يرغب في التأثير الإعلامي ولبس معطف أكبر من حجمه.

وإلى جانب ذلك نجد ممارسة الحركة لأساليب أخرى دعائية مثـل التظـاهرات الحاشـدة، والعـروض العسـكرية، والإنتـاج الإعلامـي المرئـي والمسـموع عـبر الإنـترنت وعـبر رسـائل الهاتف المحمول كوسائل أساسية لتجنيد الفئـات الشـابة أو تعبئتهم، وكسب الأتباع.

ولا يقتصـر الأمـر علـى مـا سـبق، بـل تحـرص "الشـباب المجاهدين" على نسـج علاقـات مـع المثقفيـن، ومـع وجهـاء المجتمـع، مـن خلال تنظيـم لقـاءات وعقـد دورات تثقيفيـة، وحثهم على احتضان مشروع الانعتاق من المسـتعمر بجميـع ألوانه، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وتلـك ورقـة رابحـة عنـد الشـعب الصـومالي الـذي يملـك رصـيدا ضـخما مـن الأدب والتراث الرافض للاستعمار.

وأخيرا

فالـذي يبـدو مـن معطيـات الواقـع الصـومالي أن "الشـباب المجاهدين" ستواجه على المدى القريب طوفانا مـن حـرب متعددة الجبهات، داخليا وخارجيا، وأن بقـاء دولـة "القاعـدة" فـي الصـومال مرهـون بمـا تملكـه مـن أدوات الصـراع المتكاملة، وأهمها العنصر البشري المعد إعدادا نفسـيا، كمـا أن استمرار التعاطف الشعبي الذي يحتضـنها فـي المنـاطق التي تسيطر عليها يتوقف كـذلك علـى مـدى كثافـة الهجـوم وقـوة الخصـوم، فـإن المعـروف مـن ممارسـات العشـائر الصومالية بأنها لن تقدم خدمات مجانية في صراع صومالي-صومالي، ولن تكون مثل البشتون "الأفغانية"، وأن الأراضـي الصـومالية لـن تكـون مثـل جبـال "تورابـورا"، اللهـم إلا إذا شاركت قوات مثل إثيوبيا أو أمريكا في الحرب مباشرة ضد

"الشباب المجاهدين"؛ مما يحول الحرب معها إلى جهاد لا شبهة فيه بأي حال من الأحوال.

الحزب الإسلامي

- الصومال.. مستقبل اندماج الحزب الإسلامي وحركة الشباب

تتغير الأوضاع السياسية والعسكرية في الصومال عامًا بعد الآخر؛ حيث تندفع البلاد من جديد نحو الأزمات والمخاطر ولا يبدو في الأفق أدنى بصيص من الأمل للخروج من المستنقع الفوضوي وانتشال الصومال منه، ولا تزال الجماعات المسلحة الصومالية القبلية أو الإسلامية تموت في مهدها ثم تندلع شرارتها وتفرض نفسها بقوة على الساحة الصومالية

من جديد، وكان الحزب الإسلامي الذي تشكل في بداية عام 2009م الأنموذج الأمثل في تقهقر الحركات الإسلامية في الصومال، بعد بقائه على ساحة الأحداث لمدة عامين تقريبًا.

وكان الحزب الإسلامي توصل مع حركة الشباب المجاهدين إلى توحيد صفوفهما ودمج القوات فيما بينهما، وذلك في محاولة لكبح جماح النزاع العسكري الذي أزهق أرواح عددٍ من الجانبين، ولوضع حدٍ للخلافات السياسية بين الإسلاميين المناوئين لحكومة الصومال.

وفي الـ 20/12/2010م ذكر محمد عروس، الناطق باسم الحزب الإسلامي للإعلام المحلي أن جماعته قررت الانضمام إلى حركة الشباب وحل القوة العسكرية والإدارية للحزب الإسلامي بدءًا من ذلك اليوم.

وأشار محمد عثمان عروس إلى أن رئيس الحزب الإسلامي حسن طاهر أويس قَبل فكرة الاندماج مع الشباب المجاهدين، معللاً ذلك بأن الأفكار والمبادئ التي تحملها "الشباب المجاهدين" هي نفس الأفكار التي يسعى الحزب الإسلامي إلى تحقيقها.

ويضيف قائلاً: إن فكرة الانضمام إلى حركة الشباب جاءت عقب مشاورات دارت بين عددٍ من المسئولين والقياديين داخل الحزب الإسلامي، انتهت فيما بعد إلى الانضمام إلى صف الشباب المجاهد.

وقد صادرت حركة الشباب بعد على أسلحة الحزب الإسلامي وحله نهائيًّا بعد بقائه على ساحة الأحداث لمدة عامين على الأقل .

أسباب الانضمام:

اللافت للنظر أن الحزب الإسلامي كان يواجه خياراتٍ صعبةً منذ دخوله النزاع العسكري مع حركة الشباب في أواخر عام 2010م، وكان مخيرًا بين إما مواصلة الحرب ضدَّ حركة الشباب أو إما رفع الراية البيضاء والخضوع لرغبات حركة الشباب المجاهدين التي أصرَّت على القضاء على الحزب الإسلامي.

وتكمن قوة حركة الشباب المجاهدين في امتلاكها قوةً عسكريةً ونفوذًا واسعًا في جنوب ووسط البلاد؛ ما أتاح فرصةً كبيرةً للحركة في كبح جماح الحزب الإسلامي نهائيًّا.

أما الحزب الإسلامي فكان يعتمد على قوة عسكرية يتراوح عددها ما بين 2500 ـ 3000، إلا أن نفوذه العسكري كان يعتبر ضعيفًا، مقارنةً بالقوة العسكرية التي تتمتع بها حركة الشباب المجاهدين.

وبهذا تم هدم آخر حصون الحزب الإسلامي في الـ 20 من شهر ديسمبر، والتي كان يحتفظ بها قوته، وبفعل سياسته العسكرية والإدارية المتذبذبة في اتخاد قرارات مصيرية أصبح نمرًا على ورق.

أبعاد

يرى الكثير أن التوحد الذي حصل بين أكبر حركتين إسلاميتين في جنوب الصومال سيزيد النفوذ العسكري لحركة الشباب، إلى جانب ضمِّ مناطقها إلى أرضٍ خصبة جديدة تتمتع بثروات اقتصادية هائلة؛ ما سيضاعفً الدعم

الاقتصادي الذي يجنيه الشباب من قِبَل بعض التجار الصوماليين بشكلٍ غير مباشر.

يقول المحلل السياسي عبد الناصر معلم لـ(إخوان أون لاين): إن تزايد النفوذ العسكري للشباب المجاهد وامتلاكه أرضية شاسعة لا يزيد سنتاً واحدًا من نفوذ "الشباب" الاقتصادي؛ لأن المناطق التي كان يتولى أمورها هي أكبر بكثير من المدن القليلة التي استولت عليها حاليًّا.

ويقول المحلل السياسي علي أحمد هرابي لإذاعة صوت أمريكا الناطقة بالصومالية: "إن قرار الحزب الإسلامي في التوحد مع الشباب المجاهد والانضمام إلى صفوفها، لا يغير شيئًا على الوضع السياسي الراهن في البلاد".

مضيفًا: إن كليهما لا يستطيعان دحر الحكومة الصومالية.

ويتابع: القوات الإفريقية هي التي تضع حدًّا للهجمات العسكرية التي تشنها المعارضة على معاقل الحكومة الصومالية والإفريقية؛ لأن القوات الإفريقية تتمتع بقوة عسكرية هائلة تمكنهم من صدِّ هجمات الإسلاميين المناوئين لحكومة الصومال.
ويستبعد كثيرون بقاء تماسك الشباب المجاهد داخليًّا؛ حيث الاندماج الذي حصل بينه وبين الحزب الإسلامي سينعكس سلبًا على قوة تماسكه عسكريًّا وإداريًّا، ما لم تضع الشباب المجاهد خططًا ممنهجة للحؤول دون تفككها عسكريًّا أو إداريًّا ، ولئلا تميل كفة الميزان إلى صالح الحكومة الصومالية.

وبحسب المراقبين فإن قوة التماسك الإداري للحركتين المندمجتين مؤخرًا ستشهد اضمحلالاً في المرحلة القادمة؛

بسبب حسم الخلافات الخارجية التي كانت تدور رحاها بين الحركتين، ما كان يزيد تماسك الشباب داخليًّا، لكن بعد التوحد سيبدو في الأفق قريبًا بوادر خلافات حادة في داخل حركة الشباب.

يقول عبد الله حسن بلاك- مدير منزل مقديشو للإعلام- لـ(إخوان أون لاين): إن الاندماج "الإسلامي" مع الشباب المجاهد لا يقوض النفوذ العسكري للحكومة الصومالية في حال اشتداد العنف في مقديشو في المرحلة القادمة، لأن القوات الإفريقية هي التي تصد هجمات حركة الشباب"، مضيفًا: إن انضمام الحزب الإسلامي لـ"حركة الشباب" لا يزيد قوتها العسكرية، لأن الحزب الإسلامي لم يكن أكبر قوة وعتادًا من حركة الشباب المجاهدين.

ويتابع قائلاً: لم يحدث توحد بين حركة الشباب المجاهدين، لكن ما رأيناه هو ابتلاع حركة الشباب لقوة الحزب الإسلامي؛ حيث لجأت معظم عناصره المشتتة إلى حركة الشباب، وهذا ما يعتبر ـ عبد الله حسن ـ بمثابة طوق النجاة للحزب الإسلامي.

تباين حكومي و"إفريقي":

ومن جهتها قللت الحكومة الصومالية من شأن أهمية الاندماج بين حركتي الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي؛ حيث صرح مسئول حكومي يُدعَى محمد عمر محمود لإذاعة محلية أن الاندماج بين الحركتين لن يؤثر على قوة الحكومة الصومالية والقوات الإفريقية في الصومال.

وعلى الرغم من كلِّ ذلك فإن جهات حكومية حذَّرت من مغبة استهداف معاقل حكومية بعد الاندماج الذي حصل بين

"الشباب" و"الإسلامي" بواسطة سيارات مفخخة يقودها انتحاريون أو عبر استخدام العبواة الناسفة لزرعها في مناطق حساسة في عمق المراكز التي تسيطر عليها حكومة الصومال.

ووصف وزير الدفاع الصوماليعبد الحكيم محمود انضمام عناصر الحزب الإسلامي كليًّا إلى حركة الشباب المجاهدين بأنها لن تجدي نفعًا، وأن هذا لا يشكل معنى كبيرًا.

ويقول باريجي بهوكو، الناطق باسم قوات حفظ السلام الإفريقية، "لن نتوقع زيادة الهجمات ضدنا، بل إن المعارضة كانت تشن طول عمرها هجمات على مراكزنا في مقديشو، مشدِّدًا على أن هذا لا يؤثر على مهامهم، لكن مَن سيدفع ثمن ويلات العنف في مقديشو هو الشعب الصوماليالذي يحتاج إلى الأمن والاستقرار".

وتسيطر القوات الإفريقية البالغ عددها 8,100 جندي على مراكز حيوية في مقديشو كالمطار والميناء والقصر الرئاسي، إضافةً إلى وجودها في معسكر حلنى الذي يتحول يومًا بعد الآخر إلى قاعدة عسكرية للقوات الإفريقية في الصومال.

وكان مجلس الأمن الدولي وافق الأربعاء الماضي على تمديد تفويض قوات حفظ السلام الإفريقية التابعة للاتحاد الإفريقي لغاية سبتمبر عام 2011م، وزيادة عدد القوات الإفريقية إلى 12 ألف جندي من أصل 8 آلاف؛ لدعم حكومة الصومال لمواجهة حركة الشباب المجاهدين.

ويأتي هذا التصريح بعد أن توعَّد رئيس الوزراء الصوماليمحمد عبد الله بشن هجوم على حركة الشباب،

واصفًا الحرب المقبلة بـ"حرب ساحقة" ضدَّ حركـة الشـباب المجاهدين.

ومن جهة حركة الشباب فقد توعَّدت يوم الخميس الماضـي بأنها تسعى إلى الإطاحـة بالنظـام الحكـومي بقيـادة شـريف أحمد وإجبار القوات الإفريقية على الانسحاب من الصومال، وبهـذا يسـتعد الفرقـاء الصـوماليون فـي المرحلـة القادمـة لخوض معركة مصيرية فيمـا بينهـم، ومـا سنشـهده الآن هـو أنهم يشحذون السيوف والسلاح لإقصاء كلٍّ منهم الآخر .

تداعيات المرحلة القادمة:

هنـاك جملـة مـن التـداعيات الـتي سـتؤثر علـى الواقـع الصومالي، وربما هذه التداعيات هي التي تقلب الأمور رأسًا على عقب، ويمكن طرح أبرز التداعيات فيما يلي:

1 ـ ازدياد الهجمات العسكرية من قِبَل الشباب المجاهد ضدِّ معاقل القوات الحكومية في محيط القصر الرئاسـي بهـدف الوصول إليه، حتى تذهب جهـود المجتمـع الـدولي فـي بقـاء الحكومة الصومالية هباءً.

2 ـ تقليـل حـدة الحـرب الكلاميـة المتبادلـة عـبر الإعلام المحلي، سواء كان ذلك من قِبَل الحكومة الصومالية وحركة الشباب، لأن الأخيرة لها محدداتها وإستراتيجيتها في الواقـع، كما أن أهدافها واضحة في تخاطب وإبـداء التصـريحات عـبر الإعلام المحلي، وهناك مَن يمثلها بصفة رسمية، وهي الجهة المخولة في إبداء التصريحات وعقد المؤتمرات الصحفية.

3 ـ انتهاء الصراع العسكري والفكري القائم بين الحركات الإسلامية ونبذ الخصومات بينها نهائيًّا بعد دمج مقاتلي الحزب الرأسالمي في حركة الشباب المجاهدين.

4 ـ صعوبة إقناع حركة الشباب المجاهدين مستقبلاً في أخذ مبدأ الحوار كوسيلةٍ للتخاطب مع الحكومة الصومالية بدلاً من التعنت في سياسة النار والحديد.

5ـ إمكانية إحراز الشباب المجاهدين تقدُّمًا عسكريًّا إلى الأمام وتوسيع رقعة مراكزها العسكرية بمقديشو وتقوقع الحكومة الصومالية وانحسار نفوذها قرب القصر الرئاسي.

6 ـ وبعد ذلك يكتب لحركة الشباب أن تحقق نصرًا عسكريًّا وتطرد فلول القوات الإفريقية من الصومال كحال القوات الإثيوبية التي انسحبت من البلاد عام 2009م؛ لأن الشباب المجاهد تبذل النفس والنفيس في سبيل دحر نفوذ الحكومة الصومالية، وبالعكس لا نرى استعدادات أو تحركًا عسكريًّا من قِبَل الحكومة الصومالية في مواجهة مقاتلي الشباب المجاهد الذين يزحفون يومًا بعد الآخر باتجاه القصر الرئاسي.

محطات تاريخية:

نشأ الحزب الإسلامي في الـ 2/2/1431م، وذلك بعد اتحاد أربعة حركات مسلحة صومالية، شاركت المقاومة ضدَّ المحتل الإثيوبي الذي توغل في الصومال عام 2006م، والذي أطاح بنظام المحاكم الإسلامية في الصومال.

وقد نشأ الحزب بفعل اتحاد جبهة راس كمبوني والجبهة الإسلامية ومعسكر خالد بن الوليد ومعسكر عانولي،

ليشكلوا معًا الهيكل الإداري والعسكري للحزب الإسلامي برئاسة عمر إيمان أبو بكر الذي أعلن بعد وصوله إلى الصومال في فبراير عام 2009م عن مواصلة الحرب ضدَّ الحكومة الصومالية التي لم تضع قدمها آنذاك بشكل كامل على أرض الواقع.

وفي أبريل عام 2009م قدم عمر إيمان استقالته ليتنازل عن رئاسة الحزب الإسلامي لحسن طاهر أويس، وذلك بعد خلافات دارت بين القياديين البارزين داخل الحزب الإسلامي والتي أدَّت إلى ترك عمر إيمان من منصبه ذاهبًا إلى المهجر.

وفي أكتوبر عام 2009م دخل الحزب الإسلامي معركةً حاسمةً مع حركة الشباب المجاهدين وذلك في نزاع عسكري في حكم مدينة كسمايو (على بعد 500 كلم جنوب مقديشو)، وبعد أيام قليلة استطاعت حركة الشباب المجاهدين اكتساح مقاتلي الحزب الإسلامي، وطردتهم إلى خارج المدينة الواقعة في جنوب الصومال.

وفي فبراير عام 2010م انفصل الزعيم الإسلامي حسن تركي عن الحزب الإسلامي، وفضّل الانضمام إلى حركة الشباب المجاهدين، ما قوَّى شوكة حركة الشباب التي كانت تستولي على معظم المدن الجنوبية في الصومال، وابتلعت كل المدن القليلة التي كانت تقع تحت سيطرة الشيخ حسن تركي في منطقة راس كمبوني جنوب البلاد، ما شكل صفعة قوية في وجه الحزب الإسلامي، وشهد على إثرها انشقاقات عريضة كانت تحدث في داخله يومًا بعد يوم.

وفي مايو عام 2010م شكَّل القيادي البارز في الحزب الإسلامي أحمد مدوبي جبهة رأس كمبوني من جديد، معلنًا انفصاله عن الحزب الإسلامي الذي وجه جملة من التهم حول ضعف إرادته في مواجهة من يبتلع نفوذه في إشارة إلى الشباب المجاهد، مؤكدًا أنه يخوض حرب مصيرية ضدَّ حركة الشباب وهي التي انتزعت من يده كبرى مدن جنوب الصومال.

وفي عام 2010م استولت حركة الشباب على مدينة بلدوينى (على بعد 300 كم شمال مقديشو)، وذلك بعد دمج قوات الشباب الموجودة في بلدوينى في قوات الحزب الإسلامي فيها، ما أجبر عددًا من المسلحين الإسلاميين الرافضين الانضمام إلى الشباب المجاهد على الخروج من المدينة.

وفي الـ 12 /12/2010م حققت حركة الشباب انتصارًا عسكرياًّ أمام مليشيات الحزب الإسلامي بعد أن استولت على مدينة بورهبكة التي كان يتولى أمورها الحزب الإسلامي ودخلت وحدات من حركة الشباب المجاهدين في المدينة على حين غفلة من "الإسلامي"، وبعد يومين أحكمت الشباب المجاهد قبضتها على منطقة تورتورو القريبة بمدينة أفجوي (على بعد 30 كلم غربي مقديشو).

وفي 19/20/2010م أعلن مسئول في الحزب الإسلامي في مدينة لوق الانضمام إلى حركة الشباب المجاهدين، وذلك عقب مؤتمر صحفي عقده فرحان عبدي مسئول "الإسلامي" في مدينة لوق- قرب الحدود- ليعلن انشقاقه عن الحزب، مقررًا انضمام عناصره إلى الشباب المجاهد .

- الحزب الإسلامي الصومالي...اختار الأصعب

كاتب صومالي من مواليد مقديشو ١٩٨٢م حاصل على البكالاريوس في الجغرافيا من جامعة إفريقيا العالمية ٢٠٠٧م، والماجستير في الدراسات الإفريقية – علوم سياسية من مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا ٢٠١٠م برسالة بعنوان "أثر الأزمة السياسية على التيار الإسلامي في الصومال"، له العديد من البحوث والمؤلفات في العلوم الشرعية والثقافية والسياسية لم تر النور، يكتب عن الشأن الصومالي في العديد من المواقع والصحف.

في بلد تتقلب أموره تقلب الأمواج، وتتوقد فتنه في سط تيار كقطع الليل المظلم، هاهو الحزب الإسلامي يطوي صفحته، ويرحل عن تاريخ ذاك البلد البائس، الذي لعبت فيه أحزاب وفصائل فقدت مصداقيتها السياسية، وفرطت في بناء مستقبل ذاك البلد الذي ينتسب إليه أكثر من عشر ملايين نسمة،!!! ودّع الحزب الذي قدر الله له أن يعيش حولين غير كاملين، (إلا شهرا واحد) الصومال ولم يخلف وراءه إلا أدخنة البارود، وأطلال الفلل الإيطالية البيضاء، وتلك الأصفح التي احترقت بلهب النيران،!!! والأزقة التي امتلأت بركام الجدر،!! لم يبن الحزب مدرسة ولا مركزا علاجيا ولا جامعة أكاديمية ولا مأوى للأيتام،!! ودّع الحزب الإسلامي مركزه العسكري في مركز ورطيغلي الذي انفتحت عيني عليه، وعقلت قرب جدرانه، بعد أن هجر عنه الأصدقاء والأقرباء والجيران والأعيان والشبان والشيوخ والعلماء والطلاب، جلبوا له الجنود الإثيوبيين فاستوطنوه ردحا من الزمن،!! ثم جعلوه هدفا لا يخطئ للقصف الإفريقي، لأن حيّنا والقصر الرئاسي هما تلّتان مرتفعتان

بينهما نحو كيلومتر ونصف من أرض منخفضة تسمى ورطيغلي السفلى، فكأننا نشهق رؤوسنا لنسابق القصر، فيرمي بنا ناره وقنابله لننخفض، فيشرف (!) على العاصمة،!! وكأنه لا يريد المنافسة في الساحة فيقصف بغير أن ينصف أخاه،!! لأنه – كما قيل لي – يكبر عن تلّتنا بعقود من السنوات وكانت تلّتنا مرعاة غنم،!! غير أن الحسد هو الذي فرق بين أبناء يعقوب عليه السلام، وجعل الكبير لا ينصف الصغير؛ فألقاه في غيابت الجبّ،!! ولا أريد أن أبالغ في (إيضاح) المشكلات، وتشخيص الملمّات، والعدول عن متن الجاريات.!!

حزب ..أسّس على غير أسُس:

هذا الحزب أسس على شفا جرف هار من اللعبة السياسية، لأن أبجدياته الأولى كانت عبارة عن محاولة لإبعاد تيار شيخ شريف من النجاح في إدارة البلد، !! هكذا فقط،!! ثم حشْد الدعم الشعبي لسلب الكرامة من تيار شريف، ثم إزالة كيانه من الوجود، ..هكذا بالترتيب،!! وقد سلك الحزب في طريق رسم تلك الأبجديات بالتحالف مع أقوى وأشرس خصم للشيخ شريف هو حركة الشباب، رافضا كل المبادرات التي انطلقت من هيئة علماء الصومال وشيوخ عشائر هوية والمجتمع المدني، وكان الحزب وجناح شريف من المحاكم الإسلامية هما القوتان المسيطرتان على مقديشو إبان انسحاب القوات الإثيوبية، إلا أن الحزب آثر على تقوية الطرف المناهض بأي ثمن، لأنه كان يراهن على تلك الأسس التي شرحناها، ورغم أن تلك الخطة نجحت % 80 ، وأن الحزب شارك في تصفية أنصار شريف من جميع الأقاليم جنبا إلى جنب مع حركة الشباب، وعزل أنصار شريف وجعلهم إمّا ساكتا أخرس أو عميلا أرعن،!! إلا أن

الحزب ضحى بنفسه بسبب ذلك، وخسر وجوده بالكلية لصالح القويّ الأكبر.

الحزب ...حاول جمع الضدين:

كان الحزب – من خلال تلك اللعبة المزدوجة – يريد أن يستوعب حركة الشباب قبل أن تستوعبه، لأنه كان يرى أن تلك المواد الخامة في صفوف الحركة قد ترجع إلى الحزب يوما من الأيام بعد أن تتنازل عن الفكر الجهادي العالمي إلى الفكرة الوطنية، وأن الحزب – في النهاية – سوف يؤول إليه الأمر مستفيدا من قوة الشباب، إلا أن الرياح جرت على غير ما يشتهي الحزب، وشعرت الحركة التي تريد نظاما إسلاميا مواليا للفكر الجهادي العالمي أن وجود الحزب خطر على وجود الحركة، فبدأت بتصفيته بدءا من زعيم الحزب في جوبا السفلى أحمد مدوبي، ومرورا بتييغلو وبلدوين وبولوبرتي وانتهاءا ببورهكبة وأفجوي وضواحي مقديشو.

لقد حاول الحزب – جاهدا – وفي الرمق الأخير – أن يبقى ويحتفظ باسمه ككيان ولكن دون جدوى، وقد رفض الحزب عرض حركة الشباب وهو انضمامه إليها كأعضاء وليس اندماجه معها، و كانت محاولة إصرار قادة الحزب يائسة وبائسة في جمعها بين الفكر السلفي الجهادي الذي يتبني أفكار تنظيم القاعدة، وبين الفكر الإسلامي الوطني الصومالي.

الحزب ...الذي أفل نجمه:

عانى الحزب الإسلامي الصوماليمن الاضطرابات السياسية والانشقاقات التنظيمية في وقت مبكر من تأسيسه، فبعد

حرب فبراير 2009م الذي جازف الحزب في إشعاله في مقديشو لأول مرة منذ انسحاب القوات الإثيوبية انشق عنه عدد من كوادره وأجنحته العسكرية وانضموا للحكومة، منهم يوسف سياد إنطعدي، وبعد مدة انشق أحمد إسلام مدوبي عن الحزب بعد دحره في معركة حاسمة مع حركة الشباب متهما الشيخ حسن طاهر أويس بالتباطؤ وعدم النصرة، وبعد مدة انشق الزعيم الإسلامي العسكري المخضرم حسن تركي عن الحزب وانضم إلى الشباب، بينما الجناح الآخر من معسكر رأس كمبوني بقي يقاتل مع مدوبي، أما قادة الحزب من الأكاديميين والنخبة فقد فضل الدكتور عمر إيمان في الابتعاد عن هذا المستنقع في وقت مبكر وقبل وفوات الأوان،!! بينما الدكتور حسن مهدي التزم الصمت.

التوقعات والمستقبل:

لم يكن الحزب ليريد أن ينضم إلى الشباب بقوة السلاح، رغما عن أنفه، لكن هذا ما أملته الأيام، وسطره الزمن، فقيادة الحزب كانت ترفض سلب الوجود السياسي والعسكري من الحزب لصالح الشباب، بل عرضت القيادة على الشباب تشكيل نظام إسلامي يضم الكتلتين بعد الإطاحة بحكومة شريف، لكن الشباب – ومنذ أن طردت أحمد مدوبي من كسمايو – لم تكن تريد أن ترى حزبا إسلاميا منافسا قويا ذا توجه وطني، وبالتإلىكانت تعد العدة في إضعافه وتفكيكه.

أنا أعتقد أن خروج الحزب الإسلامي من الساحة الصومالية سوف يسهل في تشخيص الأزمة الصومالية الحالية وقصر مدتها، لأننا الآن أمام قوتان: قوى وطنية متعددة الاتجاهات والأفكار وتتصف بهشاشة التماسك لكنها ترفض الشباب وتقاتلها، (الحكومة، تنظيم أهل السنة، أجنحة الحزب

الإسلامي المنضمة إلى الحكومة، زعماء الحرب في حدود إثيوبيا، إدارات محلية في مدق وغلغدود، دولة بونت لاند، جمهورية أرض الصومال)، وقوة إسلامية مسلحة كبيرة وسميكة تسيطر على ثلث الصومال وتؤمن بالفكر الجهادي العالمي والضربة العسكرية (حركة الشباب المجاهدين)، وباستمرار المعارك سوف تغلب قوة ما على الأخرى وتندثر،!! أما المناهضون لحركة الشباب في داخل الحزب مثل محمد معلم فليس أمامهم إلا الانضمام للحكومة أو الخروج من الساحة بالكلية، وبسبب غلظة حركة الشباب على الثوار في داخلها قد لا نرى انشاقات معلنة أو سريعة في داخل الحركة لأن من يجازف بإعلان الثورة سوف يتعرض للقتل.

نسأل الله أن يعجل انفراج الكربة، وأن يرفع عنا الفتن والبلايا والمحن والرزايا، إنه سميع مجيب.

- الشيخ حسن طاهر أويس يرحب بتوحيد المجاهدين في الصومال ضد الحكومة الانتقالية

قال زعيم الحزب الإسلامي في الصومال، الشيخ حسن طاهر أويس، الاثنين، علانية للمرة الأولى إنه يؤيد قرار انضمام حزبه الى حركة الشباب المجاهدين في جهودها للإطاحة بالحكومة الانتقالية الصومالية ، وذلك في أول ظهور له منذ أشهر قلائل.

وجاء ترحيب الشيخ طاهر أويس خلال كلمة ألقاها في حفل أقيم – في مزرعة الشيخ زايد ببلدة أفجويى التي تبعد 30 كيلومترا غرب مقديشو - بمناسبة إعلان اندماج جماعتي الشباب والحزب الإسلامي المعارضتين للحكومة الانتقالية

الصومالية بقيادة الزعيم السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية ، شيخ شريف شيخ أحمد، المدعوم حاليا من المجتمع الدولي.

وقبل إعلان قيادة الحزب الإسلامي انضمامهم إلى صفوف حركة الشباب ، فقد نجحت الحركة في ضم قيادات ومقاتلين من الحزب الإسلامي في مناطق مختلفة من الصومال، ودخل الطرفان أيضا في حرب دامية في جنوب الصومال، انتهت لصالح حركة الشباب المجاهدين، التي باتت الآن تسيطر على معظم جنوب ووسط البلاد.

وقال الشيخ أويس – الذي كان من قبل ممن ينتقد حركة الشباب لارتباطها بتنظيم القاعدة وتأييدها لأسامة بن لادن- للصحفيين في أفجويى: "سعدت كثيرا بتوحيد الإسلاميين في الصومال... وأحث الاسلاميين الصوماليين على مضاعفة جهادهم"

وكان حزب الإسلام وحركة الشباب يقاتلان معا عادة ضد الحكومة في مقديشو لكنهما كانا يتنافسان في غيرها من أنحاء الصومال حتى اندماجهما الأسبوع الماضي.

يذكر أن الكثير من الصوماليين يعتبرون الحزب الإسلامي في بادئ الأمر أقل تشددا في تفسيره للإسلام من حركة الشباب وهي الجماعة الأكبر حجما لكنه أصبح في الأشهر الأخيرة أقرب الى نهجها.

ويري المراقبون أن توحيد جماعتي الشباب والحزب الإسلامي لن يغير كثيرا من الخريطة العسكرية في الصومال، وإنما سيجنبهما الدخول في صراع بينهما، كما حدث في كيسمايو في أكتوبر من العام الماضي، حيث كان الطرفان قد خاضا عدة معارك متكررة على خلفية خلافات

سياسية فيما يتعلق بالسيطرة على المناطق الاستراتيجية في محافظات جوبا بجنوب البلاد.

ومنذ أشهر كان كلا الطرفان يسعى لاحتواء وإنهاء الخلافات بينهما، وتوحيد مقاتليهما، لمقاتلة القوات الحكومية وقوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (أميصوم) العاملة في مقديشو.

وقد أسس الشيخ حسن طاهر أويس الحزب الإسلامي عقب انتخاب شيخ شريف رئيسا للصومال في 31 يناير 2009م، كتحالف سياسي عسكري جديد، يحفظ لكيانه التاريخي تأثيره في صياغة المشهد السياسي في مقديشو، ونشأ باندماج أربعة فصائل من فصائل المقاومة، وتأسس في بداية فبراير 2009 وضم الحزب من الفصائل: الجبهة الإسلامية، ومعسكر رأس كامبوني بقيادة حسن تركي، ومعسكر خالد بن الوليد، ومعسكر الفاروق (عانولي).

يشار إلى أن الحزب الإسلامي كان ينتمي إلى التيار السلفي الصومالي، وكان يطرح الحزب نفسه بديلا للحكومة التي جاءت نتيجة للشراكة السياسية بين تحالف إعادة تحرير الصومال (جناح جيبوتي) والحكومة الانتقالية، والتي انتهت برئاسة الشيخ شريف أحمد للدولة في الصومال.

الجفاف

- حسب تقرير للأُمم المتحـدة: مليـونى صـومالي بحاجـة إلى إغاثة عاجلة بسبب الجفاف

ناشد الزعمـاء المحليـون فـي الصـومال، تقـديم مسـاعدات عاجلــة لآلاف الأشــخاص المعرضــين للخطــر فــي أعقــاب الجفاف الشديد الذي ضرب منطقة مذج وسط البلاد.

وتحدث عبد الله محمود نور، أحد وجهـاء المنطقـةإلى بعـض وكلات الأنباء العالمية قائلاً: "استقبلنا كميات قليلة جداً مـن أمطار غو (الربيع)التي تسقط من إبريل إلى يونيو بينمـا لـم تسقط أمطار ديـر (الخريـف) الـتي تهطـل مـن أكتـوبر إلـى ديسمبر نهائياً، مما جعل الوضع السيئ أصلاً يزداد سوءاً".

وقال نور أن ما لا يقل عن 5,000 أسرة (30,000 شخص) في 13 قرية شمال شرق وجنوب شـرق جـالكعيو، عاصـمة المنطقة، بحاجة إلى مساعدة فورية. وتقع جالكعيو على بعد 700 كلم شمال مقديشو.

وأضح أن معظم الناس يعتمدون على الـثروة الحيوانيـة فـي معيشتهم ولكن قلة الأمطار جعلتهم يعانون من أجـل تـأمين احتياجاتهم الأساسية. وأضاف قـائلاً: "لقـد رأيـت بـأم عينـي المـاعز والأغنـام والأبقـار وهـي تمـوت، أمـا مـا تبقـى مـن الماشية فهو ضعيف ولا يقوى علـى الانتقـال إلـى أي مكـان للحصـول علـى الميـاه...كمـا لا يمكـن بيـع الماشـية لأنهـا لا تستطيع توفير الحليب أو اللحوم.

وأشار إلى أنه على استعداد لمرافقة أية منظمة إنسانية لزيارة المنطقة مطالباً الوكالات بتوسيع نطاق أنشطتها.

وقال نور أيضاً أن الوضع دفع ببعض البدو للانتقال إلى المدن "وبعضهم وصل إلى جالكعيو بالفعل".

من جهته، قال عبد العزيز يوسف، المفوض السابق لجاريبان في منطقة مدق، وهي البلدة الأقرب إلى المنطقة المتضررة، أن القرى الأكثر تضرراً هي تلك القريبة من الساحل.

وأوضح أن تلك المناطق "لم تحظ بأية أمطار ولا تملك أحواضاً لتجميع المياه" مضيفاً أن "أهم الاحتياجات هي المياه والغذاء" وأن "العديد من الأشخاص الذين لم يفقدوا ماشيتهم حتى الآن سيفقدونها حتماً إذا لم يحصلوا على المياه بسرعة."

وأضاف أن المنطقة التي تسكنها قبائل دير وشيخال تقع بين القبائل الرئيسية في المنطقة، هبر جدير وماجرتين، ولذلك كثيراً ما يتم تجاهلها.

بدوره، قال مصطفى عبد العزيز، من منظمة هومبوبورو للإغاثة والتأهيل، وهي منظمة غير حكومية محلية، أنه كمعظم مناطق وسط الصومال، لم تسقط الأمطار على هذه المنطقة في موسم الأمطار الماضي وأصبحت آبارها جافة أو لم تعد تحوي ما يصلح من مياه الشرب للناس والمواشي.

وأضاف قائلاً: "نحن نخطط لنقل المياه إلى بعض القرى الأكثر تضرراً، مثل توفيق ولكن حجم الاحتياجات أكبر بكثير مما يمكن تقديمه".

وتشير التقديرات إلى أن مليوني صوماليبحاجة للمساعدة الإنسانية، وفقاً للأمم المتحدة.

- الأمم المتحدة : بلدة صومالية تشهد إرتفاعاً جنونياً في اسعار المواد الغذائية والمجاعة تزداد

أكدت الأمم المتحدة ارتفاع أسعار المواد الأساسية بشكل حاد نتيجة الجفاف الشديد في جنوب الصومال وتحديداً مدينة أفمدوبي باقليم جوبا السفلى (جنوب الصومال) .ما أجبر العديد من المدنيين على النزوح إلى مناطق أخرى أحسن حالاً من المدينة التي تقع تحت سيطرة حركة الشباب المجاهدين ..

وأورد عامل فى إحدى الهيئات الإغاثية " أنه قد تم هجر ما لا يقل عن سبع مدن وقرى صغيرة قرب أفمدوبي الواقعة على بعد 620 كيلومتراً جنوب العاصمة الصومالية مقديشو، خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بسبب الجفاف ونقص الغذاء، مضيفاً إلى ذلك : أن ما يقدر بنحو 2,000 أسرة (12,000 شخص) قد تضرروا جراء الأزمات الانسانية في المنطقة .
إرتفاع جنوني

وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في المنطقة بشكل كبير خلال الشهرين الماضيين. "فقد ارتفع سعر الذرةالعماد الأول لحياة المدنيين من 350,000 شلن مايعادل 12

دولار للكيس الواحد بـ 50 كيلوغراماً قبل شهرين إلى 800,000 شلن مايقارب 25 دولار " ..

وأضاف أن سعر كيلو السكر الذي كان يبلغ 28,000 شلن (70 سنتاً) قبل شهرين يباع بـ 35,000 شلن أي قرابة 1,2 دولار الآن ، وأن سعر كيلو الطحين ارتفع 7,000 شلن عن السعر الذي كان عليه قبل شهرين ليصل إلى 32,000 شلن مايعادل دولاراً واحداً ..

وقال عامل الإغاثة أن "عدداً كبيراً من السكان يعتمدون على التحويلات المالية التي يرسلها أقاربهم من المهجر ، ولكن حتى هذا المال في تناقص لأن الناس أصبحوا يرسلون كميات أقل مقارنة بالسابق..ويضيف بأسى وحزن : ".إنه وضع قاتم" ."

المجاعة والغلاء

وقال أحد وجهاء أفمدوبي، الذي لم تفصح وسائل الاعلام عن هويته " أن على سكان البلدة والمناطق المحيطة بها التعامل مع مشكلتين اثنتين في آن واحد" الجفاف الشديد وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات...كنا نواجه إحدى هاتين المشكلتين في السابق وكان بمقدورنا التعامل معها ولكن لا يمكننا التعامل مع المشكلتين معاً".

وناشد المجتمع الدولي والصوماليين في الخارج تقديم المساعدة مضيفاً أن الاحتياجات كبيرة جداً وأن "الناس لا يملكون أية وسيلة للتعامل مع الوضع الحالي...إنها إحدى أسوأ موجات الجفاف والجوع التي شهدتها منذ سنين".

وقال أن معظم الأشخاص الذين تركوا منازلهم يفتقرون إلى المياه والمواد الغذائية وأنهم يتجهون نحو مخيمات اللاجئين في كينيا.

وأضاف قائلاً: "بالأمس فقط توجهت سبع شاحنات مليئة بالناس إلى الجانب الكيني... وإذا استمر هذا الوضع فإن منطقتنا ستفرغ من السكان".

وقال مكتب برنامج الأغذية العالمي في الصومال أن البرنامج علق أنشطته في معظم مناطق جنوب الصومال، بما في ذلك أفمدوبي "لأن حركة الشباب حظرت عمله في معظم أجزاء الجنوب".

وقال عامل الإغاثة المحلي أن" السكان المحليين جمعوا بعض الأموال وبدأوا بنقل المياه بالشاحنات لاثنين من أكثر التجمعات تضرراً

اللاجئين

- معاناة اللاجئين الصوماليين بكينيا

يواجه الصوماليون في مخيمات اللاجئين بكينيا ظروفا قاسية، وسط غياب تام لدور الهيئات الخيرية العربية والإسلامية، بينما يوجد في مخيمات داداب الثلاثة (آيفو، حكرطير، طكجلي) العديد من منظمات الإغاثة الغربية، وفق روايات اللاجئين.

وتحدث الداعية محمد عمر جامع –وهو أحد أبرز الدعاة في مخيمات اللاجئين– عن وجود أكثر من 15 هيئة إغاثة غربية في المخيمات، اتهمها بالعمل على إبعاد الجيل الصوماليالجديد عن دينه الإسلامي، مشيرا إلى أن مؤسسة الحرمين الخيرية كانت من أبرز الهيئات الخيرية العربية ألتي قدمت خدمات تعليمية وصحية وغيرها إلى اللاجئين الصوماليين.

وأضاف عمر جامع -الذي كان مديرا لمدرسة زيد بن ثابت الممولة من مؤسسة الحرمين– أن الأخيرة "كانت تشرف على مشاريع خيرية ضخمة في كينيا خاصة في مخيمات اللاجئين، أبرزها خدمات تعليمية ورعاية الأيتام والأرامل، وكفالة أكثر من 250 داعية، وبناء المساجد، وتقديم دورات دعوية، ودعم الخلوات القرآنية، إضافة إلى مشاريع إغاثية مستمرة".

أحمد عبد الله محمد: لا يوجد عائق قانوني أمام الهيئات الخيرية العربية والإسلامية (الجزيرة نت)

غير أن مكاتب مؤسسة الحرمين الخيرية بمخيمات اللاجئين الصوماليين في كينيا أغلقت عام 2003 بذريعة مكافحة الإرهاب، وفق رواية الداعية عمر جامع الذي شن هجوما كبيرا على ممارسات المجلس القومي لكنائس كينيا بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بما فيها القيام بأنشطة وصفها بالتنصيرية وسط المخيمات تحت مسميات الإغاثة والمساعدات.

البدايات

وقال مسؤول المشاريع للجمعية الخيرية لمسلمي كينيا المحلية أحمد عبد الله محمد "إن تاريخ نشأة العمل الخيري العربي في كينيا يعود إلى الفترة التي أعقبت انهيار الحكومة المركزية في الصومال عام 1991 وتدفق آلاف اللاجئين نحو كينيا نتيجة اندلاع الحرب الأهلية في جنوب الصومال".

وذكر -في حديثه للجزيرة نت- أن إغلاق مكاتب مؤسسة الحرمين الخيرية في كينيا شجع الكثير من المحسنين الكينيين على التحرك نحو العمل الخيري بدعم المعاهد الإسلامية، ومراكز الأيتام، وبناء المساجد، وحفر الآبار، غير أن جهودهم لم تصل إلى مخيمات اللاجئين الصوماليين في كينيا الذين يقدر عددهم بأربعمائة ألف شخص.

وأوضح أنه لا يوجد عائق قانوني أمام الهيئات الخيرية العربية والإسلامية في كينيا إذا استخدمت الوسائل الشرعية، ومنها تسجيل اسمها لدى مجلس المنظمات غير الحكومية في كينيا، وتوضيح هيكلها الإداري وأهدافها، إضافة إلى كشف مصادر الأموال وطرق صرفها.

أسباب الفشل

من جانبه عدّد الباحث الصوماليفي القضايا الإستراتيجية والعلاقات الدولية عبد الخالق محمد في تصريحات للجزيرة نت جملة من العقبات التي تجهض العمل الخيري العربي الإسلامي في كينيا مثل ضعف النظام الإداري، وعشوائية اختيار وتنفيذ المشاريع، والتركيز على المساعدات العينية والإسعافات الأولوية، وغياب المشاريع التنموية لعدم وجود كوادر علمية متخصصة.

وشن عبد الخالق هجوما لاذعا على القوى الغربية بقيادة أميركا لارتكابها أخطاء وصفها بالكارثية، أولها العمل على تجفيف منابع العمل الخيري الإسلامي بذريعة مكافحة الإرهاب، وطلب من الولايات المتحدة الأميركية والمنظمات الإسلامية الخيرية الدولية مراجعة سياساتهما للوقوف على إيجابيات وسلبيات أعمالهما، وذلك من أجل تحقيق ما ينفع الإنسانية.

الجدير بالذكر أن أكثر من 10 جمعيات خيرية محلية تعمل في كينيا، إضافة إلى أربع منظمات خيرية عربية أبرزها لجنة مسلمي أفريقيا، ومنظمة الدعوة الإسلامية، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، غير أن دورها غائب في مخيمات اللاجئين الصوماليين بكينيا.

- منظمة العفو الدولية : الصوماليون في كينيا الفرار من اللا أمن إلى حياة بلا أمان

في تقرير أصدرته، منظمة العفو الدولية بش أن اللاجئين الصوماليين بكينيا انتقدت المنظمة الأسلوب الكيني في معاملة اللاجئين الصوماليين ، وأشارت إلى أن الصوماليين الذين فروا من الحياة المضطربة أمنياً في بلادهم يواجهون حياة بلا أمن ولا أمان في المخيمات الواقع ة على الحدود بين الصومال وكينيا ، اضافة إلى االإنتهاكات التي ترتكب بحق اللاجئين الصوماليين.

إعادة جبرية

وأكد التقرير أن الأجهزة الامنية الكينية ،أجبرت العديد من الصوماليين على العودة إلى بلادهم ،رغم علمهم بأنهم فروا

من جحيم الحرب في الصومال، وأنهم يطلبون اللجوء إلى كينيا بحثا عن الأمان .

كذلك أشار التقرير إلى أن الأجهزة الأمنية الكينية تطالب اللاجئين الصوماليين الفارين بدفع رشاوي مقابل المرور ضف الى ذلك إعتقال عدد منهم بدون مبرر ودون ان يرتكبوا مخالفات أمنية ،حسب التقرير .

وكانت الحدود الصومالية – الكينية مغلقة طيلة الأربعة سنوات الماضية، وتحديداًبعد تزايد حدة العنف ونزول الإسلاميين الصوماليين الى ميدان الصراع المسلح فى الصومال. .

وتهدف هده الحملة إلي تثبيت الأمن في كينيا ، لكن منظمة العفو الدولية تؤكد أن أعداد هائلة من الصوماليين يدخلون الى كينيا عبر طرق برية ثانوية ، ولاتعرف الحكومة الكينية العدد الدقيق للاجئين الصوماليين المقيمين في كينيا .

توخي الحذر

دعت العفو الدولية الصوماليين المقيمين في المدن الكينية إلى توخي الحذر لضمان عدم تعرضهم الى إنتهاكات خطيرة من قبل قوات الشرطة الكينية .

واضاف التقرير إلى أن الشرطة الكينية اعتقلت عدد كبيراً من الصوماليين جراء حملة واسعة نفذتها الشرطة الكينية خلال الأيام الماضية ، وان الشرطة الكينية أجبرت الكثير على ركوب سيارات كبيرة .

وبحسب التقرير فإن الشرطة الكينية تقول أنها تبحث عن الاشخاص الذين لايملكون تأشيرة الدخول ، لكن العفو الدولية تؤكد أن حملة الاعتقالات ضمت عدد من الصوماليين الذين يتمتعون بشرعية كينية .

ودعا التقرير المجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية تجاه توفير الخدمات الانسانية للاجئين الذين يتوافدون إلى بلادهم قلق اللاجئين

وأعربت منظمة العفو الدولية في تقريرها عن قلقها العميق حيال العدد الكبير الذي يأويه مخيم طاطابو (شمال – شرق كينيا) حيث يعيش أكثر من 300 الف لاجئ صومالي.

وتعتبر طاطابو خامس أكبر مدينة فى كينيا ، إلا أنها تحولت خلال السنوات الماضية منطقة تستقبل جموعاً هائلة من النازحين الصوماليين القادمين من الصومال الذي تمزقه الحروب لمدة عقدين من الزمان. .

- تنصير لاجئين صوماليين بكينيا

أطفال صوماليون في مخيم أيفو للاجئين في كينيا (الجزيرة نت)

تنفذ منظمات غربية ذات طابع إنساني أنشطة تنصيرية وسط اللاجئين الصوماليين في كينيا مستغلة الظروف الصعبة التي يواجهونها، وسط غياب رسمي للسلطات الصومالية.

وتقود منظمة حصان الأميركية بالتعاون مع هيئة "المؤمنون الصوماليون المسيحيون" برئاسة أحمد علي حيلي صاحب الجنسية الأميركية النشاط التنصيري وسط الفقراء واللاجئين الصوماليين في كينيا وفق روايات وشهود عيان التقتهم الجزيرة نت مؤخرا.

ولم تفلح جميع محاولات الجزيرة نت في الوصول إلى أحمد علي حيلي الذي رفض إجراء أي مقابلة حتى عبر الهاتف، كما رفض مسؤولو منظمة حصان الأميركية في نيروبي دخول الجزيرة نت إلى المركز الذي يتجمع فيه الصوماليون

أيـام السـبت والأحـد مـن كـل أسـبوع لممارسـة طقـوس مسيحية وتلقي دروس من الإنجيل.

بيد أن الجزيرة التقت عـددا مـن اللاجئيـن الصـوماليين فـي كينيـا واسـتمعت لروايـاتهم حـول الأنشـطة التبشـيرية الـتي تقوم بها المنظمة.

روايات اللاجئين

جـامع: الهيئـات الغربيـة تسـتخدم وسـائل مختلفـة لتنصـير اللاجئين الصوماليين (الجزيرة نت)

وتــروي الســيدة ميمونــة قصــتها مــع هيئــة "المؤمنــون المسـيحيون الصـوماليون" وكونهـا واحـدة مـن عشـرات اللاجئيـن الصـوماليين الـذين انخرطـوا فـي التجربـة الدينيـة الجديدة بعد وصولها إلى كينيا من جنوب الصومال إثر انهيـار الحكومة المركزية 1991.

تقول ميمونـة للجزيـرة نـت "أجـبرتني الظـروف المعيشـية القاسية للبحث عن لقمة العيش لإنقاذ حيـاتي، وحيـاة ابنـي، والتقيت مع رئيس الهيئة أحمد علي حيلي الذي أعطاني في البداية مبلغا من المال قدره خمسمائة دولار أميركي مقابـل اعتناق الديانة المسيحية فقبلت الفكرة لأسباب مادية".

وتضيف "ثم قمت بربـط أسـر صـومالية كـثيرة بالهيئـة بعـد تحسن أوضاعي المعيشية، وبدأت أقرأ لهم الكتاب المقدس المترجم إلـى اللغـة الصـومالية داخـل إحـدى الكنـائس فـي نيروبي قبل أن تقطع الهيئـة المسـاعدات الماليـة عنـي بعـد اكتشافها ارتباطي الوثيق بالدين الإسلامي".

وذكـــرت ميمونـــة أن اللاجئيـــن الصـــوماليين فـــي كينيـــا -المستهدفين من قبل الهيئات التنصيرية خاصة في العاصمة نيروبي- يتلقون دروسا دينية بالإضافة إلى دورات فـي تعلـم الخياطة، ودورات في الحاسوب والسيارات، مشيرة إلى أن عـدد الصـوماليين المرتبطيـن مـع الهيئـة يتجـاوز سـتمائة شخص.

أما قصة أنيسة عريس نونو (63 عاما) التي فقدت ثلاثة مـن إخوتها في الحروب الأهلية الصومالية فلا تختلـف عـن قصـة ميمونة حيث تحدثت إلى الجزيرة نت بلهجـة غاضـبة بقولهـا "أنا لست صومالية، لأنه لا أحد يهتم بنا، ويتفقد أحوالنا برغم وجـود التجـار الصـوماليين فـي كينيـا، وبرغـم وجـود الأهـل والأقارب هنا في كينيا".

وكانت المفاجأة عندما أخرجت السيدة أنيسة مصحفا شريفا من حقيبتها الصغيرة، ثم قرأت سـورة الإخلاص والمعـوذتين فـــي لحظـــات غيـــر أنهـــا أخفتـــه بســـرعة عنـــد اقـــتراب صـومالياعتنق المسـيحية وذلـك مخافـة قطـع المسـاعدات المالية عنها.

الكتاب المقدس

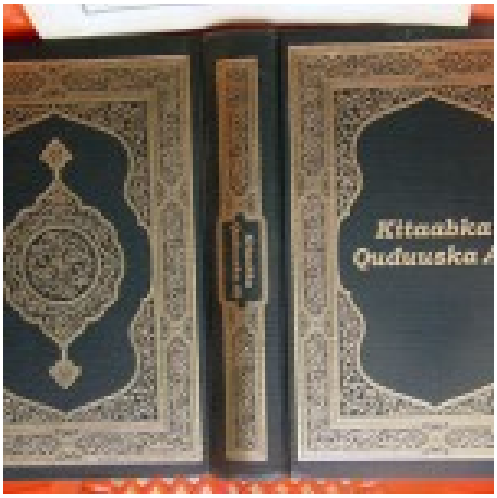

أغلفة النسخ الموزعة من الإنجيل تشبه غلاف المصحف الشريف (الجزيرة نت)

وتوزع هيئة "المؤمنون الصوماليون" بالتعاون مع منظمة حصان الأميركية والكنائس الكينية المحلية نسخا من كتاب الإنجيل مترجمة إلى اللغة الصومالية على اللاجئين الصوماليين في كينيا بطرق سرية حيث تشبه أغلفة النسخ الموزعة غلاف المصحف الشريف.

وفي هذا السياق، أوضح الداعية عمر محمد جامع -أحد الدعاة الصوماليين في نيروبي- للجزيرة نت أن الهيئات الإنسانية الغربية تستخدم وسائل مختلفة لتنصير اللاجئين الصوماليين ومنها الإغراءات المالية والخدمات التعليمية، والصحية المجانية لأطفالهم، وفتح باب الهجرة إلى أميركا وكندا وأستراليا وأوروبا الغربية.

يشار إلى أن منظمة حصان الأميركية مؤسسة خاصة غير ربحية مسجلة في ولاية كاليفورنيا ولها مكتب فرعي في كوريا، وفتحت مكتبها الإقليمي في كينيا 1994م، ويتركز نشاطها في كينيا والصومال، وتهتم بالفقراء والمعاقين،

وتقوم رؤيتها على رعاية المعـوقين، والفئـات الضـعيفة فـي المجتمع، والبحث عن هويتهم.

وأكدت مصادر صومالية في كينيا تحول عشـرات المسـلمين الصوماليين في العقد الأول من القرن الحإلـإلى المسـيحية نتيجة الفقر، إضافة إلى تخلي الجهـات الصـومالية الرسـمية عن مسؤوليتها في حماية مصالح لاجئيها في كينيا.

القرصنة

- القرصنة في سواحل الصومال: صداع في رأس العالم

في عتمة الظلام الـدامس سيمضـي القراصـنة الصـوماليون ليلة رأس السنة واضعين أيديهم على زناد أسحلتهم متأهبين

لأية خطوة مفاجئة، لكن من دون أن يساورهم أدنى شك في أنهم المنتصرون لا محالة في لعبة قتل الوقت بالمفاوضات من اجل الحصول على فديات مالية باهظة في عمليات القرصنة التي باتت تشكل صداعا في رأس العالم خصوصا للدول التي تتنقل سفنها وبواخرها بالقرب من سواحل الصومال.

وستبقى مئات الأسر والعائلات وعوائل المخطوفين في جميع أنحاء العالم ليلة رأس السنة يتمنون عودتهم سريعا بعد محنة الخطف المفجعة.

في دولة يفتقد سياسيوها إلى الحكمة لتحقيق المصالحة الوطنية وطي ملف الحرب الأهلية المشتعلة منذ عام 1991، يجد القراصنة أنفسهم في بلد يخلو من سلطة مركزية قادرة على بسط سيطرتها على سواحله، ما يمنح القراصنة شعورا نسبيا بأن لا خطر داخليا حقيقيا يتهددهم.

وقبل أن يلفظ العام 2008 أنفاسه الأخيرة برهن القراصنة حديثو السن على سواحل الصومال بأسلحتهم المحدودة وتقنياتهم العالية أن بإمكانهم إجبار أعتى الأساطيل العسكرية في العالم إلى المجيء إلى مياه المحيط الهندي وخليج عدن، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى ردعهم على الفور. وتتراوح الفدى التي يطلبها القراصنة بين مئات الآلاف وملايين الدولارات، حسب السفينة التي يستولون عليها وهويات الرهائن، وتفيد تقديرات حديثة بأن القراصنة حصلوا على نحو 30 مليون دولار خلال عام 2008 فقط. ويبلغ طول سواحل الصومال 3700 كلم، وهي من السواحل الأطول في العالم، وتراقب هذه السواحل بين 12 و15 سفينة تابعة للتحالف البحري الذي يضم عدة دول تعمل في مجال مكافحة الإرهاب. وبينما لم تستجب الدول العربية

بالسرعة الكافية لدعوة عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية لإنشاء قوة عربية تتولى حماية المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن القومي العربي، دشن الأوروبيون عملية «أطلانطا» لمحاربة القرصنة في مساحة جغرافية تصل إلى مليون كلم مربع بهدف حماية السفن المحملة بالمساعدات الغذائية والتابعة لبرنامج الغذاء العالمي الأممي، وكذلك الرد على أعمال القرصنة البحرية التي تزايدت في هذه المنطقة في الآونة الأخيرة.

العملية الأوروبية لمحاربة القرصنة والتي تشارك فيها كل من فرنسا، بريطانيا، اليونان، ألمانيا، بلجيكا، فنلندا ، هولندا، اسبانيا، ومدتها عام كامل، يعتبرها بعض الصوماليين حجة لوجود الأساطيل الغربية على سواحل الدولة المفككة في الصومال لغرض في نفس يعقوب. هذا الاهتمام الغربي بالصومال يثير ولا شك الريبة، خاصة أن خليج عدن يتحكم بالمدخل الجنوبي لقناة السويس، وهو واحد من أهم المحاور في الملاحة البحرية في العالم، حيث تمر سنويا عبره قرابة 16 ألف سفينة ونحو 30% من الإنتاج النفطي العالمي. التحذيرات الدولية من مخاطر القرصنة لم تتوقف لا سيما أن هناك مخاوف من أن قناة السويس مهددة بالإغلاق بسبب أعمال القرصنة التي تتم في القرن الأفريقي.

وقال تقرير أصدره «تشاتام هاوس»، وهو مركز دراسات وأبحاث بريطاني متخصص في السياسة الخارجية، إن زيادة أعمال القرصنة قد تؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية في منطقة القرن الأفريقي، وإلى توقف مسار الرحلات التجارية العالمية عبر قناة السويس. ولاحظ التقرير أن قيمة التأمين على السفن التي تعبر خليج عدن قد ارتفعت بنسبة كبيرة،

ومع زيادة المخاطر وارتفاع التكاليف قد ينتهي الأمر بأن تفضِّل شركات الملاحة الانصراف عن خليج عدن وقناة السويس، والاتجاه نحو رأس الرجاء الصالح.

وإذا كان القراصنة قد نجحوا خلال الاثني عشر شهرا المنصرمة في احتجاز ما لا يقل عن 18 سفينة أجنبية بطواقهما البحرية البالغ عددها نحو 350 بحارا من بينهم 92 فلبينيا، وان ينجوا بفعلتهم على الرغم من هذا الاحتشاد العسكري غير المسبوق على مرمى من سواحل الصومال المترامية الأطراف، فإن العام 2009 قد يشهد عملية تحول نوعية خطيرة للغاية في طبيعة النشاط التقليدي للقراصنة، عندما ينتقلون في مرحلة تالية إلى اصطياد السفن المخصصة لنقل الركاب في السواحل التي باتت الأخطر من نوعها في العالم قاطبة.

هؤلاء الرجال المثيرون للشفقة أكثر من أي شيء آخر، وبوحي من ملابسهم الرثة وضعف مستوى تسليحهم، صدموا العالم عدة مرات خلال العام الذي يوشك على الرحيل، عبر إرباكاتهم للملاحة البحرية الدولية في المنطقة من دون وجود قوة رادعة قادرة على وقف نشاطهم الاجرامى المثير للجدل.

وبات القراصنة يشدون انتباه الجميع بعدما ابتعدوا عن ساحة عملهم الرئيسي قبالة السواحل الصومالية، وتوجهوا بقواربهم الصغيرة والسريعة إلى المياه الإقليمية، لكي ينجحوا للمرة الأولى في السيطرة يوم 25 سبتمبر (أيلول) على سفينة الشحن الأوكرانية «فاينا» التي كانت متوجهة إلى مرفأ مومباسا الكيني وعلى متنها 17 أوكرانيا وثلاثة روس ولاتفي واحد، وتحمل على متنها شحنة مثيرة للجدل

عبارة عن 33 دبابة ثقيلة من نوع «تي ـ 72» سوفيتية الصنع بالإضافة إلى معدات عسكرية أخرى.

سقوط هذه الشحنة في أيدي القراصنة أثار هلع الجميع من احتمال تسرب حمولتها إلى أيدي الإسلاميين المتشددين في الصومال سواء تنظيم المحاكم الإسلامية الموإللتحالف المعارضة الذي يتخذ من العاصمة الاريترية أسمرة مقرا، أو حركة الشباب المجاهدين المتشددة والمعروفة بعدائها المطلق للسلطة الانتقالية وللوجود العسكري الأجنبي في الصومال.

ثمة من يقول إن الإسلاميين الذين يهيمنون على مناطق كثيرة في وسط وجنوب الصومال وباتت حشودهم على مرمى حجر من العاصمة مقديشو، يوفرون للقراصنة حماية لوجستية وأن هناك تواطؤا بين الطرفين، فكلاهما أصحاب مصلحة في أن تبقى الفوضى هي المسرح السياسي والأمني في البلاد.
لهذا وافقت الشركة المالكة للشحنة على التفاوض، وكالعادة قلص القراصنة رقم الفدية المطلوبة من 25 مليون دولار إلى 3.5 مليون دولار فقط، لكن دخول سيدة أعمال أميركية على الخط هدد الصفقة في آخر مراحلها وأعاد اللعبة مجددا إلى المربع صفر.

الأوكرانيون من جانبهم لم يفوتوا أية فرصة لانتقاد هذا التدخل الذي أجهض المفاوضات التي تمت بعض مراحلها بترتيب من البحرية الأميركية، وعلى متن إحدى بوارجها الحربية التي تفرض رقابة لصيقة على السفينة والشحنة تحسبا لأي طارئ. دخول تلك المرأة الغامضة مشيلين لين بارلين كان مفاجئا، خصوصا بعدما زعمت أن القراصنة طالبوها بالتوسط لإنهاء أزمة احتجازهم لعشرات السفن

المخطوفة على سواحل الصومال بما في ذلك ناقلة النفط السعودية «سيريوس ستار» وسفينة الشحن العسكرية الأوكرانية، وهي قالت لـ«الشرق الأوسط» إنها تجري يوميا عشرات المكالمات الهاتفية من مقر إقامتها في العاصمة الأميركية واشنطن، للاطمئنان على أوضاع كل السفن بخاصة طواقمها، وتفقد أحوالهم المعيشية.

ومثل يوم الاثنين 17 نوفمبر (تشرين الثاني) كابوسا جديدا لناقلات النفط العملاقة بعدما نجح القراصنة أيضا في اصطياد ناقلة النفط السعودية «سيريوس ستار» التي تعتبر من أكبر ناقلات النفط، على بعد 450 ميلاً من ميناء مومباسا في كينيا، وعلى متنها 25 بحارا من جنسيات مختلفة من بريطانيا وكرواتيا والفلبين وبولندا والمملكة العربية السعودية.

عملية خطف الناقلة التي بحجم ثلاث ملاعب لكرة القدم وتحمل 300 ألف طن من البترول مثلت اكبر عملية ينفذها حتى الآن القراصنة الصوماليون منذ بداية العام. وأبلغت مشيلين بارلين التي كتب القراصنة اسم تدليلها باللغة العربية «أميرة» بأحرف إنجليزية على جوانب بعض السفن المخطوفة، لـ«الشرق الأوسط» أنها لا تقدم نفسها كوسيط بين القراصنة ومالكي السفن المخطوفة لكنها تسعى في المقابل إلى التوصل إلى حل دائم لإنهاء أزمة القرصنة على سواحل الصومال.

ويستخدم القراصنة زوارق سريعة جدًا تعمل انطلاقًا من سفينة أم، وهم يملكون أسلحة رشاشة وقاذفات قنابل يدوية، وقد يكون لديهم قاذفات صواريخ، كما يملكون هواتف تعمل بنظام «دي.بي.إس» وبالأقمار الاصطناعية. وأنهت مشلين منتصف الشهر الماضي زيارة إلى الصومال

استمرت ثلاثة أيام قالت إنها ضمن عشرات الزيارات التي قامت بها لهذا البلد منذ أن بدأت تهتم بشؤونه قبل نحو 12 عاما، لكنها لم تفصح طبيعة الظروف التي دفعتها إلى هذا الاهتمام المفاجئ.

ولفتت إلى أن لديها اتصالات مع جميع المسؤولين رفيعي المستوى في الصومال، وأن لديها علاقات مع بعض حكومات دول الجوار الجغرافي في منطقة القرن الأفريقي، مشيرة إلى أنها زارت الأردن والإمارات أخيرا. وقالت مشيلين التي تدير من ولاية فرجينيا شركة لبيع وتصميم الستارات الواقية من الرصاص عبر الهاتف لـ«الشرق الأوسط»: «أنا أتعاطف مع القراصنة بسبب أوضاعهم المعيشية والصحية المتدهورة وفقدانهم لموارد رزق ثابتة».

ونفت أن يكون دافعها للتورط في ملف القراصنة هو البحث عن المال وقالت: «حسنا لست في حاجة إلى مال.. إنني غنية بما يكفي لأعيش حياة كريمة، لكني لا أستطيع تناول الطعام وأنا أرى هذه المأساة أمامي».

ومضت إلى القول: «في كل المراحل نحن لا نتحدث عن أموال أو فديات يتم دفعها من أجل إقناع القراصنة بوقف أنشطتهم أو إنهاء اختطاف السفن واحتجازها، نحن نتحدث عن بشر يعانون وتم تجاهل معاناتهم لفترة طويلة».

واعتبرت أن استفحال ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال مسؤولية دولية أولا، مشيرة إلى أن أحدا لم يهتم بأن يتعرف على دوافع القراصنة للقيام بأنشطتهم المزعجة أو فهم خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية. وقالت: «بالنسبة لي هذا موضوع انساني بالدرجة الأولى، نحن لدينا علاقات طويلة مع هؤلاء الأشخاص وبيننا ثقة متبادلة، إنهم يعرفون

أنني أسعى إلى مساعدتهم بدون أن يتعرضوا للأذى». وأضافت: «هذه دولة (الصومال) بلا حكومة مركزية منذ عام 1991، وبالتإلى خدمات ولا مدارس ولا شيء، وليس بإمكان الأشخاص الذين يتحولون إلى قراصنة أن يلجأوا إلى هذه المهنة إذا كانت لديهم مهن أخرى يتعيشون منها».

وتقدر منظمة بحرية متمركزة في كينيا عدد القراصنة المنتشرين على طول السواحل الصومالية بنحو 1100 رجل، موزعين في أربع مجموعات ومعظمهم من خفر السواحل السابقين. وروت مشيلين لـ«الشرق الأوسط» أن لديها علاقات مع جميع القراصنة وتعرفهم جميعا بالاسم وسبق لها أن التقت بعضهم، وأضافت: «الأمر ليس كما يبدو، أنا لا أدعمهم سياسيا ولا أنظر للموضوع من هذه الزاوية، هؤلاء أناس يحتاجون إلى المساعدة وأنا أقدمها لهم قدر المستطاع».

واعتادت مشيلين إجراء عدة مكالمات هاتفية كل صباح بتوقيت الولايات المتحدة للسؤال حول كيفية معاملة القراصنة للطواقم الملاحية للسفن المخطوفة وما إذا كانت كميات الطعام والماء كافية للجميع. وفي مكالمة جرت عبر هواتف متصلة بالأقمار الصناعية ومن خلال ربط المتحدثين بخط هاتفي من العاصمة البريطانية لندن، كانت مشيلين تسأل باستمرار أشخاصا صوماليين قالت إنهم قراصنة لا يريدون إعطاء هوياتهم عبر وسائل الإعلام، عن الوضع الصحي وما إذا كان هناك مرضى أو أشخاص يحتاجون للمساعدة.

وقال بعض الملاحين المخطوفين إنهم يتلقون معاملة جيدة من القراصنة الذين سمحوا لهم بالتحدث إلى ذويهم لبعض الوقت. وأكدت الأميركية أنها تسعى لتوفير الظروف

الملائمة لإطلاق سراح الناقلة السعودية وطاقمها المكون من 25 بحارا من جنسيات مختلفة، لكنها نفت أن يكون القراصنة قد طالبوا بفدية مالية لإطلاق سراح الناقلة السعودية، وقالت في المقابل إن الجهود منصبة على حل يرضي جميع الأطراف من دون الكشف عن أية تفاصيل أخرى. وأوضحت أن جهودها تنصب أيضا على محاولة تكوين حرس سواحل قطاع خاص في الصومال اعتمادا على القراصنة التائبين، والذين سيتم لاحقا إعادة تأهيلهم. وقالت «هذا برنامج ضخم يحتاج إلى تمويل كبير، نأمل أن نتمكن من تنفيذه سريعا، الحلول العسكرية للقرصنة في تقديري ليست هي الحل المناسب».

لكن الجنرال موسى عدي رئيس إقليم البونت لاند (أرض اللبان) في شمال شرقي الصومال الذي يعتبر معقلا بالنسبة لعموم القراصنة وقاعدة لوجستية للبعض الآخر، يرفض منطق التعاطف مع القراصنة ويطالب بعدم التفاوض معهم على الإطلاق. واعتبر الجنرال عدي لـ«الشرق الأوسط» في مقابلة خاصة عبر الهاتف من مقره في الإقليم الذي يتمتع منذ عام 1998 بالحكم الذاتي، أن وجود السفن الحربية التابعة للدول الغربية والولايات المتحدة على سواحل الصومال لن يؤدي إلى حل مشكلة القرصنة ويقضي عليها.

وكشف النقاب عن أنه يقوم حاليا بتنظيم قوة عسكرية أو خفر للسواحل لتمشيط المناطق التي يوجد فيها القراصنة.

ورأى أن وجود السفن الغربية الكبيرة خلق بالفعل مشاكل أكبر للصومال وللعالم، لافتا إلى أن بعض الطائرات المروحية التابعة للأساطيل العسكرية الأجنبية المحتشدة في المياه الإقليمية للصومال تقلع في اتجاه سفن القراصنة

أو أماكن تجمعاتهم فقط لتصويرهم ثم تعود من حيث أتت. الجنرال يرى أن لا فائدة من التفاوض مع القراصنة أو الاستجابة لمطالبهم، ويحث العالم في المقابل على دعم حكومته أولا للقيام بعملية برية لتدمير مواقع القراصنة على الأرض. وتساءل «هل يمكنك أن تكافئ لصا اعتدى عليك؟ فلماذا إذن نكافئهم (القراصنة)»؟، لافتا إلى أن الفديات والأموال التي يحصلون عليها تزيدهم قوة وتحفزهم على القيام بالمزيد من عمليات القرصنة، وأضاف «لا ينبغي الخضوع مطلقا لابتزازهم».

وأضاف: «كما قلت سابقا، ويجب أن ينتبه العالم لما أقوله، نحتاج لخبراء بحريين وعسكريين، وإمكانيات لوجستية، ودعما فنيا لكي نؤسس خفر سواحل جيد التسليح، بإمكاننا القضاء على هذه الظاهرة، ومنع القراصنة من ممارسة أنشطتهم، لكن لا احد يستجيب لنا، فماذا نفعل؟».

وتحول الإقليم الذي يضم واحدة من أفقر مناطق الصومال وشهد قطاع الصيد فيه انهياراً عارما خلال السنوات إلـ 17 الماضية، إلى ملاذ آمن للقراصنة الذين لا يبخلون بالمال على السكان المحليين في قراهم لشراء سكوتهم أو تعاطفهم. وبإمكان الزائر لتلك المناطق الفقيرة أن ينبهر بهذه المنازل الفخمة وسط مستنقعات الفوضى والبؤس، فيما تربض خارجها أحدث طرازات السيارات ذات الدفع الرباعي.

وفي الوقت الذي يحتفظ فيه القراصنة بمعظم المال، يذهب جزء كبير منه إلى «محليين من ذوي النفوذ»، بعضهم متورط في الحرب المستمرة في البلاد.

مداخلة 1:ـ خريطة التحالفات السياسية في الصومال معروفة بتقلباتها الكثيرة والدراماتيكية المفاجئة، وقادة الشباب الذين كانوا يوما في صفوف تنظيم المحاكم الإسلامية عندما كان مسيطرا على زمام الأمور في العاصمة مقديشو لفترة ستة أشهر تقريبا انتهت مطلع عام 2007، الذي نجح إلى حد كبير في كبح جماح القراصنة وطردهم من معقلهم في مدينة هارديري، باتوا اليوم حريصين على ألا يفهم من كلامهم وتصريحاتهم بأنهم يشكلون خطرا على القراصنة.

وجرت محاولات لتسريب الشحنة الخاصة بالسفينة الاوكرانية بليل إلى قياديين في حركة الشباب، قبل أن يتدخل الأسطول الأميركي على الفور ويأمر بوقف عملية التسريب على الفور بعدما هدد بإغراق السفينة بما تحمله من بشر وأسلحة. الهلع الأميركي من فكرة نجاح الإسلاميين المتشددين في وضع أيديهم على تلك الشحنة الغالية له ما يبرره من وجهة النظر الأميركية، فامتلاك الشباب لهذه المعدات العسكرية ليس فقط كفيلا بقلب الموازين لصالحهم في الصومال، بل أيضا بإثارة موجة غير محدودة من سباق التسلح في منطقة القرن الأفريقي مع ما يعنيه ذلك من مخاطر على الأمن والاستقرار في المنطقة المسكونة أساسا بخلافات الحدود بين معظم دولها.

يعتقد عبد القادر يوسف نائب وزير الموانئ في إقليم «بونت لاند» أن مشكلة القرصنة ستثير خلال العام المقبل متاعب أكبر للعالم، خاصة أن أساس المشكلة لا يزال موجودا ويفرض على الجميع التعامل معه. ويرى يوسف أنه ليس بمقدور أحد منفردا الحفاظ على السواحل الطويلة للصومال، بيد أنه في الوقت نفسه يقول إن حكومته تقوم بحملة لمواجهة القراصنة عبر المساجد من خلال الدعاة

لتوعية الناس بخطر القراصنة وإبلاغهم أن مصدر ثرواتهم يعتبر محرما شرعا. ليست هناك تصنيفات قبلية للقراصنة، فهم ينتمون إلى كل القبائل والعشائر ولديهم أيضا شبكات مالية وأتباع في الخارج يطلعونهم أولا بأول على ما تنقله عنهم مختلف وسائل الإعلام الموالية التي باتت تعتمد الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية كوسيلة وحيدة للاتصال بخاطفي السفن المنكوبة. بعض القراصنة هم بالأساس صيادون فقدوا أعمالهم بفعل الوجود العسكري الغربي على سواحل الصومال، والنفايات الكيماوية الخطيرة التي يتم إلقاؤها على مقربة من مياهه الإقليمية. ويقول عبد القادر «بعضهم ليس لديه أي عمل ومدمرون، يفعلون ذلك فقط من أجل المال».

لكن الخطورة الحقيقية للقرصنة لم تبدأ بعد حيث يتوقع الكثير من المراقبين أن يمد القراصنة نشاطهم لكي يصل إلى خطف السفن الناقلة للركاب، وهي حالة يتعين على العالم أن يتأهب للتعامل معها. ذلك أن خطف سفينة تحمل مئات المسافرين السيئي الحظ من جنسيات مختلفة، سيمثل أيضا نقلة نوعية في عمل القراصنة المحدودي الثقافة والتعليم.

هذه التوقعات لا تنطلق من فراغ فقد سعى القراصنة بالفعل إلى مهاجمة أكثر من سفينة ركاب دون أن يحالفهم الحظ هذه المرة، على أن المسألة على ما يبدو مرهونة بعنصر الوقت ليس أكثر. القراصنة الذين نجحوا في السابق في عرقلة توصيل المساعدات الغذائية إلى الصومال الذي تمزقه الحرب الأهلية، لن يتوقفوا عن مفاجأة العالم بعمليات جديدة، ولكن السؤال يبقى: إلى متى.. ولمصلحة من؟

مداخلة 2: بقي الإشارة إلى عامل مهم يدعو أمريكيا ان لا تعيد غلطة تخليها عن حكم الجنرال بري تتكرر هذه المرة في اليمن وهو هاجس تأمين الملاحة البحرية في بحر العرب ومضيق باب المندب والبحر الأحمر بعد أن كشرت عناصر القرصنة الصومالية أنيابها في هذه البقعة الحيوية من العالم.أو استغلال بعض ممن يعتقد ان لهم علاقة بتنظيم القاعدة لخلو سواحل الصومال من أي قوة بحرية حامية لهذه السواحل لتتنقل واتخاذها ممراً رابطاً بين قارتي أفريقا وآسيا .

فأمريكا تعرف تماما كيف نشأت ظاهرة القرصنة في هذه المنطقة. فبعد أن غابت القوة البحرية الصومالية عن حماية هذه الشواطئ المترامية الأطراف، وجدت شركات الاصطياد العالمية التي تجوب البحار فرصتها للتوغل في عمق المياه الإقليمية الصومالية الغنية بأنواع عديدة من الأسماك مما وجد آلاف الصوماليين أنفسهم أمام مواجهة لا مناص منها وذهبوا يذودون عن مياههم وأرزاقهم بفلسفة دفاعية بحتة، وقعت على اثر ذلك زوارق كثيرة لهذه الشركات بيد الصوماليين المدافعين سرعان ما سال لعاب هؤلاء القوم الذي هد حيلهم الجوع وأنهكهم العوز والفقر إلى أن ينتقلوا من وضع المدافع إلى وضع المهاجم إضافة إلى أن هناك أعداداً من الشبان والرجال والذين تلقوا التدريب بتمويل من قبل بعض السياسيين وبعض التجار المحليين وذلك بغية الدفاع عن السفن الأجنبية والتي تمارس سرقة الثروة البحرية و الصيد الجائر في المنطقة بمقابل عمولة محرمة يحصلها هؤلاء السياسيون والتجار من قبل الشركات الأجنبية والتي تمتلك تلك السفن، وشيئا فشيئا بدأت تتشكل ملامح معضلة عالمية اسمها قرصنة بحرية في أهم بقعة بحرية على وجه الأرض وعلى مقربة من منابع الطاقة.

وأمام هكذا سيناريو تتواصل حلقاته لم يخطر على بال راعي البقر الأمريكي أنه كان لزاما عليه ان يعيد حساباته بالمنطقة ويضاعف من حماية أنظمة حكم هذه المنطقة حتى وإن كانت غارقة بوحل من ما يعتبره هذا الغرب متعارضاً مع ديمقراطيه المزعومة.

- هل ستؤثر محاكمة هامبورغ على القرصنة في الصومال؟

في أول محاكمة لقضية قراصنة في ألمانيا منذ 400 عام، بدأت في هامبورغ محاكمة صوماليين متهمين بمهاجمة سفينة ألمانية قبالة سواحل القرن الإفريقي.المحاكمة التي لاقت اهتماما كبيرا في ألمانيا لم تقابل في الصومال بأي اهتمام.

المحاكمة تُجري أمام المحكمة الخاصة بالجرائم المتعلقة بالسير، أي تلك الجرائم الناجمة عن القيادة بسرعة كبيرة أو في حالة السكر. هذه المعلومة اللطيفة تعبر بشكل قوي عن التأثير الذي سيتمخض عن هذه المحاكمة على صناعة القرصنة في الصومال.

بمعنى أنه لن يكون لها أي تأثير، حتى لو أصدرت المحكمة في الختام أحكاما بالسجن تصل إلى 10 أو 15 سنة. فعشر سنوات في سجن أوروبي

السجن أفضل من العودة إلى الوطن

هي على جميع الأحوال أفضل من الجوع والإرهاب في القرن الإفريقي البائس. هذا ما قاله أحد القراصنة الشبان للمحققين في هولندا التي سلمت المدعى عليهم لألمانيا.
الولاء العشائرى

لم تعد الصومال موجودة منذ فترة طويلة في أي من الإحصائيات الإنسانية، لأنه لم يعد بمقدور أحد الحصول على أية أرقام. واستنادا إلى "مؤشر الإرهاب" الأخير، يفوق خطر عملية إرهابية مميتة في الصومال للمرة الأولى مثيله في العراق أو أفغانستان. ووجه العلاقة بين الاضطرابات في أفغانستان والصومال هو أن الولاء العشائري ما يزال يقوض أي ولاء للدولة. لهذا أفشل حتى الآن عدد كبير من محاولات تشكيل حكومة مستقرة.

بالإضافة إلى ذلك، ما يزال المجتمع الدولي يرسل إلى القرن الإفريقي قوات حفظ سلام عديمة الحول والقوة بدلا من قوة فعالة،

إسبانيا تنهب وإيطاليا توسخ

وما تزال أساطيل إسبانية تصطاد كل أسماك السواحل الصومالية، وشركات إيطالية ترمي بنفايات سامة في البحر، لهذا لن يتغير على المدى المنظور أي شيء في الصومال، مهما تعددت مؤتمرات المانحين.

- مكافحة القرصنة ليست الهدف الوحيد من الوجود البحري بالمحيط الهندي

لندن (الشاهد) – في مياه المحيط الهندي تحاول سفن القوات البحرية الدولية التصدي للقراصنة الصوماليين لكن على المدى الطويل ربما يتضح أن القوات التي وصلت في الآونة الأخيرة من الهند والصين وروسيا وغيرها متنافسة بقدر ما هي متحالفة.

وتقدر البحرية الأمريكية عدد السفن الحربية التي تنخرط كل يوم للتصدي لقراصنة صوماليين مسلحين بما بين 30 و 40 سفينة.

وبينما يكون نصيب الأسد لقوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي الا أن العامين الماضيين شهدا تزايدا في وجود الصين وروسيا والهند واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها.

وفي حين أن القرصنة التي أعادت رسم مسارات الملاحة وزادت من تكاليف التأمين تعتبر المحرك الرئيسي وراء ذلك الا أنه ينظر الى الجميع أيضا على أنهم يريدون نصيبهم من ممرات ملاحية تزداد أهمية.

ومن المؤكد ان تلك القوات تكشف عن الأسلوب الذي تضطلع من خلاله بعض القوى بدور أكبر في الشؤون العالمية.

لكن أيا من الوافدين الجدد نسبيا لا يقترب من تحدي الهيمنة العسكرية الإقليمية للولايات المتحدة التي تكون لها عادة حاملة طائرات واحدة على الأقل في المنطقة ويكفي ما تحمله من أسلحة وذخائر لإغراق كل القوات البحرية الأخرى.

وقال كريستيان لا مبير خبير الشؤون البحرية بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن "لا تزال هذه قوات صغيرة نسبيا... لكن إذا كنا نتطلع الى العقود القليلة القادمة فلا شك أن القوات البحرية الاسيوية سيكون لها وجود أكبر في المحيط الهندي بالنسبة للقوات الغربية".

وتزداد المنطقة أهمية. وتمثل 20 في المئة من التجارة البحرية العالمية ونسبة أعلى كثيرا من شحنات الطاقة والحاويات.

وهي طريق الشحن الرئيسي لامدادات النفط من الخليج والصادرات الصينية والآسيوية الى أوروبا والموارد الأفريقية المحتملة من الغذاء والمعادن.

وربما تكون للقوى الغربية جداول أعمال أخرى مثل مراقبة التهريب المحتمل للأسلحة الإيرانية ومراقبة المتطرفين والمتشددين في الصومال واليمن لكن بالنسبة للقوى الصاعدة فان المصلحة الأساسية هي التجارة.

وقال نيكولاس جفودسيف استاذ دراسات الأمن القومي بكلية الحرب البحرية الأمريكية "أصبح المحيط الهندي ممرا بحريا رئيسيا. الصين لا تثق في ترك هذا الطريق الحيوي في أيدي البحرية الأمريكية وتريد تأمين الوصول اليه".

وقوة التدخل الصينية التي تتألف من ثلاث سفن وتسير قوافل في معظم الأيام عبر عدن وتتواجد بشكل دائم هي أول قوة لبكين في المنطقة منذ أبحر اليها الاميرال شنغ خه في القرن الخامس عشر.

واقترح قادة البحرية الصينية المعاصرون فتح قواعد بحرية إقليمية لدعم عمليات مكافحة القرصنة علاوة على مشاريع جديدة أخرى في مواني‌ء باكستان وسريلانكا وميانمار.

وسيثير هذا قلق الهند التي لطالما اعتبرت المحيط الهندي فناءها الخلفي. وعلى غرار معظم القوى الآسيوية تقوم الهند ببناء قواتها البحرية بينما تخفض الدول الغربية قواتها البحرية.

ويشير الوجود الروسي ويكون عادة بسفينتين الى زيادة في الانتشار البحري خارج منطقة موسكو التقليدية.

ويصف بعض المحللين وجود السفن اليابانية وطائرات الدورية التابعة لها بأنه الأول من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية.

ويشير قادة في الأساطيل البحرية الى الانتشار بوصفه مثالا واعدا للتعاون الدولي. وفي حين أنه لا يوجد قائد عام للجهود الدولية فان هناك تنسيقا من خلال اجتماعات شهرية وغرف دردشة مؤمنة على الانترنت.

ويشتكي البعض من أن القوات البحرية للقوى الصاعدة تركز بشدة على حماية ملاحتها الوطنية ويمكن الاستفادة منها بشكل افضل لو تم تحسين التنسيق. وتركز معظم الدول الصاعدة على مرافقة السفن التي ترفع علمها غير أن الهند على وجه الخصوص حريصة على ان تؤكد أنها رافقت سفنا من جميع الجنسيات.

والمؤكد أنه على الرغم من تحقيق السفن الحربية بعض النجاح في تعطيل الهجمات فان عدد القراصنة لا يزال في تزايد.

لكن في العموم يقول عاملون بقطاع الشحن إن تواجد القوات البحرية خبر سار.

وقال بيتر هينشكليف أمين عام الغرفة الدولية للشحن "يتعلق هذا بحماية الطرق التجارية."

وأضاف "من المؤكد أننا نرحب بالتعاون البحري. فالقوات البحرية التي أن لم تكن فعلا في حالة حرب فمن المؤكد أنها تتنافس مع بعضها البعض لكنها تعمل معا وأصبحوا رفاق سلاح."

لكن البعض يرى أيضا أن اندفاع السفن الحربية الى المنطقة الذي بدأ معظمه في عام 2008 بعد اختطاف ناقلة نفط سعودية وسفينة أوكرانية تحمل دبابات يذكيه جزئيا تنافس دولي متزايد يثير القلق.

وقال جوفسديف من كلية الحرب البحرية "لا أعتقد أنه بالضرورة هذا او ذاك يمكن أن يكون الاثنان".

مؤسسات فكرية غربية

المؤسسات الفكرية الغربية كثيرة ورصدها لما يجري من أحداث في المنطقة يتركز على نقل للأحداث بشكل مفصل أو نشر لتقارير وتحليلات مختلفة وهذه الأخيرة هي التي تم التركيز عليها في تقريرنا الحالي.

من بين ما نشر على صفحات بعض المؤسسات هذه التقارير:

ترجمة 1:

تقرير: عام 2010 كان الأسوء بالنسبة للقراصنة في عرض البحر

كان العام الماضي أسوأ الأعوام بالنسبة للقرصنة في عرض البحر ، وفقا لتقرير صدر يوم الاثنين.

خطف القراصنة 1181 بحار على متن 53 سفينة في 2010 ، وفقا لتقرير صادر عن البحرية وغرفة التجارة الدولية والمكتب الدولي. وقتل ثمانية من الرهائن ، كما يقول التقرير.

وذكرت السفن 445 من هجمات القراصنة في عام 2010 ، أي بزيادة 10 ٪ عن 2009.

"وهذه الأرقام لعدد من الرهائن والسفن التي تم اتخاذها هي أعلى ما رأينا منذ أي وقت مضى ،" قال النقيب

بوتينجال موكونـدان مـدير المكتـب تقـارير مركـز القرصـنة. "الزيادة المستمرة في هذه الأرقام مثيرة للقلق."

المياه قبالة سـواحل الصـومال لا تـزال الأكـثر خطـورة فـي العالم ، كما تم القبض على 49 من السفن هنـاك -- 92 ٪ من جميع السفن التي اتخذت ، وفقا للتقرير.

لا تــزال تشــكل مــا مجمــوعه 28 ســفينة و 638 رهينــة محتجزين للحصول على فدية من قبل القراصنة الصوماليين اعتبارا من 31 ديسمبر ، كما جاء في التقرير.

وذكــرت صــحيفة Bartamaha الصــومالية أن قراصــنة صوماليون قد جمعوا عشرات الملايـين مـن الـدولارات فـي صورة فدى في السنوات القليلة الماضية.

وشملت غيرها من المناطق السـاخنة فـي عـام 2010 فـي مينـاء لاغـوس ، نيجيريـا ، مينـاء شـيتاغونغ فـي بنغلاديـش ، والمياه من إندونيسيا وبحر الصين الجنوبي ، وفقا للتقرير.

بصيص واحد من الأخبار السارة في التقرير ان الهجمات في خليج عدن قد انخفضت بأكثر مـن النصـف. وذكـرت السـفن أن 53 من الهجمات في الخليج بين اليمـن والصـومال فـي العام الماضي انخفضت من 117 فـي العـام قبـل الماضـي. المكتب البحري يرجع سمات هذا التحسن إلى وجـود سـفن بحريـة مـن عـدة دول ، وزيـادة اسـتخدام تـدابير الحمايـة الذاتية.

كلفت القرصنة الشركات والحكومات 7 بليون دولار إلى 12 بليون دولار سنويا في صـورة فـدى ، تحويـل مسـار السـفن يسـبب ارتفـاع أقسـاط التـأمين ، ومعـدات الأمـن والقـوات

البحرية والملاحقات ، والتجارة وتشغيل منظمات مكافحة القرصنة ، وفقا لتقرير صدر الأسبوع الماضي عن مؤسسة الأرض واحدة في المستقبل.

ومع ذلك ، استمرت الهجمات دون هوادة. وذكرت قوة الاتحاد الأوروبي البحرية في الصومال في وقت مبكر صباح اليوم الاثنين ، أن قراصنة صوماليين استولوا على سفينة الشحن ام النسر وطاقمها المكون من 24 فلبينيا.

وذكرت قوة الاتحاد الأوروبي البحرية في الصومال ، والتي تحتفظ بقائمة معينة من السفن المخطوفة حاليا وقع الهجوم بعد يومين من قيام القراصنة في خليج عمان بضبط ناقل آخر ، the MV Samho Jewelry ، مع 21 ميانمار ، أفراد الطاقم من كوريا الجنوبية وأندونيسيا.

وذكرت كوريا تايمز تعود ملكية the MV Samho Jewelry من قبل نفس الشركة التي دفعت في العام الماضي رقما قياسيا 9 ملايين دولار فدية للحصول على السفينة مرة أخرى من القراصنة.

"مرة واحدة كل نهاية التدابير الدبلوماسية والعسكرية من دون جدوى ، وسوف يكون كل شيء عن المال ،" قال مسؤول بارز في جمعية أصحاب السفن كوريا لكوريا تايمز.

وقالت قوة الاتحاد الأوروبي البحرية في الصومال في 6 يناير ، اثنين من السفن التجارية صدت الهجمات في نفس المنطقة من خلال استخدام خراطيم المياه واسلاك شائكة ومناورات مراوغة.

أفرج قراصنة صوماليون يوم الاحد على سفينة يونانية الــتي احتجزت لمـدة سـتة أشـهر. وقـد اسـتولى علـى The MV Motivator وطاقمها المكون من 18 فلبينيا في الرابع من يوليو قبالة القرن الافريقي.

ترجمة 2:

يناير 2011
الصومال
أعمال المجلس المتوقعة
فـي ينـاير ، مـن المتوقـع أن الممثـل الخـاص للأميـن العـام للصومال ، أوغسطين ماهيغا ، سيقوم بإحاطة المجلس فـي جلسة مفتوحة. هذا ومن المرجح أن يكـون تليهـا مشـاورات غير رسمية. وهناك الأمين العام يقدم تقريـرا عـن الصـومال من المقرر بحلول 1 يناير كانون الثاني.

أيضا في أوائل كانون الثاني ، مستشار الأمين العام الخــاص فـي المسـائل القانونيـة المتصـلة بمكافحـة القرصـنة قبالـة سواحل الصومال ، جاك لانغ ، الذي عين فـي آب الماضـي ، من المقرر أن يقدم توصياته إلى الأمين العـام. وكلـف لانـج بتحديـد "أي خطـوات إضـافية الـتي يمكـن اتخاذهـا لتحقيـق واستدامة النتائج الموضوعية في ملاحقة القرصـنة." ويتوقـع لهذه أن تكون مشتركة مع أعضاء المجلس.

الإذن لبعثة الاتحاد الافريقي فـي الصـومال والموافقـة علـى حزمة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي تنتهي في 30 سبتمبر.

التطورات الرئيسية
في 22 ديسمبر 2010 اعتمد المجلس قرارا بتمديد تفويض بعثــة الاتحــاد الافريقــي فــي الصــومال ورفــع قــوام البعثــة

المأذون بها من القوات 8000 إلى 12000. وطلبت من الأمين العام أن يواصل تقديم مجموعة دعم لوجستي لقوات الاتحاد الأفريقي لمدة أقصاها 12000 من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي ، وتشمل المعدات والخدمات.

القرار في ديسمبر وبالتالي فقط تمت الاستجابة جزئيا لطلب قدمه الاتحاد الافريقي الى المجلس في أكتوبر لزيادة قوة بعثة الاتحاد الأفريقي المرخص به من 8000 إلى 20000 جندي ، الإذن من حزمة تعزيز الدعم لبعثة الأمم المتحدة والاشتراكات المقررة (بما في ذلك تسديد المساهمة والبدلات بمعدلات الأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات)، وفرض حصار بحري ومنطقة حظر للطيران فوق الصومال والتنفيذ الفعال للعقوبات. (للحصول على معلومات أساسية إضافية على تفويض بعثة الاتحاد الأفريقي لدينا ، يرجى الرجوع إلى 8 ديسمبر 2010 تقرير محدث).

في نوفمبر 2010 ، نظر المجلس في مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ، لين باسكو ، قام بإحاطة المجلس في 9 تشرين الثاني / نوفمبر بالتقرير الأخير للأمين العام بشأن هذه المسألة. وقد شكل الاجتماع أيضا إلى إحاطة من المدير التنفيذي لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ، يوري فيدوتوف ، على برنامج لمكافحة القرصنة لمساعدة البلدان في المنطقة.

في 23 نوفمبر 2010 ، اعتمد المجلس القرار 1950 تجديد لمدة 12 شهرا لأحكام مكافحة القرصنة من القرار 1897. ويتضمن القرار لغة جديدة مشددا على ضرورة استجابة دولية شاملة لمواجهة القرصنة وأسبابها الكامنة. كما يدعو

الدول لتجريم القرصنة بموجب قوانينها المحلية ومنع تمويل القرصنة. بشأن مسألة الملاحقة القضائية ، أكد المجلس اهتمامه "في مواصلة النظر في جميع الخيارات سبعة لملاحقة القراصنة المشتبه بهم" التي قدمها الأمين العام يوليو الماضي ، وآخذا في الاعتبار أنشطة المستشار الخاص للأمين العام "بغية اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان أن يتم إمساك القراصنة "للمساءلة.

أيضا في نوفمبر 2010 ، رئيس لجنة اريتريا / الصومال للجزاءات ، السفير المكسيكي كلود هيلر ، وأعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية بشأن عمل اللجنة. في تصريح صحفي عقب الاجتماع ، أكد المجلس أن الإعفاء الإنساني المنشأ بموجب القرار 1916 في ما يتعلق بتوفير تجميد الأصول لنظام الجزاءات الصومالي لا يزال ضروريا.

في الصومال ، كانت هناك بعض التطورات الإيجابية على الجبهة السياسية. في 27 نوفمبر 2010 ، وافق البرلمان على مجلس الوزراء الذي اقترحه رئيس الوزراء الجديد ، محمد عبد الله فرماجو ، الذي تولى منصبه يوم 31 أكتوبر 2010. وخفضت الحكومة الجديدة بشكل كبير في الحجم (37 حتى 18 من الكاتدرائيات) ويشمل اثنين فقط من وزراء من الحكومة السابقة.

في 1 ديسمبر 2010 في نيروبي ، ماهيغا مارك بودين منسق الامم المتحدة المقيم للحقوق الإنسانية للصومال ، أطلق النداء الإنساني للصومال 2011 ، بلغت قيمتها حوإلى 530 مليون دولار. في مؤتمر صحفي في 9 ديسمبر في نيويورك ، وصف بودين الوضع في الصومال بأنه "كارثة مزمنة" وأعرب أيضا عن قلقه إزاء خطر الجفاف ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور في الوضع.

التطورات المتصلة بحقوق الإنسان

في بيان صدر يوم 11 نوفمبر 2010 ، أدان ستة خبراء مستقلين يعينهم مجلس حقوق الإنسان الاعدام علنا في 27 أكتوبر لاثنين من الفتيات في سن المراهقة في وسط الصومال. الخبراء ، خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال ، وشمس الباري ، والمقررين الخاصين ، على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ؛ بإجراءات موجزة أو تعسفا ؛ المعنية بحرية الدين أو المعتقد ؛ المعني باستقلال القضاة والمحامين وعلى العنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه ، ووصفت عمليات الإعدام باعتبارها آخر مظهر من المظاهر وأفيد أن عمليات الإعدام رميا بالرصاص من المتمردين في حركة الشباب في بلدوين علنا ب "أزمة حقوق الإنسان المروعة التي تعاني منها البلاد".. الخبراء الستة دعوا أطراف النزاع إلى "الامتناع فورا عن ارتكاب أعمال الإعدام خارج نطاق القضاء ، والتعذيب والرجم وقطع الرأس وبتر الأطراف والجلد فضلا عن غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان ، بما في ذلك ما يتعلق بحرية الدين".

وقال الخبراء انهم وإذ يساورهم بالغ القلق في مقديشو وفي المناطق الجنوبية والوسطى قد توقفت المؤسسات القضائية عن وظيفتها. ودعوا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها وحماية المدنيين ، مشيرين الى ان "تلتزم جميع الأطراف في الصراع على الامتثال لأحكام اتفاقيات جنيف لعام 1949 والقانون الإنساني الدولي العرفي ، ولا سيما المادة 3 المشتركة التي تحظر العنف في الحياة والسلامة

البدنية ، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتمثيل، والتشويه القاسي والتعذيب ".

شمس الباري لفت الانتباه أيضا إلى تقارير مستمرة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ، بما في ذلك الاغتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ، والافتقار إلى الفرص التعليمية للفتيات والفتيان وانتهاكات لحرية الدين ، بما في ذلك تدمير أماكن العبادة و المقابر الجماعات الصوفية المسلمة. وأعرب باري عن القلق بصفة خاصة أن عشرة بالمائة فقط من الأطفال الصوماليين يتمكنون من حضور المدرسة حاليا.

القضايا الرئيسية

مع الفترة الانتقالية التي حددها ميثاق 2004 (للحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال) من المقرر أن تكتمل بحلول أغسطس 2011 ، والصومال ، يدخل الآن مرحلة حرجة. وثمة مسألة رئيسية بالنسبة للمجلس هو استكمال ما تبقى من المهام الانتقالية ، ولا سيما في صياغة الدستور الجديد ، الذي ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ينبغي اعتماده من قبل استفتاء شعبي خلال السنة الأخيرة من الفترة الانتقالية.

وثمة مسألة ذات صلة هو ما إذا كانت الحكومة الصومالية الانتقالية الجديدة ستكون أكثر فعالية من سابقاتها في توسيع نطاق سلطة الدولة ، وتشجيع المصالحة والحوار مع من هم خارج عملية جيبوتي للسلام وتحسين الوضع في الواقع للسكان الصوماليين من خلال تأمين تقديم الخدمات الأساسية.

وثمة مسألة رئيسية هي ما إذا كان هناك تقدم في تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية ووضع خطة الأمن الوطني والاستقرار.

وثمة مسألة أخرى هي ما إذا كان قرار المجلس لزيادة قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في القوات المأذون سيكون له أثر إيجابي على الوضع العام في الصومال. والسؤال الأساسي في هذا السياق هو ما اذا كانت القوات الإضافية ، إذا نشرت مرة واحدة ، سوف تكون قادرة على إحداث تغيير على أرض الواقع من خلال تحسين الوضع الأمني وتقديم الدعم للعملية السياسية.

وثمة مسألة تتصل اتصالا وثيقا هو كيف يمكن للاتحاد الافريقي والبلدان الحالية والمحتملة في المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي سوف تستجيب لإحجام المجلس لتوسيع تمويل البعثة من الاشتراكات المقررة وعما إذا كان سيكون هناك استعداد لنشر الحقيقة الإضافية 4000 جندي مع التبرعات المتبقية المصدر الرئيسي للتمويل. ويبقى أن نرى ما إذا وعد المجلس في قراره 22 ديسمبر للحفاظ على طلب من الاتحاد الافريقي المالي قيد الاستعراض سوف يؤدي إلى مبادرات جديدة من قبل الأعضاء الأفارقة في يناير.

وثمة مسألة أخرى ذات صلة هو ما إذا كان يمكن واقعيا أن التبرعات يمكن الاعتماد عليها كمصدر رئيسي لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي على أساس الخبرة المكتسبة حتى الآن وما إذا كانت دعوة المجلس لرفع المحاذير الوطنية سيكون لها أي تأثير على الجهات المانحة.

وأخيرا ، فإن الوضع في غاية الصعوبة الإنسانية والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الدولية وقانون اللاجئين أيضا أن تظل القضايا الرئيسية. وثمة مسألة ذات صلة هي ما إذا كانت بعثة الاتحاد الأفريقي تفعل ما يكفي لمعالجة الاتهامات المستمرة التي ترتكب قواتها أيضا في انتهاكات ضد المدنيين.

القضايا الأساسية

المسألة الرئيسية الأساسية هي أن قرار مجلس الأمن بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي يبدو ليس لديهم حل للفرق الصارخ بين البلدان الأفريقية التي يبدو أنها مصممة للتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة الصومالية واستخدام القوة على الأرض ، ولكن نقص الموارد وعلى نطاق أوسع المجتمع الدولي ، والذي يبدو أنه يشعر بعدم وضوح للاستراتيجية في الصومال وربما يفضل إنفاق أكثر من ذلك بكثير على عمليات مكافحة القرصنة من التكاليف المحتملة نتيجة لطلب من الاتحاد الافريقي لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي الإضافية.

وثمة مسألة ذات صلة أساسية هي العلاقة بين الاتحاد الافريقي والامم المتحدة. وكانت بالنسبة للامم المتحدة مسألة الدعم المالي لبعثات الاتحاد الافريقي لحفظ السلام الإقليمية التي تأذن بها (الأمم المتحدة جزءا) من المناقشات لتقوية هذه العلاقة ، وثبت للغاية الجدل في السنوات الأخيرة. عندما المجلس الماضي نظر في هذه المسألة في أكتوبر 2010 واعتمد البيان الرئاسي وإذ يؤكد من جديد التزامها بتعزيز شراكتها مع الاتحاد الافريقي للسلام والأمن وأعرب عن تصميمه على مواصلة العمل من أجل ضمان تمويل أكثر قابلية للتنبؤ بعمليات حفظ السلام

للاتحاد الافريقي ، ولكن حالة بعثة الاتحاد الأفريقي توضح أنه لا يوجد اتفاق حول الكيفية التي يمكن بها القيام بذلك. (لمزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة يرجى الاطلاع على التوقعات نوفمبر 2010).

خيارات

الخيارات في يناير ما يلي :

· التقاط في يناير ترك القضايا العالقة في ديسمبر ؛

· استخدام الاجتماع المتوقع في يناير كفرصة لتأكيد الرسائل الرئيسية للحكومة الصومالية ، وبخاصة على أهمية استكمال جميع المهام في المرحلة الانتقالية ؛

· إصدار طلب ، من خلال لجنة العقوبات لاريتريا / الصومال ، وذلك لإحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة ، و

· تبدأ النظر في الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في التقرير الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح في الصومال.

حيوية المجلس

يبدو أن المفاوضات بشأن تجديد التفويض لبعثة الاتحاد الأفريقي كانت صعبة. والأعضاء الأفارقة أصيبوا بخيبة أمل بوضوح أن قرار (المملكة المتحدة كان زمام المبادرة في الصياغة) لا ينص على أي تغيير في آلية التمويل للبعثة. بينما فرنسا والولايات المتحدة وروسيا تؤيد بحزم موقف المملكة

المتحدة ، وأعضاء آخرين ، بما في ذلك الصين واليابان ، جادلوا بأنه ينبغي أن يكون هناك بعض الاستعداد لتقديم تنازلات. وجادلت النمسا لصالح لغة أقوى بشأن حماية المدنيين.

ديناميات المجلس من المرجح أن تتغير في يناير مع التشكيل الجديد للمجلس. على وجه الخصوص ، من المتوقع أن جنوب أفريقيا سيقوم باتخاذ مصلحة قوية في الوضع في الصومال ، ومن المرجح تولي دور أوغندا باعتبارها صوت أفريقيا الرائد في المجلس بشأن هذه المسألة. خلال فترة ولايته الأخيرة على مجلس 2007 حتى 2008 ، كانت جنوب أفريقيا من بين مجموعة من أعضاء المجلس للدفع لتحمل المسؤولية المالية للعملية في الصومال. حول مسألة فرض عقوبات مستهدفة ، ولكن جنوب أفريقيا يبدو أكثر حذرا من أوغندا.

في وقت الضغط لم يتضح بعد من عضو المجلس الذي سيتولى رئاسة / لجنة العقوبات إريتريا /الصومال من المكسيك.

المملكة المتحدة هي البلد الرائدة للصومال في المجلس.

ترجمة 3:

الصومال، الفرصة الأخيرة..؟

كتبه سيم تاك

الجمعة 14 يناير 2011

في آب / أغسطس 2011 الوقت سينفد بالنسبة للحكومة الصومالية. ولاية الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تعمل فقط حتى ذلك الحين ما لم تكن قد تمكنت من استعادة السيطرة على البلاد بحلول ذلك الوقت ، أو على الأقل إظهار أنها قد أحرز تقدما كبيرا في انهاء الصراع ، سيتم سحب اعترافها. ما الذي يحدث بالضبط إذا تم العثور على أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ليس لديها التقدم المحرز اللازم هو أمر غير معروف.

وكانت الخطة الأصلية أنه مع أغسطس 2011 يجب على الحكومة تنظيم الانتخابات البرلمانية في البلاد ، ولكن حتى لو حققت مكاسب كبيرة في تأمين البلاد من غير المحتمل أن الانتخابات ستكون ممكنة في ذلك الوقت. وفي حين أنه غير مؤكد ما الذي سيحدث بعد آب / أغسطس ، فمن الواضح أن في العام المقبل ، ثمانية أشهر ربما هي وقت الصدق حقيقة بالنسبة للحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الجديدة لاظهار ما يستحق.

موجز

لا بد من تعيين حكومة جديدة لتحقيق وحدة سياسية جديدة في الصومال. ويمكن لهذا الاستقرار السياسي والنظرة الشاملة الأمل تمكين الحكومة الجديدة تحقيق الأشياء التي كانت مستحيلة في السابق. مع تعزيز عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو على أمن هذه الحكومة الجديدة وقدرتها على استعادة السيطرة على كامل مقديشو ، وكذلك أجزاء أخرى من البلاد أيضا سيصبح أسهل. وقد أعلنت الحكومة بشن هجوم واسع الذي سيبدأ قريبا في

مواقع عدة ، لا تقتصر على مقديشو ، الذي تشارك فيه قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية 8000 بدعم من قوات حفظ السلام الأوغندية. على الجانب الآخر من الصراع الحزب الاسلامي قد اندمج تماما مع حركة الشباب. حركة الشباب قد خلطت أيضا قيادتها لتجنب الصراعات القائمة داخل المنظمة والقيادة السابقة لاستيعاب الحزب الإسلامي.

شهدت الصومال حقنة من الطاقة المتجددة لاعادة الامن الى البلاد التي تعصف بها الحرب. مع الحكومة الجديدة على ما يبدو أيضا وجدت أن العقيدة الجديدة للحكومة الاتحادية الانتقالية ستكون قادرة على استعادة السيطرة على جنوب الصومال وهزيمة حركة الشباب. هذه الحكومة الجديدة من الناس في الخارج وجدت داخل الشتات الصومالي. وعلى عكس الحكومة السابقة هذه ليست من قادة الميليشيات القوية في مقديشو ، لتخلق فرصة جديدة للوحدة السياسية داخل الحكومة. إجراءات طويلة الأمد للموافقة على رئيس الوزراء الجديد وحكومته قد بينت أيضا أنه على الرغم من بعض الناس في المناصب الرئيسية ، مثل رئيس البرلمان ، ومعارضته لها ، هناك قاعدة كبيرة من الدعم للحكومة الجديدة والاتجاه ترغب في أخذ زمام الامور.

الحكومة لا تقف وحدها في حربها ضد عناصر حركة الشباب ، بل يمكن الاعتماد على الدعم والحماية للبعثة الاتحاد الأفريقي أميسوم. تتم حاليا المهمة من القوات الاوغندية والبوروندية الموجودة في العاصمة مقديشو. الأمم المتحدة ومجلس الأمن رفع مؤخرا ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي من 8000 جندي الى 12000. وكانت أوغندا مستعدة فورا لتوفير قوات اضافية بـ 4000. يفترض هذا العدد الاضافي من القوات لتمكين البعثة من تنفيذ أفضل لولايتها الحالية ،

في مقابل حصولها على تفويض أقوى عدوانية الذي من شأنه أن يسمح للبعثة بالعمل العدواني ضد حركة الشباب في الصومال. وحتى الآن بعثة الاتحاد الأفريقي ومع ذلك ، نجحت في توسيع أراضي الحكومة الاتحادية الانتقالية في مدينة مقديشو. فقط في حين لا يزال حوالي نصف المدينة في يد الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الاتحاد الأفريقي أنها كانت قادرة على تأمين مزيد من تلك المناطق الخاضعة لسيطرتها ، في حين كانت أيضا قادرة على الزيادة التدريجية لأراضيها.

وأعلنت الحكومة أيضا شن هجوم واسع الذي سيبدأ في وقت قريب جدا. وفقا لرئيس مجلس الوزراء سوف يشمل القوات الحكومية 8000. وأعلنت مصادر أخرى أيضا أنها ستكون مدعومة من القوات الأوغندية وربما حتى عناصر البحرية للاتحاد الأوروبي المتواجدة حاليا على طول ساحل الصومال. وقد اعلنت هجمات مماثلة في الماضي من قبل الحكومة السابقة ولكن لم تتحقق. ويبدو أن الهدف من الهجوم الحالي هو إلى حد بعيد المدى وليس الهدف الوحيد في السيطرة على مقديشو. ويقال ايضا ان الهجوم يشمل حملات مماثلة من شأنها أن تبدأ في مقديشو وكذلك أجزاء أخرى من البلاد. ويمكن للحكومة الجديدة ربما الوثوق بها أكثر من تلك السابقة عندما يتعلق الأمر بنجاح تنظيم مثل هذا الهجوم ، وخصوصا مثل هذا الهجوم ربما يكون الفرصة الأخيرة لرئيس الحكومة لاستعادة السيطرة على الأراضي خارج مقديشو قبل آب / أغسطس. بالدعم اللازم من الخارج وضمان الوحدة السياسية داخل الحكومة مثل هذا الهجوم بالتأكيد لديه فرصة للنجاح. الحكومة يبدو أنها تعتمد على انشقاق العديد من وحدات حركة الشباب بمجرد أن يبدأ الهجوم ، في حين أن هذا هو بالتأكيد ما لا ينبغي على الحكومة المبالغة في تقدير هذه الآثار من أجل تجنب

المفاجآت والتطورات العسكرية الصعبة إذا كان هذا الانشقاق لم يقع.

الحكومة الاتحادية الانتقالية لم تكن الطرف الوحيد للنزاع الصومالي الذي بذل مؤخرا من أجل التغييرات التنظيمية. فقد أعلنت حركتا التمرد الرئيسيتان ، الحزب الاسلامي وحركة الشباب ، أنهما أخيرا اندمجتا تماما. الحزب الاسلامي في الماضي كان في فترات تعاون فضفاض مع الشباب ، فضلا عن فترات قتال ضد عناصر حركة الشباب. والآن يبدو أن الحزب الاسلامي أعطى تماما منظمته، وقرر الاندماج في حركة الشباب. التقارير الواردة من الصومال تقول أنه تم بالفعل اتخاذ مواقف الحزب الاسلامي سلميا بأيدي قوات حركة الشباب.

اندماج الحزب الإسلامي لا يعني أن قادة الحزب الاسلامي ستعرض لهم المناصب القيادية نفسها في حركة الشباب الجديدة. وتم خلط قيادة حركة الشباب في حد ذاتها. أبو زبير لم يعد الزعيم الفعلي لحركة الشباب ، فقد تنحى جانبا شخصيا لقيادة عمليات حركة الشباب في صومالي لاند منطقة في الصومال ولد فيها. منذ أبو زبير كان مؤيدا كبيرا للنشاط الخارجي لخلايا القاعدة في الصومال هذا قد يشكل خطرا على مثل هذه الخلايا لتصبح نشطة في صومالي لاند الآن. وقد اتخذ ابراهيم الافغاني ، الذي كان مسؤولا سابقا في منطقة صومالي لاند ، أصبح الآن في القيادة الكاملة لحركة الشباب. وفضل عبد الله محمد ، الذي اعتاد أن يكون مسؤولا عن نشاطات الاستخبارات في حركة الشباب ، الآن هو المسؤول عن منطقة مقديشو مع علي ديري. سوف تكون منطقتي باي وباكول في الصومال مرة أخرى تحت سيطرة الشيخ مختار روبو منصور. وقد أعطى الشيخ حسن طاهر أويس ، الذي كان حتى وقت قريب

زعيم الحزب الاسلامي ، أعطي قيادة منطقة هيران. هذا هو الخيار المنطقي منذ كانت قيادة حركة الشباب لمنطقة هيران مخيبة للآمال لسنوات حتى الآن والحزب الاسلامي كان له حضور بارز في المنطقة وسط الصومال. وأفيد أيضا أن زعماء الحزب الإسلامي سوف يتلقوا افادات وتدريبات لتعريفهم بأساليب حركة الشباب العملية. تغيير آخر في تنظيم حركة الشباب هو أن حسن تركي ، الزعيم السابق للواء رأس Kambooni الذي يعمل بشكل مستقل تحت اسم حركة الشباب أصبح الآن داخل قيادة حركة الشباب وسيكون مسؤولا عن منطقة جوبا.

التنظيم الجديد لحركة الشباب فضلا عن اندماجها مع الحزب الاسلامي يزيل الكثير من المعارك الداخلية القائمة سابقا في المعارضة المسلحة للحكومة الانتقالية. ولكن في حين ، تماما مثل الحكومة الاتحادية الانتقالية ، من مكاسب اضافية على درجة من الوحدة السياسية ، حركة الشباب ما زالت لديها العديد من نقاط الضعف والمعارضة للحكومة. الضعف الرئيسي لحركة الشباب دعمها اللوجستي الذي يقوم على عدد قليل من المنشآت الهامة التي تسمح لحركة الشباب باستيراد الاسلحة والمقاتلين الاجانب وكذلك الأموال من خلال تصدير سلع معينة ، أكثرها أهمية الفحم. من خلال الاعتماد على الدعم الخارجي للأسلحة مقاتلي حركة الشباب يعتمدون على المطارات والمرافئ القليلة التي يمكنهم استخدامها لهذه الأنشطة في التهريب. بعض التهريب يجري أيضا على الحدود البرية لكنها جلبت الجزء الأكبر من البضائع إلى البلاد عبر مطار وميناء كيسمايو وأصغر الموانئ على طول الساحل مثل براوة ومركا. حركة الشباب أيضا تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير الفحم للحصول على الدعم المالي. وأوضح أن معظم هذه الأموال من خلال فرض ضرائب على الصادرات في موانئ كيسمايو

وبـراوة. مـؤخرا خفـر السـواحل الصـومالية المحـدودة فـي مقديشو اعتقلـت عشـرة مـن البحـارة الهنـود عنـدما كـانت سفينتهم ، قادمة من كيسمايو ، وعـثر عليهـم فـي مقديشـو على انهم يحملون الفحم على المركب.

ترجمة 4:

النجاح السياسي والفشل العسكري في الصومال

كتبه سيم تاك

الثلاثاء 2 نوفمبر 2010

مباشـرة قبـل بدايـة موسـم الأمطـار ، وبعـد الهجـوم فـي رمضان في مقديشو ، الصومال ، مرة أخرى ، شهدت قـدرا كبيرا من التحركات العسكرية والمصاعب السياسـية. وكـان من أبرز الصراع بين الرئيس ورئيس البرلمان علـى طريقـة الحصول على الموافقـة البرلمانيـة لرئيـس الـوزراء المعيـن حديثا. وفي الوقت نفسه ، ومع ذلك ، عاد العنف إلى أجـزاء مختلفة من جنوب ووسـط الصـومال ، حيـث تقـوم القـوات الحكومة الانتقالية فتح جبهة جديدة ضد حركة الشباب.

موجز

فـي نهايـة رمضـان والهجـوم فـي مقديشـو ، قـوات الاتحـاد الافريقـي تسـيطر الآن علـى مـا يقـرب مـن كامـل خـط المواجهة بين الحكومة الاتحادية الانتقاليـة وحركـة الشـباب. خلال الهجوم تخلت قوات الحكومة الاتحادية الانتقاليـة علـى مواقفهـا وهـي فـي هـذه المواقـف ، مـن دون أي مكسـب إقليمـي ، قـوات بعثـة الاتحـاد الأفريقـي أنشـأت قواعـدها

الجديدة في المدينة. بعد الهجوم في رمضان عادت أيضا المعارك إلى جنوب ووسط الصومال. في البداية حركة الشباب كانت قادرة على السيطرة على دوسمريب ، وهي بلدة استراتيجية في منطقة غالغودود الوسطى. بعد هذا بدأت الحكومة الانتقالية هجوما من ثلاثة محاور عبر الحدود الاثيوبية ، وحتى الآن يبدو الهجوم بأكمله بدلا ناجحا ولكنه ليس واضحة عما إذا كانت الحكومة الانتقالية قد دفعت بالفعل هناك ، أو ما إذا كانت ستجعل محاولات أكثر لتنفيذ نفس الخطة. كما أن الخلاف داخل الحكومة الانتقالية بين الرئيس ورئيس البرلمان استقر في الوقت الراهن ، ورئيس الوزراء الجديد تلقى تصويت على الثقة من قبل البرلمان.

بعد الهجوم الذي شنته حركة الشباب في رمضان ادعى الاتحاد الأفريقي أنه قد اتخذت أراض جديدة في مقديشو التي لم تكن سابقا تحت سيطرتها. ولئن كان هذا في نوعا ما صحيح ، إلا أنها لم تتخذ في الواقع أراضي المتمردين الاسلاميين ، التي أنشئت قواعد جديدة في المناطق التي كانت فيها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. لكن هذه القوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تخلت عن وظائفهم وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي سارعت لوضع قواعد جديدة على طول الخطوط التي كانت مهجورة. وعند القيام بذلك قوات الاتحاد الافريقي ، الذين هم أفضل تدريبا وتجهيزا ، الآن يدافعون على ما يقرب عن الجبهة كاملة في مقديشو. هذا هو بالتأكيد لصالح الحكومة الاتحادية الانتقالية ، التي هي الآن معرضة للخطر تقريبا على المستوى العسكري بسبب موارد قوات الاتحاد الافريقي. ومع ذلك تظل الحقيقة أن شمال مقديشو تحت سيطرة حركة الشباب وحتى الآن الحكومة الاتحادية الانتقالية لم تخرج مع وسيلة لتأكيد سيطرتها على العاصمة.

خلال الأشهر القليلة الماضية كان الصراع في الصومال مركزا في معظمه على القتال في العاصمة مقديشو. في الاسابيع القليلة الماضية ومع ذلك شهدت عودة التحركات العسكرية لبقية جنوب ووسط الصومال. ووقع أول حدث عسكري والأكثر أهمية في هذه الفترة عندما غادرت ميليشيا أهل السنة والجماعة دوسمريب في منطقة غالغودود الوسطى ، وتركت المدينة لاحتلال قرية مجاورة. غزتها بسهولة هذه القرية ، التي كانت في أيدي عشيرة محايدة على جانبي الصراع الأكبر ، من قبل القوات أهل السنة. وكان تأثير هذا مع ذلك ، أن حركة الشباب استغلت ضعف الحامية في دوسمريب وكانت قادرة على التغلب على هذه المدينة ذات الأهمية الاستراتيجية بدلا من أهل السنة. قرار طائش من ميليشيا أهل السنة لنقل الموارد إلى الغزو دمر قدرتها على الاحتفاظ بدوسمريب من أيدي حركة الشباب ، وهذا هو بالتأكيد خطوة الى الوراء بالنسبة للتحالف الضعيف أصلا الموالي للحكومة الاتحادية الانتقالية.

في حين قد جعلت حركة الشباب هذا التوسع مفيد من الناحية الاستراتيجية ، وقد شغل فترة ما بعد الهجوم في رمضان تقارير عن تزايد الفجوات في قيادة الشباب. ومرة أخرى للصراع بين أبو زبير مختار ومنصور روبو بشكل رئيسي. وشهد الهجوم في رمضان زيادة في نشاط المقاتلين الأجانب ، الذي هو موضوع اطلقه الزعماء الاثنين في حركة الشباب واشتبكا بسببه. ومن المعروف أن أبو زبير مؤيد للنضال الاسلامي الدولي ، في حين منصور هو أكثر مع القومية الصومالية ، ويتفاعل ضد الاعتماد على المقاتلين الاجانب. نقطة على سطح بعض التقارير أن منصور ترك حركة الشباب ، ولكن هذه تبين أنها كذبة. وربما كان نتيجة ملاحظة تحركات القوات للمقاتلين من منطقتي باي وباكول التي غادرت مقديشو في عودة إلى

مناطقهم ، والتي هي مناطق تحت قيادة منصور ، ربما خلال نقل منتظم للقوات بعد انتهاء الهجوم في رمضان أكثر من أن يكون انشقاق في حركة الشباب. ومن الواضح أن هناك بذور للمناقشة داخل قيادة حركة الشباب ، ولكن حتى الآن كانت دائما قادرة على هذه المشاكل الواضحة في المستويات العليا.

الحكومة الاتحادية الانتقالية عادت أيضا الى الواجهة العسكرية خلال الأسابيع الماضية حيث نفذت حملة جديدة لاستعادة السيطرة على جنوب ووسط الصومال من حركة الشباب. كان هذا مباشرة قبل أن يقع الهجوم على الأرض ، شوهدت الطائرات العسكرية فوق كيسمايو ، ربما جزء من استعراض للقوة حاولت سحب القوات لكيسمايو وبعيدا عن الجبهات الحقيقية ، الهجوم نشأ في اثيوبيا ومن الأرجح هذه كانت طائرات اثيوبية. وجود هذا الهجوم بفتح ثلاث جبهات مختلفة على طول الحدود الاثيوبية. وقدمت ثلاث غارات من اثيوبيا في مناطق باكول وغيدو وهيران. وبدا أن الهجوم في منطقة غيدو في البداية ناجحا. وكانت القوات تحت قيادة هيرالي بري قادرة على تأمين بلدة بلد حوا بمساعدة ميليشيا أهل السنة. وكان هذا النهج غير تقليدي وليس في التاريخ العسكري الصومالي دائما كما في السابق اختارت الحكومة الاتحادية الانتقالية لدخول منطقة غيدو من دولو ، وهي بلدة حدودية بالقرب من اثيوبيا. وكان هذا التوغل الثاني غير متوقع على قدم المساواة مع القوات دخلت مباشرة الى منطقة باكول والقت القبض على بعض من قوات حركة الشباب. ووقع التوغل المركز الثالث في منطقة هيران ، وكالعادة خرجت من محاولات صريحة لاخذ بلدوين ، عاصمة المنطقة الواقعة بالقرب من الحدود. بعد الهجمات المتتالية للقوات الحكومة الانتقالية لم تكن قادرة على أخذ بلد وين وبعد هجمات حركة الشباب قوات

الحكومة الاتحادية الانتقالية تركت أيضا بلدة بلد حـوا. وحـتى الآن المكسـب الوحيـد الملحـوظ لهـذا الهجـوم فـي منطقـة باكول ، لكن المصلحة الاستراتيجية من هذا لا تقيم ومن غير الواضح ما إذا كانت الحكومة الانتقالية قـد أجهضـت الهجـوم وستحاول تنفيـذ الخطـة الجديـدة ، أو مـا اذا كـانت القـوات ستواصل لاستعادة بلد وين وبلد حوا.

فـي حيـن أن تحركـات عسـكرية وقعـت ، وكـانت الحكومـة الاتحادية الانتقالية أكثر تركيـزا علـى النضـال الـداخلي. بعـد اسـتقالة رئيـس الـوزراء السـابق شـارماركي ، تـم تعييـن الرئيس شريف مع مهمـة اختيـار رئيـس وزراء جديـد. أدلـى الرئيـس فـي نهايـة المطـاف الكـثير مـن الخيـارات غيـر المتوقعة ، ولكن لعل واحدة من أفضل مـا يمكـن أن تجعـل من اختيار الاميركي الصـومالي بـدلا مـن سياسـي صـومالي نشط بالفعل. استخدام مختار رئيـس الـوزراء ، محمـد عبـد الله محمد ، للعمـل فـي السـفارة الصـومالية فـي الولايـات المتحدة قبل تفكك بلده في عـام 1989. ومنـذ ذلـك الحيـن كان يعمـل فـي المكـاتب العامـة للولايـات المتحـدة لكنـه لا يـزال نشـطا جـدا فـي المجتمـع الصـومالي، وكـان لا يـزال اتصالات مع وطنه. اندلع نقاش واسع عنـدما أعلـن الرئيـس هذا الخيار ، من أصـل ، ولكـن بينـه وبيـن رئيـس البرلمـان. وكان موضوع النقاش حول ما إذا كان التصويت علـى الثقـة في البرلمان مـن شـأنه أن يكـون فـي سـرية أو عامـا. فـي نهاية المطاف كان مدعوما من قبل رئيـس المحكمـة العليـا والتصويت على الملأ ، والمناقشة بأكملهـا ومـع ذلـك أثبتـت مرة أخرى عدم الاستقرار في البرلمان الصومالي، وقد كان قادرا على تأجيل التصويت على الثقة لاكثر من اسبوع.

ترجمة 5:

بعثة الاتحاد الأفريقي والتحديات الخمس

بول .د. وليامز

في يناير 2007 ، أطلق الاتحاد الأفريقي عملية لحفظ السلام هي الرابعة ، (أميسوم). الآن ما يقرب من سنتين ونصف سنة من العمر ، الحياة القصيرة لبعثة الاتحاد الأفريقي لم تكن سعيدة. تم نشرها أساسا في مقديشو لدعم فصيل الحكومة الاثيوبية المفضل في الحرب الأهلية الدائرة في الصومال. وليس من المستغرب ، مثل ماكان مع العمليات الثلاث للسلام بتفويض من الامم المتحدة المنتشرة في الصومال في أوائل 1990 ، واجهت بعثة الاتحاد الأفريقي التحديات الخطيرة التي قيدت بشدة قدرتها على العمل. في يناير 2009 وانسحاب القوات الاثيوبية ، جددت انتخاب الحكومة الانتقالية الصومالية الجديدة برئاسة شيخ شريف شيخ احمد ، ووصول إدارة باراك أوباما في الولايات المتحدة الجدل حول كيفية أن بعثة الاتحاد الأفريقي يجب أن تتصل بالحكومة الجديدة الاتحادية الانتقالية والكيفية التي يمكن بها للبعثة الوصول إلى نهاية.

تعبر هذه المقالة انعكاسا للتحديات الخمسة الرئيسية لأميسوم : إرث حلقة "بلاك هوك داون" من أكتوبر 1993 ؛ ظل الحملة العسكرية الاثيوبية ، ومشاكل قدرة الاتحاد الافريقي ، وبيئة الصراع في مقديشو ، وإيجاد استراتيجية للخروج المناسبة. يخلص إلى أن بعثة الاتحاد الأفريقي هي بعثة خاطئة جذبت بعض أبطال السياسية الخطيرين. وكانت النتائج التي يمكن التنبؤ بها عملية خطير قليلة الموارد التي وضعت عدة آلاف من قوات حفظ السلام للأذى معنويا وسياسيا لأسباب مشكوك فيها.

تراث بلاك هوك داون

يتم تلوين جميع المناقشات المعاصرة لحفظ السلام في الصومال من خلال أحداث 3-4 أكتوبر ، 1993 ، وصور لبلد غارق في العنف مع الأسلحة التي تركوها وراءهم. وفاة الجنود الأمريكيين لم تثر فقط تراجع ادارة الرئيس بيل كلينتون من الامم المتحدة لحفظ السلام (المدونة في التوجيه الرئاسي المقرر 25) ولكن تصرفت أيضا بمثابة تحذير كبير ضد وضع القوات على الارض في مناطق الحرب في أفريقيا. ثانيا ، تركت الولايات المتحدة بعد فك الارتباط من الصومال تركت اثيوبيا كحجر الزاوية في سياسة واشنطن في المنطقة في القرن. ثالثا ، عندما عادت القوات الامريكية الى القرن ، في المقام الأول لإجراء عمليات مكافحة الارهاب في البداية بعد تفجيرات السفارة 1998 ثم في أعقاب 11 /ـ 9. هكذا بدت سياسة الولايات المتحدة في السياسة الصومالية والإقليمية من خلال منظور ضيق وتشويه لمكافحة الإرهاب.

ظل التدخل الاثيوبي

خلال محاولة إثيوبيا للتثبيت قسرا للحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو ، ولدت بعثة الاتحاد الأفريقي في منطقة الحرب. وكانت حملة إثيوبيا لعام 2006 آخر الاحدث في سلسلة طويلة من عمليات التوغل العسكرية تستهدف القواعد الاسلامية المهينة في الصومال ، ركزت في البداية على قناة الاتحاد الاسلامية ، ومؤخرا أكثر على العناصر داخل تحالف المحاكم الشرعية المحلية المعروفة باسم محاكم الاتحاد الإسلامي. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية أن إثيوبيا كانت تحاول تثبيت نظام لم يلق تأييدا شعبيا من كثير

من الصوماليين وبمجرد تأسيسه ، بذل جهد لا يكاد يذكر لبناء شرعيته السياسية أو الوصول إلى معارضيه. وكلفت بعثة الاتحاد الأفريقي بالتالي لدعم حكومة ضعيف ، منقسمة، و (في رأي كثير من الصوماليين) حكومة غير شرعية والتي كان ينظر على نطاق واسع بأنها فصيل واحد في الحرب الأهلية المستمرة في البلاد. ولم يساعد كون الحكومة الانتقالية لم تتمكن من السيطرة على العديد من قوات الأمن التابعة لها وأثبتت عمليا أنه ليس لديها أية قدرة على الحكم بفعالية.

وكان هناك أيضا شكوك كبيرة داخل الاتحاد الأفريقي حول شرعية وفعالية أفعال اثيوبيا والحكمة في نشر الفوضى العنيفة بدون أية استراتيجية سلام واضحة. كنتيجة مباشرة ، ساهمت البلدان الأفريقية القليلة في قوات لبعثة الاتحاد الأفريقي. كما أنه لوحظ على نطاق واسع أن ممثل إثيوبيا في السلام والأمن (بي أس سي) قد تجاهل إجراءات داخلية عندما أنشئت بعثة الاتحاد الأفريقي -- المادة على وجه التحديد 8،9 من بروتوكول بي أس سي (2002) تنص على أن عضو بي أس سي الذي يكون طرفا في الصراع تحت النظر... لا يشارك في أي مناقشة أو عملية صنع القرار المتعلقة بهذا النزاع أو الموقف '.

واعتبرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأنها أداة في يد المصالح الغربية بسبب دعم واشنطن لحملة إثيوبيا وبسبب تحرك دبلوماسي قوي من قبل إدارة بوش للحصول على الدول الافريقية للمساهمة بقوات في البعثة. وكان الكثير من الصوماليين غاضبين من الولايات المتحدة لأنها رفضت علنا إنجازات اتحاد المحاكم الإسلامية خلال عام 2006 ، وتصرفت كما لو كانت هناك هيمنة على المحاكم من قبل الإرهابيين ، لم تقم بإدانة الانتهاكات التي ارتكبتها

القوات الاثيوبية ضد المدنيين الصوماليين ، وقدمت الدعم الاستخباراتي لاثيوبيا خلال عملياتها ، وشنت الغارات الجوية على الاراضي الصومالية.

الاتحاد الأفريقي ونقص القدرات

شريط المتابعة القصير لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي يقدم أدلة قليلة تشير إلى أنه سيكون قادرا على العثور على أو نشر أوإدارة أو دفع القوات المأذون بها ال 8000 لتشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي. من المؤكد ، كافح الاتحاد الافريقي لتأمين ما يزيد قليلا على وعود من 60 في المئة من القوات المأذون بها. في الواقع ، ما يقرب من 1600 جندي أوغندي في المجموع الكلي لبعثة الاتحاد الأفريقي حتى ديسمبر 2007 عندما شركة من 100 جندي بوروندي وصلوا. أبريل 2009 بعثة الاتحاد الأفريقي كان حوالي 4300 جندي من أوغندا وبوروندي. ولا يمكن دفع الاتحاد الافريقي لمهمته لحفظ السلام الخاصة به. بدلا من ذلك ، هي تعتمد على أموال من الولايات المتحدة والامم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدة دول أخرى. وتوظيفها ثبت أيضا أنه مستحيل من دون مساعدة الغرب وعندما تم نشر هم كانوا يفتقرون إلى قطع حاسم من المعدات والمواد (بعد منتصف عام 2008 تم الوفاء جزئيا بهذه الاحتياجات من خلال مسح الأصول من بعثة الامم المتحدة المنحلة في إثيوبيا وإريتريا ، UNMEE).

هذا النقص يمكن التنبؤ به لتأكيد النتائج التي توصلت إليها لجنة الامم المتحدة والاتحاد الافريقي المشتركة لحفظ السلام في (ما يسمى ب "تقرير برودي") ، الذي خلص إلى أن : "انه امر غير مرغوب فيه ببساطة أن نتوقع لنشر بعثات حفظ السلام في الحالات غير مؤكدة دون وسيلة

ضرورية. بل هو وصفة للفشل. اننا نخدع انفسنا اذا كنا نعتقد أن وجود شيء ما على الأرض هو أفضل من عدم القيام بأي شيء. في غياب القدرات الضرورية ، مثل هذا النهج يرتفع إلى مستوى مرتفع من الخطورة ، ليس فقط من الفشل ، ولكن أيضا لرفع توقعات الشعب التي لا يمكن الوفاء بها. والأسوأ من ذلك أنه يقوض مصداقية عمليات حفظ السلام ويضعف المنظمة غير مسؤولة. "(الفقرة 16). هذه هي تحذيرات معقولة وهناك القليل من الأدلة تشير إلى أن هذه المخاوف سوف تختفي في أي وقت قريب.

صراع البيئة

بدلا من إحلال السلام والاستقرار في الصومال ، وجاه تثبيت الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو تدهورا كبيرا في الوضع الأمني ومرحلة تجدد للحرب. وفي هذا السياق ، في هذا الأساس كان يمكن القول أن بعثة الاتحاد الأفريقي في التحدي الأكثر في كيفية أنها بمثابة عملية لحفظ السلام عندما لا يكون هناك سلام للحفاظ عليه.

وعلى الرغم من هزيمة قوات اتحاد المحاكم الاسلامية في البداية في مقديشو في أواخر ديسمبر كانون الاول 2006 ، عناصر التنظيم بسرعة هاجموا الجنود الاثيوبيين والحكومة الاتحادية الانتقالية ، فضلا عن قوات حفظ السلام بعثة الاتحاد الأفريقي. وكان العنصر الأكثر فتكا ميليشيا الشباب حركة الشباب ، التي قدرت في نوفمبر 2008 من قبل الاتحاد الافريقي ب 2000 وقوية والتي تعمل في خلايا وحدات من حوالي 300-400 من الميليشيات. في 22 فبراير 2009 ، نسقت حركة الشباب الهجوم الاكثر دموية على بعثة الاتحاد الأفريقي ، الذي أودى بحياة 11 من حفظ السلام البوروندية واصابة 28 آخرين. في 16 أبريل 2009 ،

لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة أن الهجمات التي يشنها المسلحون ضد قوات الاتحاد الأفريقي "أصبحت أكثر تطورا ومنسقة وفتاكة."

أدى الصراع المستمر لدوامة العنف المتصاعدة ، لأسباب ليس أقلها أن أثيوبيا والتي أف جي ومن بعدها أميسوم كانت ذات أيادي ثقيلة في كثير من الأحيان في الرد على هذه الهجمات. وأنتجت الأضرار الجانبية الناجمة في صفوف السكان المدنيين موجة هائلة من النزوح (في عام 2007 ، 400.000 من سكان مقديشو من نحو 1.3 مليون شخص نزحوا عن المدينة) وتولدت مستويات شديدة من شعور المعاداة للاثيوبيين وأيضا شعور معاداة للامريكيين.

بالنسبة لأميسوم ، هذه البيئة تعني أمرين رئيسيين. أولا ، كانت تعتمد بشكل كبير على القوات الاثيوبية للقيام بحصة الأسد من الأنشطة المتصلة بالأمن. ثانيا ، واجه أفرادها قيود كبيرة على قدرتهم على العمل. وفي الواقع ، أميسوم كانت مقتصرة إلى حد كبير للمساعدة في الحفاظ على مقديشو والموانئ البحرية مفتوحة، والمساعدة في حماية رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية ورئيس الوزراء. هذه المهام تعني أيضا أن أميسوم كانت لحراسة تقاطع- 4 الكيلومتر الذي يربط بين المطار والقصر الرئاسي. السيطرة على هذه المواقع أيضا ضرورية للحفاظ على الامدادات وطريق الهروب المحتملة.

لسوء الحظ ، لا تستجيب دائما أميسوم لهذه البيئة بطريقة ملائمة ، لا سيما وأن قوات حفظ السلام تصبح هي نفسها هدفا للهجمات. الأخطر من ذلك كون قواتها انخرطت في مجال الاستخدام العشوائي للقوة التي تركت العديد من المدنيين بين قتيل وجريح. لم يكن حتى أبريل 2009 أن

بعثة الاتحاد الأفريقي اعترفت صراحة بهذه المشكلة وغيرت التكتيكات : انها ستعود لإطلاق النار فقط عندما يتمكن جنودها من التعرف بصريا على مهاجميهم ، وستستخدم فقط الأسلحة التي تسمح بالتمييز في إطلاق النار.

ايجاد مخرج

التحدي النهائي لأميسوم هو معرفة كيفية المغادرة (الرحيل). وأصبح هذا الأمر ذا أهمية خاصة في أوائل عام 2009 بعد انسحاب القوات الاثيوبية وانتخاب الرئيس الانتقالي الجديد ، الشيخ شريف شيخ احمد. في غضون انقسام الصومال إلى رأيين : أحدهما يرى أميسوم تلعب دورا ضروريا في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة وجهود التوعية للشيخ شريف ، والبعض الآخر ، بما في ذلك رئيس الوزراء الجديد ، يرى بأن قوات الاتحاد الأفريقي يجب أن تغادر في غضون 120 يوما.

داخل الاتحاد الافريقي ، كان الرأي صاحب الوزن واضح لتسليم المهمة الى الامم المتحدة ، وخير البر عاجله. ولكن في مجلس الامن الدولي كانت هناك أسباب وجيهة لتوخي الحذر. في نوفمبر 2007 ، على سبيل المثال ، كان بان كي مون قال ان نشر قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في الصومال كان 'غير واقعي وغير حياتي. وبعد عام، ومع ذلك ، دفعت ادارة الرئيس جورج بوش لعملية حفظ السلام للامم المتحدة للصومال. فإنه سرعان ما اكتشفت أنه لا يوجد أي شهية لمثل هذه القوة بين القوى الأوروبية والأفريقية. وكان أبعد انها حصلت على القرار 1863 (16 يناير 2009) الذي أعرب مجلس الأمن عن "نوايا" لإنشاء عملية لحفظ السلام للامم المتحدة "باعتبارها قوة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي ، وذلك رهنا بقرار آخر من مجلس

الأمن ، 1 يونيو 2009 "(فقرة 4 ،مع وصول باراك أوباما في البيت الأبيض ، ومع ذلك ، بدأت حكومة الولايات المتحدة إلى تبني موقف أكثر حذرا.

في تقرير 16 أبريل 2009 ، الذي قدمه عن طرائق للانتقال من هذا القبيل ، قام بان كي مون بتحديد أربعة خيارات ترمي إلى المساعدة على تحقيق الهدف الاستراتيجي للأمم المتحدة في الصومال. الخيار الأول "عالي المخاطر" أن تحل محل قوات الاتحاد الأفريقي .22 500 من قوات عملية حفظ السلام للامم المتحدة القوية مع ولاية الفصل السابع من الميثاق. في "واقعية" الخيار (ب) كانت للأمم المتحدة وضع مجموعة الدعم للبعثة حتى يمكن لقوات الأمن القومي للحكومة الصومالية تأمين مقديشو من تلقاء نفسها. في "حكمة" الخيار ج كان الخيار باء بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال يقوم بدعم مكتب الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو. وكان الغرض الخيار دال "، المشاركة بدون أي وجود للأمن الدولي ،" ليكون بمثابة خطة طوارئ في حال انسحاب قوات الاتحاد الأفريقي (المتعمد أو القسري).

الأمين العام يدعو إلى نهج "تدريجي" ، وينقسم الى ثلاثة مراحل : المرحلة 1 يستلزم اعتماد الخيار باء ، وخلال المرحلة 2 ، سوف يمارس الخيار جيم ، وخلال المرحلة 3 ، قد يكون من المناسب أن يتم اختيار الخيار ألف ، الخيار ألف يبقي خطة طوارئ في حال انسحاب قوات الاتحاد الأفريقي. ويبقى أن نرى ما إذا كان سيتم اعتماد هذه الخطة ، وإذا كان الأمر كذلك ، ما إذا كانت ستنجح.

استنتاج

من الصعب أن نستنتج أن بعثة الاتحاد الأفريقي قد ساهمت مساهمة كبيرة للسلام والأمن في مقديشو خلال 30 شهرا. في حين أن موظفيها لم يشاركوا إلا في بعض الأنشطة الإنسانية وحماية البنى التحتية الأساسية ، وهذه يجب أن تكون متوازنة ضد الغضب الشعبي ضد حالات القصف العشوائية ، وفقدان أكثر من 20 من قوات حفظ السلام، والقيود واضحة في الصراع الساخن لنشر المعدات الكافية ل 4000 من القوات. عند درجة أكبر من الاستقرار عادوا الى مقديشو في أوائل عام 2009 ولم يكن هذا بسبب بعثة الاتحاد الأفريقي ، بل مزيج من انسحاب القوات الاثيوبية وعلى نطاق أوسع النشاط الدبلوماسي الذي أسفر عن انتخاب الشيخ أحمد وقدرته لاحقا على إشراك طائفة واسعة من الأطراف وسن قانون الشريعة الإسلامية. وتصاعدت أعمال العنف مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة ، ولا الصوماليين ولا الحكومات في العالم ينبغي لهم أن ينظروا إلى قوات الاتحاد الافريقي لقمعها. إذا كان لدى لأميسوم مستقبل في مقديشو بالتالي في المقام الأول على الحكومة الجديدة ، ومجلس الأمن الدولي، والاتحاد الافريقي الإجابة على السؤال. وما إذا كان ينبغي نشر بعثة الاتحاد الأفريقي سؤال على المحللين مناقشته.

- **بول د وليامز هو أستاذ مشارك للشؤون الدولية والمدير المساعد لبرنامج دراسات السياسة والأمن في كلية إليوت للشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن.**

ترجمة 5

بيان صحفى من مجلس الأمن من قبل رئيس المجلس إيفان باربالي ؟ (البوسنة والهرسك)

كرر أعضاء مجلس الأمن الإعراب عن قلقهم إزاء استمرار عدم الاستقرار وتدهور الحالة الإنسانية في الصومال. وأكدوا مجددا دعمهم لاتفاق جيبوتي كأساس لتسوية الصراع في الصومال وأعادوا تأكيد دعمهم الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والمصالحة. وشددوا على أهمية الحوار والمصالحة وعملية سياسية شاملة. ودعوا الحكومة الاتحادية الانتقالية للبقاء موحدة، ومضاعفة الجهود لاستكمال المهام المتبقية الانتقالية ، في الدستور على وجه الخصوص وتوفير الخدمات الأساسية للسكان ، مما يمهد الطريق لمستقبل أفضل للصوماليين ، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم.

ولاحظ أعضاء مجلس الأمن أن الفترة الانتقالية ، على النحو المنصوص عليه في اتفاق جيبوتي ، ستنتهي في أغسطس 2011 ، وأعربوا عن تأييدهم لعمل الممثل الخاص للأمين العام ، بالتعاون مع المجتمع الدولي ، في مساعدة الصوماليين على العمل من أجل ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية في الصومال. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عزمهم على مراقبة الوضع عن كثب.

وكرر أعضاء مجلس الأمن دعمهم الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأعربوا عن تقديرهم لاستمرار التزام القوات من جانب حكومات بوروندي وأوغندا. وأكد أعضاء مجلس الأمن على أهمية الموارد التي يمكن التنبؤ

بها والموثوقة وفي الوقت المناسب لبعثة الاتحاد الأفريقي ، ودعا المجتمع الدولي لتوفير موارد إضافية ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي في أجل أداء أفضل لولايته ، وتحقيق ولايتها المقررة من 12000 جندي . وأشار إلى التوصيات بشأن الصومال عن قوات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في 15 أكتوبر 2010 وأكد عزمه على إبقاء الحالة قيد الاستعراض. كما شدد على أهمية المساعدة الدولية لتدريب وتجهيز وبناء قدرات قوات الأمن الصومالية وغيرها من مؤسسات الدولة ، فضلا عن أهمية الالتزام الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة المفروض على الصومال.

وأدان أعضاء مجلس الأمن أية هجمات على الحكومة الاتحادية الانتقالية ، بعثة الاتحاد الأفريقي والسكان المدنيين من قبل جماعات المعارضة المسلحة والمقاتلين الاجانب ومؤيديهم. ودعوا جميع جماعات المعارضة لانهاء الهجمات على الفور ، ووضع اسلحتهم ونبذ العنف والانضمام إلى جهود المصالحة.

ودعا أعضاء مجلس الأمن جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

الأمم المتحدة إدارة شؤون الإعلام الأخبار والمعلومات وشعبة وسائط الإعلام

النصوص الأصلية باللغة الأنجليزية:

المقال 1:

-

Report: 2010 was worst year yet for piracy on high seas

Last year was the worst on record for piracy at sea, according to a report issued Monday.

Pirates captured 1,181 sailors aboard 53 ships in 2010, according to the report from the International Chamber of Commerce's International Maritime Bureau. Eight of the captives were killed, the report says.

Ships reported 445 pirate attacks in 2010, a 10% increase from 2009.

"These figures for the number of hostages and vessels taken are the highest we have ever seen," said Capt. Pottengal Mukundan, director of the bureau's Piracy Reporting Centre. "The continued increase in these numbers is alarming."

The waters off the coast of Somalia remain the most dangerous in the world, as 49 ships were captured there - 92% of all ships taken, according to the report.

A total of 28 vessels and 638 hostages were still being held for ransom by Somali pirates as of December 31, the report states.

Somali pirates have collected tens of millions of dollars in ransom in the past few years, the Somali newspaper Bartamaha reported.

Other hot spots in 2010 included the port of Lagos, Nigeria, the port of Chittagong in Bangladesh, the waters of Indonesia, and the South China Sea, according to the report.

One glimmer of good news in the report is that attacks in the Gulf of Aden were down by more than half. Ships reported 53 attacks in the gulf between Yemen and Somalia last year, down from 117 the year before. The maritime bureau attributes the improvement to the presence of naval ships from several countries and increased use of self-protection measures.

Piracy costs businesses and governments $7 billion to $12 billion a year in ransoms, rerouting of vessels, higher insurance premiums, security equipment, naval forces, prosecutions, lost commerce and operation of anti-piracy organizations, according to a report issued last week by the One Earth Future Foundation.

Nevertheless, the attacks continue unabated. Early Monday morning, Somali pirates captured

the cargo ship MV Eagle and its crew of 24 Filipinos, the European Union Naval Force Somalia reported.

The attack occurred two days after pirates in the Gulf of Oman seized another carrier, the MV Samho Jewelry, with 21 Myanmar, South Korean and Indonesian crew members, reported the European Union Naval Force Somalia, which maintains a mapped list of currently hijacked ships.

The Samho Jewelry is owned by the same company that last year paid a record $9 million ransom to get a ship back from pirates, Korea Times reported.

“Once all diplomatic and military measures end in vain, it will be all about the money,” a senior official of the Korea Shipowners’ Association told Korea Times.

On January 6, two merchant ships fended off attacks in the same area through the use of fire hoses, razor wire and evasive maneuvers, European Union Naval Force Somalia said.

Somali pirates on Sunday released a Greek ship that had been held for six months. The MV Motivator and its crew of 18 Filipinos had been

seized on the Fourth of July off the Horn of Africa.

المقال 2:
January 2011 Somalia Expected Council Action

In January, the Secretary-General's Special Representative for Somalia, Augustine Mahiga, is expected to brief the Council in an open meeting. This is likely to be followed by informal consultations. A regular Secretary-General's report on Somalia is due by 1 January.

Also in early January, the Secretary-General's Special Adviser on Legal Issues related to Piracy off the Coast of Somalia, Jack Lang, who was appointed last August, is due to present his recommendations to the Secretary-General. Lang was tasked with identifying "any additional steps that can be taken to achieve and sustain substantive results in prosecuting piracy." These are expected to be shared with Council members.

The authorisation for the AU Mission in Somalia and the approval of the AMISOM support package expire on 30 September.On 22 December 2010 the Council adopted a resolution extending the authorisation of the

AU Mission in Somalia (AMISOM) and lifted the mission's authorised troop strength from 8,000 to 12,000. It asked the Secretary-General to continue to provide a logistical support package for AMISOM for a maximum of 12,000 AMISOM troops, comprising equipment and services.

The December resolution therefore only partially responded to the request presented by the AU to the Council in October for an increase in AMISOM's authorised strength from 8,000 to 20,000 troops, authorisation of an enhanced support package for the mission from UN assessed contributions (including reimbursement of troop allowances at UN rates and of contingent owned equipment), imposition of a naval blockade and a no-fly zone over Somalia and effective implementation of sanctions. (For additional background on the AMISOM authorisation please refer to our 8 December 2010 Update Report.)

In November 2010, the Council considered the issue of piracy off the coast of Somalia. The Under-Secretary-General for Political Affairs, B. Lynn Pascoe, briefed the Council on 9 November on the Secretary-General's latest report on this issue. The meeting also featured

a briefing by the Executive Director of the UN Office of Drugs and Crime (UNODC), Yury Fedotov, on its counter-piracy programme to assist countries in the region.

On 23 November 2010, the Council adopted resolution 1950 renewing for another 12 months the anti-piracy provisions of resolution 1897. The resolution contains new language stressing the need for a comprehensive international response to address piracy and its underlying causes. It also calls on states to criminalise piracy under their domestic laws and to prevent financing of piracy. On the issue of prosecution, the Council reaffirmed its interest “in the continued consideration of all seven options for prosecuting suspected pirates” presented by the Secretary-General last July and taking into account the activities of the Secretary-General’s Special Adviser “with a view to taking further steps to ensure that pirates are held accountable”.

Also in November 2010, the chair of the Eritrea/Somalia Sanctions Committee, Mexican Ambassador Claude Heller, briefed Council members in informal consultations on the work of the Committee. In a press statement after the meeting, the Council reaffirmed that the humanitarian exemption established by

resolution 1916 in regard to the assets-freeze provision of the Somalia sanctions regime remained necessary.

In Somalia, there were some positive developments on the political front. On 27 November 2010, the parliament approved the cabinet proposed by the new Prime Minister, Mohamed Abdullahi Farmajo, who took up his post on 31 October 2010. The new cabinet has been reduced significantly in size (from 37 to 18 minsters) and includes only two ministers from the previous government.

On 1 December 2010 in Nairobi, Mahiga and Mark Bowden, the UN humanitarian and resident coordinator for Somalia, launched the 2011 humanitarian appeal for Somalia, amounting to approximately $530 million. In a 9 December press conference in New York, Bowden described the situation in Somalia as a “chronic catastrophe” and also expressed concern about the risk of drought, which might lead to deterioration in the situation.

Human Rights-Related Developments

In a statement issued on 11 November 2010, six independent experts appointed by the Human Rights Council condemned the public

execution on 27 October of two teenage girls in central Somalia. The experts—the UN Independent Expert on the situation of human rights in Somalia, Shamsul Bari, and the Special Rapporteurs—on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment; on extrajudicial, summary or arbitrary executions; on freedom of religion or belief; on the independence of judges and lawyers and on violence against women, its causes and consequences—described the executions as the latest manifestation of the "appalling human rights crisis that is plaguing the country." The executions were reportedly carried out in public by a firing squad of Al-Shabab insurgents in Beledweyne. The six experts called on the parties to the conflict "to immediately refrain from committing acts of extrajudicial executions, torture, stoning, decapitation, amputations and floggings as well as other human rights violations, including with regard to freedom of religion."

The experts said they were deeply concerned that in Mogadishu and in southern and central regions judicial institutions had ceased to function. They called on all parties to respect their obligations and to protect civilians, noting that "all parties in the conflict are bound to comply with the terms of the Geneva

Conventions of 1949 and of customary international humanitarian law, especially common article 3 which prohibits violence to life and person—in particular murder of all kinds, mutilation, cruel treatment and torture."

Shamsul Bari also drew attention to constant reports of sexual and gender-based violence, including rape and female genital mutilation, the lack of educational opportunities for young girls and boys and to violations of the freedom of religion, including the destruction of places of worship and cemeteries of Sufi Muslim groups. Bari expressed particular concern that only ten percent of Somali children currently attend school.

Key Issues

With the transitional period (laid out by the 2004 Transitional Federal Charter of Somalia) due to be completed by August 2011, Somalia is now entering a critical phase. A key issue for the Council is completion of remaining transitional tasks, in particular the drafting of a new constitution, which, according to the Charter, should be adopted by popular referendum during the final year of the transitional period.

A related issue is whether the new Somali transitional government will be more effective than previous ones in expanding state authority, promoting reconciliation and dialogue with those outside the Djibouti peace process and actually improving the situation for the Somali population by insuring the delivery of basic services.

Another key issue is whether there has been progress in strengthening Somali security institutions and developing a national security and stabilisation plan.

A further issue is whether the Council's decision to increase AMISOM's authorised troop strength will have a positive impact on the overall situation in Somalia. A key question in this context is whether additional troops, once deployed, will be able to make a difference on the ground by improving the security situation and provide support for the political process.

A closely related issue is how the AU and current and potential troop-contributing countries to AMISOM will respond to the Council's reluctance to expand funding for the mission from assessed contributions and whether there will be willingness to actually deploy the additional 4,000 troops with

voluntary contributions remaining the main source of funding. It remains to be seen whether the Council's promise in its 22 December resolution to keep the AU financial request under review will lead to new initiatives by African members in January.

Another related issue is whether voluntary contributions can realistically be relied upon as a major source of funding for AMISOM based on experience so far and whether the Council's call for the lifting of national caveats will have any impact on donors.

Finally, the extremely difficult humanitarian situation and the ongoing violations of international humanitarian, human rights and refugee law also remain key issues. A related issue is whether AMISOM is doing enough to address continuing accusations that its troops are also committing violations against civilians.

Underlying Issues

The key underlying issue is that the Council's decision on AMISOM appears not to have resolved the stark difference between African countries that seem determined to deal with the root causes of the Somali problem by use of force on land—but lack the resources—and

the wider international community, which seems to lack a clear sense of strategy for Somalia and prefers spending perhaps much more on anti-piracy operations than the likely cost of the AU request for additional AMISOM funding.

A related underlying issue is the relationship between the AU and the UN. The question of UN financial support for AU regional peacekeeping missions authorised by the UN has been part of the discussions to strengthen this relationship, and has proven highly controversial in recent years. When the Council last considered this issue in October 2010 it adopted a presidential statement reaffirming its commitment to strengthening its partnership with the AU Peace and Security Council and expressing its determination to continue working to ensure more predictable funding for AU peacekeeping operations, but the case of AMISOM demonstrates that there is no agreement on how this can be done. (For more details on this issue please see our November 2010 Forecast .)

Options

Options in January include:

· picking up in January the issues left unresolved in December;

· using the expected meeting in January as an opportunity to reiterate key messages to the Somali government, in particular on the importance of completing all transitional tasks;

· issuing a request, through the Eritrea/Somalia Sanctions Committee, for a briefing by the Secretary-General's Special Representative on Children and Armed Conflict; and

· commencing consideration in the Working Group on Children and Armed Conflict of the Secretary-General's latest report on children and armed conflict in Somalia.

Council Dynamics

It appears that negotiations on the renewal of the AMISOM authorisation were difficult. African members were clearly disappointed that the resolution (the UK had the lead on the drafting) did not provide for any change in the funding mechanism for the mission. While France, the US and Russia firmly supported the UK position, other members, including China and Japan, argued that there should be some willingness

to compromise. Austria argued in favour of stronger language on the protection of civilians.

Council dynamics are likely to change in January with the new composition of the Council. In particular, South Africa is expected to take a strong interest in the situation in Somalia and is likely to take over Uganda's role as the leading African voice in the Council on this issue. During its last term on the Council from 2007 to 2008, South Africa was among the group of members pushing for the Council to assume financial responsibility for the operation in Somalia. On the issue of targeted sanctions, however, South Africa appears more cautious than Uganda.

At press time it was still unclear which Council member would take over the chairmanship of the Eritrea/Somalia Sanctions Committee from Mexico.

The UK is the lead country on Somalia in the Council.

المقال 3:

Somalia's last chance?

Written by Sim Tack
Friday, 14 January 2011 14:48

In August 2011 time will run out for the Somali government. The Transitional Federal Government's mandate only runs till then and unless it has been able to restore control of the country by then, or at least show that it has made considerable progress in ending the conflict, its recognition will be withdrawn. What exactly will happen if the TFG is found not to have made the necessary progress is unknown. The original plan was that by August 2011 the government should be organizing parliamentary elections in the country, but even if considerable gains are made in securing the country it is unlikely that elections will be possible at that time. While it is unsure what will happen after August, it is clear that the next eight months are probably the moment of truth for the Transitional Federal Government and the new cabinet will have to show what it's worth.

Summary

The appointment of a new government is bound to bring a new political unity to Somalia. This political stability and the overall hopeful

outlook could enable the new government to achieve things that were previously impossible. With the strengthening of the AMISOM operation in Mogadishu the security of this new government and its potential to take back the whole of Mogadishu as well as other parts of the country also becomes easier. The government has announced a large offensive that will start soon in several locations, not limited to Mogadishu, involving 8000 TFG troops with the support of Ugandan peacekeeping troops. On the other side of the conflict Hizbul Islam has completely merged into Al Shabaab. Al Shabaab has also reshuffled its leadership to avoid existing conflicts within the organization and to accommodate previous Hizb Islam leadership.

Somalia has witnessed an injection of renewed energy to bring back security to the war ridden country. With its new government it also seems to have found a new belief that the Transitional Federal Government will be able to regain control of south Somalia and defeat the Al Shabaab. This new government is mainly made up of people found abroad within the Somali diaspora. Unlike the previous cabinet this one is not made up of strong militia leaders in Mogadishu, creating a new opportunity for political unity within the government. The long

lasting procedure to approve the new Prime Minister and his cabinet has also shown that although some people in key positions, such as the speaker of parliament, oppose them, there is a large base of support for the new government and the direction they wish to take things.

The government does not stand alone in its fight against Al Shabaab elements; it can count on the support and protection of the African Union mission AMISOM. The mission is currently made up of Ugandan and Burundian troops that are located in the capital Mogadishu. The United Nations Security Council has recently enlarged the mandate of AMISOM from 8000 troops to 12000. Uganda was immediately willing to provide the extra 4000 troops. This extra amount of troops are supposed to enable the mission to better execute its existing mandate, as opposed to receiving a stronger aggressive mandate that would allow the mission to offensively act against Al Shabaab in Somalia. So far AMISOM has, however, been successful at enlarging the TFG territory in the city of Mogadishu. While still only about half the city is in the hands of the TFG and AMISOM it has been able to further secure those areas under their control,

while also being able to gradually increase its territory.

The government has also announced a large offensive that will start very soon. According to the Prime Minister it will involve 8000 government troops. Other sources have also declared that it will be supported by Ugandan troops and perhaps even the European Union naval elements currently along the coast of Somalia. Similar offensives have been announced in the past by previous government but failed to materialize. It seems that the goal of the current offensive is pretty far reaching and not only aimed at taking control of Mogadishu. The offensive is also said to include similar campaigns that will start in Mogadishu as well as other parts of the country. The new government can probably be trusted more than the previous ones when it comes to successfully organizing such an offensive, especially since such an offensive will probably be the last major chance for the government to regain control of territory outside Mogadishu before August. With the necessary outside support and a guarantee of political unity within the government such an offensive definitely has a chance of being successful. The government does seem to count on the defection of many Al Shabaab units once the

offensive starts, while this is definitely a possibility the government should not be overestimating such effects in order to avoid surprises and difficult military advances if such defections do not take place.

The Transitional Federal Government has not been the only party to the Somali conflict that has recently gone through organizational changes. The two main rebel groups, Hizbul Islam and Al Shabaab, have announced that they will finally completely merge. Hizbul Islam has in the past had periods of loose cooperation with Al Shabaab as well as periods of all out combat against Al Shabaab elements. Right now it seems that Hizbul Islam has completely given up its own organization and decided to merge into Al Shabaab. Reports from Somalia say that already Hizb Islam positions have been peacefully taken over by Al Shabaab forces.

The merger did not mean that Hizbul Islam subjected itself to Al Shabaab, Hizbul Islam leaders received leadership positions in the new Al Shabaab. Al Shabaab leadership itself has also been reshuffled. Abu Zubeyr is no longer the active leader of Al Shabaab, he has stepped aside to personally lead Al Shabaab operations in Somaliland, the region of Somalia

where he was born. Since Abu Zubeyr was a big supporter of the activity of foreign Al Qaeda cells in Somalia this may pose a risk for such cells to become active in Somaliland now. Ibrahim Al-Afgani, who was previously responsible for the Somaliland region, has now taken the full leadership of Al Shabaab. Fazul Abdullah Mohamed, who used to be in charge of Al Shabaab's intelligence activities, is now in charge of the Mogadishu region together with Ali Dheere. The Bay and Bakool regions of Somalia will once again be under the control of Sheikh Muktar Robow Mansuur. Sheikh Hassan Dahir Aweys, who was until recently the leader of Hizbul Islam, has been given command of the Hiiraan region. This is a logical choice since Al Shabaab leadership of the Hiiraan region has been disappointing for years now and Hizbul Islam had a prominent presence in the central Somali region. It has also been reported that Hizbul Islam leaders will receive briefings and training to familiarize them with Al Shabaab methods of operation. Another change in the Al Shabaab organization is that Hassan Al Turki, previously leader of the Ras Kambooni brigade which operated independently under Al Shabaab has now been incorporated within the Al Shabaab leadership and will be responsible for the Juba region.

The new organization of Al Shabaab as well as its merger with Hizbul Islam removes many of the previously existing internal fights within the armed opposition to the TFG. But while, just like the TFG, it gains an extra degree of political unity, the Al Shabaab still has several weaknesses as opposed to the government. The major weakness of the Al Shabaab is its logistical support which is based on only a handful of critical installations that allow Al Shabaab to import weaponry and foreign fighters as well as funds through the export of certain goods, most importantly charcoal. By relying on outside support for weapons and fighters Al Shabaab is dependent on the few airfields and harbors it can use for these smuggling activities. Some smuggling also takes place over land borders but the bulk of goods are brought into the country through the airfield and harbor of Kismaayo and smaller harbors along the coastline such as Baraawe and Merka. Al Shabaab also heavily depends on the export of charcoal for its financial support. Most of this money is made through taxing of exports in Kismaayo and Baraawe harbors. Recently the limited Somali coast guard in Mogadishu arrested ten Indian sailors when their ship, coming from Kismaayo, was searched in Mogadishu and was found to have charcoal on board.

المقال 4:

Political success and military failure in Somalia

Written by Sim Tack
Tuesday, 02 November 2010 15:59

Right before the onset of the rainy season, after the Ramadan offensive in Mogadishu, Somalia has once again experienced a great deal of military movements and political hardships. Most notable was the struggle between the President and the Speaker of Parliament on the method of achieving parliamentary approval of the newly appointed Prime Minister. At the same time, however, violence returned to several different parts of southern and central Somalia as TFG troops opened a new front against Al Shabaab.

Summary

At the end of the Ramadan offensive in Mogadishu African Union forces now control almost the whole frontline between the TFG and Al Shabaab. During the offensive TFG troops abandoned their positions and it is in these positions, without any territorial gain, that AMISOM troops established their new

bases in the city. After the Ramadan offensive combat has also returned to southern and central Somalia. Initially Al Shabaab was able to take control of Dhuusamareeb, a strategic town in the central Galguduud region. After this the TFG initiated a three-pronged offensive from across the Ethiopian border, so far the entire offensive seems rather unsuccessful but it is not clear whether the TFG has already pulled the plug on it, or whether they will make a couple more attempts at executing the same plan. The rift within the TFG between the President and the Parliamentary Speaker has also been settled for now, as the new Prime Minister has received a vote of confidence by parliament.

After the Shabaab's Ramadan offensive the African Union claimed to have taken new territory in Mogadishu that previously wasn't under their control. While this is in some way true, they did not actually take territory away from the Islamist rebels, yet established new bases in areas that were previously held by troops of the Transitional Federal Government. These TFG troops however had abandoned their posts and AMISOM troops were fast to establish new bases along the lines they had abandoned. By doing this the African Union troops, who are better trained and equipped,

are now defending almost the whole frontline in Mogadishu. This is definitely to the advantage of the TFG, which is now virtually invulnerable on a military level due to the resources of the AU troops. The fact remains however that northern Mogadishu is under the control of Al Shabaab and so far the TFG has yet to come up with a way to reassert its control over the capital.

During the last few months the conflict in Somalia had been mostly focused on fighting in the capital Mogadishu. The last few weeks however have seen a return of military movements to the rest of southern and central Somalia. The first, and actually most important, military event that took place in this period happened when Ahla Sunna Waljamaa militia from Dhuusamareeb, in the central Galguduud region, left the town to conquer a nearby village. This village, which was in the hands of a clan neutral to either side of the larger conflict, was easily conquered by Ahla Sunna troops. The effect this had, however, was that Al Shabaab took advantage of the weakened garrison in Dhuusamareeb and was able to conquer this rather strategically important town from Ahla Sunna. The careless decision of Ahla Sunna militia to relocate resources to a rather meaningless conquest destroyed their

ability to keep Dhuusamareeb out of the hands of the Al Shabaab, this is definitely a step backwards for the already weak pro-TFG alliance.

While Al Shabaab may have made this strategically useful expansion, the period after the Ramadan offensive was filled with reports about growing gaps in the Shabaab leadership. Once again the conflict between Abu Zubeyr and Mukhtar Roboow Mansuur was central to this. The Ramadan offensive saw an increase in the activity of foreign fighters, which is a topic these two Al Shabaab leaders have clashed over before. Abu Zubeyr is known to be a supporter of the international Islamist struggle, while Mansuur is more of a Somali nationalist and reacts against the dependence on foreign fighters. At a certain point reports surface that Mansuur had left the Al Shabaab, but these turned out to be false. The noticed troop movements in which fighters from the Bay and Bakool regions left Mogadishu to return to their regions, which are the regions under command of Mansuur, may have had more to do with a regular relocation of troops after the end of the Ramadan offensive than a split in the Al Shabaab. It is clear that there are seeds of discussion within Al Shabaab leadership, but so

far they have always been able to clear these problems at high levels.

The TFG also returned to the military forefront in the last weeks as it executed a new campaign to retake southern and central Somalia from Al Shabaab. Right before the offensive took off on the ground, military jets were seen above Kiismaayo, this was possibly part of a show of force attempted to draw troops to Kiismayo and away from the real fronts, as the offensive originated in Ethiopia it is most likely these planes were Ethiopian. The offensive existed out of opening three different fronts along the Ethiopian border. The three incursions were made from Ethiopia in the Gedo, Bakool and Hiiraan regions. The offensive in the Gedo region at first seemed successful. Troops under the command of Barre Hiirale were able to secure the town of Beled Haawo with the help of Ahla Sunna militia. This was a rather unconventional approach in Somali military history as the TFG has previously always opted to enter the Gedo region from Dolow, a border town near Ethiopia. The second incursion was equally unexpected as troops entered straight into the Bakool region and captured Rabdhure from the Shabaab forces. The third incursion took place in the Hiiraan region, and as usual exited out of

blunt attempts to capture Beled Weyne, the capital of the region located near the border. After successive attacks TFG troops have not been able to capture Beled Weyne, and after Al Shabaab counter attacks TFG troops have also abandoned the town of Beled Haawo. So far the only notable gain of this offensive has been in the Bakool region, but the strategic benefit of this is neglectable. It is unclear whether the TFG has pulled the plug on the offensive and will attempt to execute a new plan, or whether its forces will continue to retake Beled Weyne and Beled Haawo.

While the military movements took place, the TFG was more concentrated on its internal struggle. After the resignation of former Prime Minister Sharmarke, President Sharif had been assigned with the task of selecting a new Prime Minister. Eventually the President made a much unexpected choice, but perhaps one of the best he could make, of selecting a Somali American instead of an already active Somali politician. The selected Prime Minister, Mohamed Abdullahi Mohamed, used to work at the Somali embassy in the United States before the disintegration of his country in 1989. Since then he has been working for US public offices but he remained very active in the Somali community and still had contacts with his

homeland. When the President announced this choice, a large discussion broke out, however, between him and the Parliamentary Speaker. The topic of discussion was on whether the vote of confidence in parliament would have to be secret or public. Eventually the President was backed up by the highest court and the vote was made public, the whole discussion however proved once again the instability of the Somali parliament and was able to delay the vote of confidence for over a week.

المقال 5:

AMISOM’s Five Challenges

By Paul D. Williams

In January 2007, the African Union launched its fourth peacekeeping operation, the AU mission in Somalia (AMISOM). Now approximately two and a half years old, AMISOM’s short life has not been a happy one. It was deployed to Mogadishu essentially in support of the Ethiopian government’s preferred faction in Somalia’s ongoing civil war. Not surprisingly, and like the three UN-authorized peace operations deployed to Somalia during the early 1990s, AMISOM faced serious challenges

which severely restricted its ability to operate. In January 2009 the withdrawal of Ethiopian forces, the election of Somalia's new transitional government led by Sheikh Sharif Sheikh Ahmed, and the arrival of Barrack Obama's administration in the United States renewed the debate over how AMISOM should relate to the new Transitional Federal Government (TFG) and how the mission might be brought to an end.

This article reflects upon AMISOM's five main challenges: the legacy of the "Black Hawk Down" episode of October 1993; the shadow of Ethiopia's military campaign; the African Union's capacity problems; the conflict environment in Mogadishu; and finding an appropriate exit strategy. It concludes that AMISOM was an ill-conceived mission which attracted few serious political champions. The predictable results were a dangerously under-resourced operation that placed several thousand peacekeepers in harm's way for morally and politically dubious reasons.

The Legacy of Black Hawk Down

All contemporary discussions of peacekeeping in Somalia are colored by the events of October 3-4, 1993, and the images of a violent country

awash with arms that they left behind. The deaths of American soldiers not only sparked the Clinton administration's retreat from UN peacekeeping (codified in Presidential Decision Directive 25) but also acted as a major warning against putting boots on the ground in African war zones. Second, the subsequent U.S. disengagement from Somalia left Ethiopia as the central plank in Washington's regional policy in the Horn. Third, when U.S. troops did return to the Horn, it was primarily to conduct counter-terrorism operations initially after the 1998 embassy bombings and then in the aftermath of 9/11. U.S. policy thus looked at Somali and regional politics through the narrow and distorting prism of counterterrorism.

The Shadow of Ethiopia's Intervention

Established during Ethiopia's attempt to forcibly install the TFG in Mogadishu, AMISOM was born into a war zone. Ethiopia's 2006 campaign was the latest in a long series of military incursions aimed at degrading Islamist bases in Somalia, initially focused on al-Ittihad al-Islamiya, and more recently elements within the coalition of local Shari'a courts known as the Union of Islamic Courts (UIC). The main sticking point was that the regime Ethiopia was trying to install was deeply unpopular with

many Somalis and once installed, made little effort to build its political legitimacy or reach out to its opponents. AMISOM was thus mandated to support a weak, divided, and (in the view of many Somalis) illegitimate government which was widely seen as being one faction in the country's ongoing civil war. It didn't help that the TFG was unable to control many of its security forces and demonstrated virtually no capacity to govern effectively.

There was also considerable skepticism within the African Union about the legitimacy and effectiveness of Ethiopia's actions and the wisdom of deploying into a violent, chaotic vacuum with no apparent peace strategy. As a direct consequence, few African countries contributed troops to AMISOM. It was also widely noted that Ethiopia's representative in the Peace and Security Council's (PSC) had ignored the internal procedures when AMISOM was established – specifically Article 8.9 of the PSC Protocol (2002) states that a PSC Member 'which is party to a conflict under consideration ... shall not participate either in the discussion or the decision making process relating to that conflict or situation.'

AMISOM was seen in Somalia as being a tool of Western interests because of Washington's

support for Ethiopia's campaign and because of a strong diplomatic push by the Bush administration to get African states to contribute troops to the mission. Many Somalis were outraged that the United States had openly dismissed the UIC's achievements during 2006 and acted as if the courts were dominated by terrorists, did not condemn abuses committed by Ethiopian troops against Somali civilians, provided intelligence support to Ethiopia during its operations, and engaged in airstrikes on Somali soil.

The African Union's Lack of Capabilities

The AU's short record of peacekeeping provided little evidence to suggest that it would be able to find, deploy, manage or pay the 8,000 troops authorized to form AMISOM. Sure enough, the AU struggled to secure promises of just over 60 percent of the authorized troops. In practice, approximately 1,600 Ugandan troops were the sum total of AMISOM until December 2007 when a company of 100 Burundian soldiers arrived. By April 2009 AMISOM had around 4,300 troops from Uganda and Burundi. Nor could the AU pay for its own peacekeeping mission. Instead, it relied on funds from the U.S., UN, the European Union and several other states. Deploying them also

proved impossible without Western assistance and when they were deployed they lacked crucial pieces of equipment and materiel (after mid-2008 these needs were partly fulfilled by scavenging assets from the defunct UN Mission in Ethiopia-Eritrea, UNMEE).

These predictable shortfalls confirm the findings of a joint UN-AU panel on peacekeeping (the so-called “Prodi Report”), which concluded that, “It is simply undesirable to expect peacekeeping missions to deploy into uncertain situations without the necessary means. It is a recipe for failure. We are deluding ourselves if we believe that having something on the ground is better than doing nothing. In the absence of the necessary capabilities, such an approach brings a high level of risk, not only of failure but also of raising expectations of the people that cannot be fulfilled. Worse still, it undermines the credibility of peacekeeping and weakens the organisation that is responsible.” (para.16). These are sensible warnings and there is little evidence to suggest that these concerns will disappear any time soon.

The Conflict Environment

Instead of bringing peace and stability to Somalia, the installation of the TFG in Mogadishu brought about a significant deterioration in the security situation and a renewed phase of warfare. In this context, arguably AMISOM's most fundamental challenge was how to act as a peacekeeping operation when there was no peace to keep.

Although the UIC's forces were initially routed from Mogadishu in late December 2006, elements soon reorganized and attacked Ethiopian and TFG soldiers as well as AMISOM peacekeepers. The most deadly element was the youth militia al-Shabaab, which by late November 2008 was estimated by the AU to be around 2,000-strong and to operate in cells and units of about 300-400 militias. On 22 February 2009, al-Shabaab coordinated the most deadly single attack on AMISOM, which killed 11 Burundian peacekeepers and injured another 28. On April 16, 2009, the UN Secretary-General noted that insurgent attacks against AMISOM were "becoming more sophisticated, coordinated and lethal."

The ongoing conflict produced an escalating spiral of violence, not least because Ethiopian, TFG, and later AMISOM forces were often heavy handed in responding to these attacks. The

resulting collateral damage among the civilian population produced a huge wave of displacement (in 2007, 400,000 of Mogadishu's population of approximately 1.3 million fled the city) and generated intense levels of anti-Ethiopian and also anti-American feeling.

For AMISOM, this environment meant two main things. First, it was largely dependent on Ethiopian forces to do the lion's share of security-related activities. Second, its personnel faced significant restrictions on their ability to operate. Indeed, AMISOM was largely restricted to helping to keep open Mogadishu's air and sea ports, and helping to protect the TFG's president and prime minister. These tasks also meant that AMISOM had to guard the Kilometer-4 intersection that linked the airport and the presidential palace. Controlling these sites was also essential for maintaining supplies and a potential escape route.

Unfortunately, AMISOM did not always respond to this environment in an appropriate manner, particularly as the peacekeepers themselves become the target of attacks. Most seriously, its troops engaged in the indiscriminate use of force which left many civilians dead or wounded. It was not until April 2009 that AMISOM explicitly recognized this problem and

changed tactics: it would only return fire when its soldiers could visually identify their attackers, and would only use weapons that allowed for discriminate fire.

Finding an Exit

AMISOM's final challenge is figuring out how to leave. This became particularly important in early 2009 after the Ethiopian withdrawal and the election of the new transitional President, Sheikh Sharif Sheikh Ahmed. Within Somalia opinion has been divided: some see AMISOM playing a necessary role in supporting the new TFG and Sheikh Sharif's outreach efforts, others, including the new Prime Minister, recommended that AMISOM should depart within 120 days.

Within the AU, the weight of opinion was clearly to hand over the mission to the UN; the sooner the better. But in the UN Security Council there were good reasons to be cautious. In November 2007, for instance, Ban Ki-moon had said that deploying UN peacekeepers to Somalia was 'neither realistic nor viable'. A year later, however, the Bush administration pushed for a UN peacekeeping operation for Somalia. It soon discovered that there was no appetite for such a force among

European and African powers. The furthest it got was resolution 1863 (16 January 2009) which expressed the Security Council's "intent" to establish a UN peacekeeping operation "as a follow-on force to AMISOM, subject to a further decision of the Security Council by June 1, 2009" (para.4). With Barrack Obama's arrival in the White House, however, the U.S. government began to adopt a more cautious stance.

In his April 16, 2009, report on the modalities of such a transition, Ban Ki-Moon set out four options intended to help achieve the UN's strategic objective in Somalia. The "high-risk" Option A, envisaged replacing AMISOM with a 22,500 strong UN peacekeeping operation with a Chapter VII mandate. The "pragmatic" Option B was for the UN to devise a support package for AMISOM until the Somali National Security Force could secure Mogadishu on its own. The "prudent" Option C was Option B plus a UN Political Office for Somalia and a UN Support Office for AMISOM within Mogadishu. Option D, "Engagement with no international security presence," was intended to serve as a contingency plan in case of an AMISOM withdrawal (either intentional or forced).

The Secretary-General has advocated an “incremental” approach, divided into three phases: Phase 1 would entail adopting Option B; during Phase 2, Option C would be practiced; and during Phase 3, it would be appropriate to enact Option A. Option D would remain the contingency plan in case of AMISOM withdrawal. It remains to be seen whether this plan will be adopted and, if so, whether it will work.

Conclusion

It is difficult to conclude that AMISOM has made a large contribution to peace and security in Mogadishu during its 30 months. While its personnel did engage in some humanitarian activities and protection of key infrastructure, these have to be balanced against the popular outrage against instances of indiscriminate force, the loss of over 20 peacekeepers, and the obvious limitations in a hot-conflict of an underequipped deployment of some 4,000 troops. When a greater degree of stability did return to Mogadishu in early 2009 this was not because of AMISOM but rather a combination of the withdrawal of Ethiopian forces and the wider diplomatic activity that resulted in Sheikh Ahmed’s election and his subsequent ability to engage a wide range of

parties and enact shari'a law. Violence has flared again in recent weeks, and neither Somalis nor the world's governments should look to the AU forces to quell it. Whether AMISOM has a future in Mogadishu is thus primarily a question for the new government, the UN Security Council, and the AU to answer. Whether AMISOM should have been deployed at all is a question analysts should debate.

Paul D. Williams is Associate Professor of International Affairs and Associate Director of the Security Policy Studies Program at the Elliott School of International Affairs at the George Washington University.

المقال 6:

Security Council press statement was issued by Council President Ivan Barbali? (Bosnia and Herzegovina):

Members of the Security Council reiterated their concern at the continued instability and deteriorating humanitarian situation in Somalia. They reaffirmed their support for the Djibouti Agreement as the basis for the resolution of the conflict in Somalia and reiterated their full support to the Transitional Federal Government in its efforts to achieve

peace, security and reconciliation. They stressed the importance of reconciliation, dialogue and an inclusive political process. They called on the Transitional Federal Government to remain united and redouble its efforts to complete the remaining transitional tasks, in particular the Constitution and delivery of basic services to the population, paving the ground for a better future for Somalis, including their economic and social development and the realization of their human rights.

The members of the Security Council noted that the transitional period, as set out in the Djibouti Agreement, will end in August 2011, and expressed support for the work of the Special Representative of the Secretary General, in cooperation with the international community, in helping Somalis work towards post-transitional arrangements in Somalia. The members of the Security Council expressed their intention to monitor the situation closely.

The members of the Security Council reiterated their full support to the African Union Mission in Somalia (AMISOM) and expressed their continued appreciation for the commitment of troops by the Governments of Burundi and Uganda. The members of the Security Council

stressed the importance of predictable, reliable and timely resources to AMISOM and called on the international community to provide additional resources and support to AMISOM in order for it to better fulfil its mandate, and achieve its mandated strength of 12,000 troops. They noted the recommendations on Somalia of the Africa Union Peace and Security Council of 15 October 2010 and underlined their intention to keep the situation under review. They also stressed the importance of international assistance to train, equip and build the capacity of the Somali security forces and other State institutions, as well as the importance of adhering to the United Nations arms embargo on Somalia.

The members of the Security Council condemned any attacks on the Transitional Federal Government, AMISOM and the civilian population by armed opposition groups, foreign fighters and their supporters. They called on all opposition groups to immediately end attacks, put down their arms, renounce violence and join reconciliation efforts.

The members of the Security Council called on all parties to abide by their obligations under international humanitarian law.

UN Department of Public Information, News and Media Division

مرفقات التقرير

1-التشدد الإسلامي في شرق أفريقيا (ترجمة لدراسة راند)

أعدت هذه الدراسة من قبل مؤسسة «راند» بمبادرة وإيعاز من قبل القوات الجوية الأمريكية، متابعة وانطلاقا من زيادة اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا، وبغرض تحديد المصالح الجيوسياسية والأهداف الاستراتيجية الأمريكية فى القرن الإفريقى والمهمات المنوطة بها للقضاء على الأعداء الذين يهددون هذه المصالح.

ويهدف هذا البحث الذى هو جزء من دراسة واسعة عن الأدوار الأمنية للولايات المتحدة فى إفريقيا جنوب الصحراء، وإلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة خطط القيادة العسكرية الأمريكية فى إفريقيا (أفريكوم)، وتشكيل قدراتها

الجوية والفضائية، وكذلك لخدمة الهيئات الحكومية الأمريكية الأخرى للعمل بفاعلية فى حماية ودعم المصالح الوطنية الأمريكية فى القارة.

وفى تقدير هذه الدراسة أن التهديد المتصاعد للمصالح الأمريكية يأتى من انتشار الحركة الإسلامية الجهادية وانتشار شبكات المجموعات الإسلامية المتشددة فى شرق إفريقيا، وتعرف الدراسة هذا التهديد بالإرهاب ويقصد به الحركات الإسلامية بمختلف اتجاهاتها وفى قمتها القاعدة. ويشمل التهديد للمصالح الأمريكية انهيار الدولة فى الصومال وحركات التمرد ويقصد بها الجماعات الثورية التي تحارب النظم الحاكمة الموالية للولايات المتحدة كحركة تحرير الأوجادين وجبهة تحرير الأرومو والجبهات الأخرى التي تهدد الاستقرار، أى التي تريد تغيير الوضع الراهن.

ولمواجهة هذا التهديد أنشئ تحالف يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والدول الأخرى الحليفة لها والدول الإقليمية فى شرق إفريقيا. والقاعدة العسكرية الأمريكية فى جيبوتى تمثل التجسيد الحي لهذا التحالف، وتشكل مركز القيادة والتنسيق والتدريب والانطلاق فى عمليات الرقابة والتقصى والمواجهة والعمليات القتالية. وتطلق عليها قوة المهمات المتحدة المشتركة- القرن الإفريقي CJTF-HOA (Combined Joint Task Force-Horn of Africa)، التي تعتبر جزءا من القيادة الأمريكية فى أفريقيا (أفريكوم) التي أسست فى أكتوبر 2008. وتشمل الدول الخاضعة لإشرافها كينيا وإثيوبيا وأرتريا والسودان والصومال وجيبوتي واليمن وجزر سيشيل، كما تدير مشاريع فى أوغندا وتنزانيا. والأهداف الرئيسية لهذه القوة هى تكوين رؤية إقليمية مشتركة لقضايا الأمن وبناء القدرات البحرية للدول المطلة على الشاطئ ودعم عمليات حفظ السلام الإفريقية

والأممية فى الدول التي تتولى إحاطتها بالرعاية، كما فعلت عندما نقلت القوات الأوغندية بمعداتها وأسلحتها جوا بوصفها قوات حفظ سلام إفريقية إلى مقديشو بعد سقوط نظام اتحاد المحاكم الإسلامية.

وقد قام مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية بإيجاز هذا البحث نظرا لأهميته فى فهم ما يجرى فى منطقة القرن الإفريقي ومعرفة سياسات الدول العظمى التي تسعى للسيطرة على توجهات الأحداث فى المنطقة.

ويلاحظ فى هذه الوثيقة رغم إقرارها بأن القوى الخارجية ولاسيما الدول المجاورة هى التي وراء عدم الاستقرار والتي تذكى الصراعات فى الصومال، إلا أنها تتجاهل القضية الأساسية وهي الواجب المفروض على المجتمع الدولى احترام السيادة الإقليمية للبلاد ووحدتها الوطنية وصيانة أمنها القومي وإعادة الدولة وحق الصومال فى التنمية والكرامة. وينظر البحث إلى الصومال من زاوية واحدة فقط، ألآ وهى محاربة الإرهاب فقط، دون اعتداد بأي قيمة أخرى.

وأخيرا وليس آخرا، يدعو البحث إلى تشجيع انفصال صوما ليلاند بتأييد الإعتراف به كدولة مستقلة مقابل منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية وتسهيلات بحرية فى بربرة التي ستقوم بتوفير السيطرة الجوية لها على الشرق الأوسط والخليج الفارسى والمحيط الهندى.

ونحن لا نسلم بصحة المعلومات والوقائع التي وردت فى هذا البحث، ولا بالإستنتاجات التي بنيت عليها، بل كثير منها مغرضة ومفتعلة بقصد تبرير السياسات الغربية فى القرن

الإفريقي. ومع ذلك فإن هذه الدراسة مهمة لفهم الصراعات التي تجرى رحاها فى القرن الإفريقي.

وأرجو المعذرة من القارئ لورود بعض التعبيرات والأوصاف التي تخدش المشاعر، وقصدنا من الاحتفاظ بها كماهى، هى مراعاة أمانة الترجمة، وتمكين القارئ من متابعة الروح التي ينطلق منها معدو هذه الدراسة.

2- تقرير "الشاهد الدوري" حول الإسلاميين الصوماليين .. من الهامش إلي مركز الأحداث..(في المرفقات على شكل صفحات أش تي أم أل)

3- ميزانية مقدمة لحكومة الصومال عن طريق الداعمين الرئيسيين للملف الصومالي في مجلس الأمن تبين مساهمات بريطانيا والدانمارك بالدولار الأمريكي.

4- التقرير الأصلي للأمم المتحدة لشهر يناير 2011 حول الصومال.

تم بحمد الله في صفر 1432 هـ (عام الجماعة) الموافق ليناير 2010 م.

التقرير القادم في هذه السلسلة سيكون إن شاء الله حول : آخر التطورات في إثيوبيا:

مركز الكتائب للرصد والاستطلاع
Al-Kataib Center
Monitoring & Reconnaissance

مؤسسة
للإنتاج الإعلامي